فەيلى

السنة الثانية والعشرون - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥

العدد 263

FAILY MAGAZINE

22 عاماً

من الجهد والنجاح

يرويها 263 عدداً

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

263

السنة الثانية والعشرون
تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥

صورة الغلاف:

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

18 أن تنهض من الركام ويكون لك صوت

24 بصمات الضحايا.. الهوية التّي لا يمكن شطبها

30 الكورد الفيليون .. بين ظلم الأمس وتهميش اليوم

42 الفصائل تتمدد في البرلمان العراقي .. وتفرض معادلة جديدة على واشنطن

اقرأ في العدد ايضاً

60 الأقساط المتصاعدة في الكليات الأهلية .. أزمة تعليم أم موسم جني الأرباح؟

78 زواج عابر للقارات.. فتيات وشباب ينفتحون على ثقافات محفوفة بالمصاعب

92 بغداد المختنقة .. نقل الوزارات ضرورة لتنظيم العاصمة ومستقبلها

كلمـــة العدد

نجاح يمتد عبر ٢٦٣ عددا

إن إصدار 263 عددا من مجلة تحمل اسما محفوفا بالدلالات والذاكرة مثل "فيلي" لا يعني مجرد استمرار مشروع إعلامي؛ بل يعبر عن رسوخ مؤسسة ثقافية وإعلامية ناضجة كـ مؤسّسة شفق. فبلوغ هذا الرقم يكشف أن المجلة ليست منتجا صحفيا عابرا، بل سجلا تاريخيا أعاد - عبر الصبر والمثابرة - ترتيب الرؤى والتصوراتّ داخل المجتمع الفيلي وخارجه. لقد نقلت القضية من إطار الشكوى والصرخة إلى دائرة التوثيق والدراسة والتحليل.
لم يعد هذا الصوت محصورا بعنوان إعلامي، بل أصبح جزءا من هوية الكورد الفيليين ورمزا لقدرتهم على الإنتاج وإحياء رأس مالهم الثقافي والقومي. إنها شهادة على الصمود والاستمرار الفاعل في الساحة العامة.
لقد أسهم هذا المشروع في إعادة تعريف موقع الكورد الفيليين في الوعي العراقي العام. وعلى مدى 22 عاما من النشر، تحولت المجلة - بفضل 263 عددا - إلى مدرسة غير رسمية أطلقت تجارب عشرات وربما مئات الكتاب، ممن كتبوا مقالاتهم الأولى على صفحاتها، واكتسبواّ خبرة الصحافة قبل أن يصبحوا باحثين أو ناشطين أو كتابا مؤثرين.
ومع مرور الزمن، تتجاوز قيمة هذه الاستمرارية حدود الأعداد المنشورة، لتصنع هوية جماعية و ذاكرة مشتركة و أفقا للأجيال المقبلة؛ أجيال قد لا ترانا، لكنها سترث أرشيف عمل جاد ومنتج و متفان.
إن إصدار مجلة شهرية بهذا الثبات ليس نتاج تجربة عابرة، بل حصيلة مؤسسة ناضجة، وأصحاب مشروع لا يمكن اختزالهم في كونهم "أقلية" أو "مهمشين".
ما يغيب عن كثيرين هو أن المجلة، خلال أكثر من عقدين، شكلت أرشيفا صامتا لكنه عميق، يوثق سرديات الحاضر ويؤّسس لوثائق المستقبل. ففي الوقت الّذي يلتفت بعضهم فقطّ إلى الأعداد الجديدة، يغفلون عما سجّلته المجلة طوال تلك السنوات: قصصا كانت ستنسىّ لولا تدوينها، ووجوها كانت ستبقى بلا أسماء، ووثائق لولا حفظها لتعرّضنا لمزيد من الخسائر.
هذه المناسبة لا تصنع عبر صور مذهبة ولا احتفالات صاخبة، بل في ذلك الهدوء المكنون بينّ القلب واللسان.. إنها لحظة امتنان صادقة لأولئك الذين أسسوا هذا النهج بضمير مهني، و أوصلوا هذا المشروع إلى ما بعد 263 عددا. فعندما تستمر مجلة في الصدور عددا تلو آخر، فإن رسالتها واضحة: هذه التجربة ليست آنية؛ إنها جزء أصيل من نسيج المجتمع. مثل هذا النوع من الاستمرارية الثقافية لا يجعل أصحابها مجرد عابري طريق، بل مالكين حقيقيين للدار.

رئيس التحرير

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

المليون الذي غيّر المشهد..

كيف قلب تحدي نيجيرفان بارزاني خريطة الأصوات

إعداد مجلة فيلي:

في إحدى أمسيات الحملة الانتخابية، وبين ضجيج الهتافات وأضواء المنصّة، توقّف نيجيرفان بارزاني لثوان قصيرة قبل أن يرمي بجملته المتحدية التي أثارت جدلاً واسعاً بأن "البارتي سيحصل على مليون صوت".

كيف قلب تحدي نيجيرفان بارزاني خريطة الأصوات

كان الصمت الذي تلا تلك العبارة أثقل من الهتاف نفسه، لم يكن أحد يتخيّل أن الرقم الذي بدا أشبه بـ"مبالغة انتخابية" سيتحوّل بعد أيام إلى حقيقة تهز الخارطة السياسية للعراق بأكمله. حتّى داخل الحزب، كانت هناك همسات مترددة، "مليون صوت؟ في انتخابات تراجع فيها الإقبال على صناديق الاقتراع في أغلب المحافظات؟".

لكن ما حدث في يوم إعلان النتائج لم يكن مجرد نجاح انتخابي، بل حدثاً سياسياً نادراً يعيد ترتيب موازين القوى ويطرح أسئلة تتجاوز حدود كوردستان.

لحظة الانعطاف

حتى ليلة الاقتراع، كانت التوقعات الأكثر تفاؤلاً داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني تتحدث عن رقم يقترب من 850 ألف صوت. وهو رقم كبير، لكنه ليس ثورياً.لكن نتائج الساعات الأولى من الفرز كانت كفيلة بتغيير النبرة. مناطق كان يُظن أنها "رمادية"، اندفعت نحو صناديق الحزب. وبلدات ظلت محايدة لسنوات، صوّتت بكثافة هذه المرة. شيئاً فشيئاً، بدأت القيادات العليا تدرك أن الرقم الذي أطلقها نيجيرفان بارزاني أول مرة كتحدٍ، صار يقترب من أن يصبح واقعاً، ومع بلوغ مساء الإقتراع العام كان "البارتي" قد تجاوز المليون.

من موقعه كمستشار في رئاسة الإقليم، يقدِم خيري بوزاني تفسيراً مختلفاً لما حدث، يقول لمجلة "فيلي"، إن ما جرى لم يكن ثمرة أيام حملة انتخابية، بل حصيلة سنوات من إعادة صياغة العلاقة بين الحزب وشارعه.

ويضيف: "الأصوات المليون لم تأتِ صدفة، بل هي انعكاس لشارع وجد في الحزب عنواناً للاستقرار بعد سنوات من القلق. في قلب هذا التغيير كان نيجيرفان بارزاني بخطابه الهادئ الذي يعيد ربط الناس بالمشروع الوطني".

ويؤشر بوزاني دور القيادة الثلاثية مسعود بارزاني، نيجيرفان بارزاني، ومسرور بارزاني، بوصفه "مثلث اتزان" جعل صورة الحزب في نظر الناخب أكثر تماسكاً، وأكثر قدرة على تقديم مستقبل واضح المعالم.

جيل جديد.. ولغة جديدة

<< الأصوات المليون لم تأتِ صدفة، بل هي انعكاس لشارع وجد في الحزب عنواناً للاستقرار بعد سنوات من القلق. في قلب هذا التغيير كان نيجيرفان بارزاني بخطابه الهادئ الذي يعيد ربط الناس بالمشروع الوطني >>..

لكن تفسير المشهد لا يكتمل دون التوقف عند التحوّل العميق في عقلية الجيل الذي صوّت، الباحث السياسي هوشيار مالو يذهب أبعد من فكرة "التنظيم القوي"، ويرى أن "البارتي" فهم شيئاً لم يفهمه الآخرون: "أول مرة يخرج الحزب من خطاب الضحية. لم يعد الحديث عن الأنفال والكيمياوي يقنع الجيل الجديد. هذا جيل يعيش على الإنترنت ويرى كيف تُدار الحملات في العالم".

ويضيف خلال حديثه لمجلة "فيلي": "بالنسبة لهذا الجيل فإن التحدي الذي أعلنه الحزب لم يكن مجرد شعار، بل طريقة جديدة للتواصل، لغة مختلفة، تخاطب المستقبل لا الماضي، وتطرح وعوداً مدعومة بما يسميه مالو -supportive proofs- الأدلة الداعمة من مشاريع، نجاحات اقتصادية، بنى تحتية، وسجل لم يُكذب جمهوره"، مشيراً إلى أن "إقناع شاب أن يخرج من بيته ويصوّت لك هذا أصعب بكثير من أن يعطيك Like- حالة إعجاب عبر التواصل الإجتماعي".

لم يكن فوز الديمقراطي بالأصوات المليون حدثاً كوردياً صرفاً. ففي بغداد، أعاد هذا الرقم ترتيب أوراق التفاوض السياسي، وجعل "البارتي" القوة الأولى كحزب من حيث الأصوات على مستوى العراق.

ففي الأوساط السياسية، يُقرأ الفوز بوصفه تفويضاً شعبياً يضع على الحزب مسؤولية مضاعفة.

وبعد تحقق التحدي الذي أطلقه نيجيرفان بارزاني عقب التصريح الشهير، تبدو الجملة الآن وكأنها كانت قراءة مبكرة لمزاج الشارع، لا مقامرة سياسية. وربما كان يتحدث بثقة رجل رأى ملامح التحول في اللقاءات الميدانية، في لغة الجمهور، وفي المزاج الذي بدأ يتحرك ببطء، ثم اندفع بقوة نحو الصناديق.

ويذهب المراقبون إلى أن عبور "البارتي" عتبة مليون صوت لم يكن مجرّد انتصار انتخابي منفصل، بل ثمرة روح جماعية في طريقة إدارة الحملة وفي الخطاب الذي قدمه زعيم الحزب مسعود بارزاني، ومعه نيجيرفان بارزاني ومسرور بارزاني.

"لم تُدار هذه الانتخابات بمنطق تجميل الواقع أو إخفاء العثرات، بل بقدر لافت من تشخيص المشاكل، والاعتراف بوجود أخطاء، والاقتراب من المزاج الحقيقي للناس"، وهذا ما ذهب إليه الكتاب السياسي بدر اسماعيل شيروكي لمجلة "فيلي".

كما يشير إلى أنه "كان واضحاً أن قادة الحزب الثلاثة قرروا - وكل من موقعه - عدم الوقوف خلف المشكّلات أو التذرع بها، بل وضعها على الطاولة، وتحويلها إلى برنامج عمل لا إلى شعارات، هذه الروح المشتركة في قيادة الحملة منحت صورتها زخمها حيث زعامة تراجع خطوات إلى الوراء كي تقدِم رؤية أوسع، وقيادة تنفيذية تعمل بواقعية، وصوت توافقي يطمئن الشارع ويستعيد ثقته".

الرجل الذي قال الرقم قبل أن يحدث

ولترجمة واقعية لما وصفته قواعد الحزب بالانتصار الانتخابي لكوردستان، يقول عضو برلمان كوردستان في الدورة الثالثة علي حسين فيلي، إن هذا "الانتصار المدفوع بتحدي مليون صوت الذي أطلقه الرئيس نيجيرفان بارزاني فرصة استراتيجية نادرة لتحويل رصيد انتخابي إلى قدرة حكمية مؤسسية، وتمثل منعطفاً ذا أبعاد محلية وإقليمية".

كما يضيف أن "الرئيس نيجيرفان بارزاني قدِم سردية لقيادة عملية معقولة، حيث مزج بين الأداء الإداري والوعود الاجتماعية، وأدار الحملة بمنهجية حديثة (استهداف رقمي، فرق استجابة سريعة، إدارة أزمة فعالة). مضاف إلى ذلك الدعم الشامل من قبل الزعيم الكوردي مسعود بارزاني فشكل غطاءً شرعيًا وتنفيذيًا للتحدي ونجاح الحزب انتخابياً".

ويشير إلى أن تحقيق هذا التحدي شكّل رصيداً نفوذياً يمكن تحويله إلى قدرة تفاوضية وادارية، لكنه لفت إلى أن النجاح في ذلك مرهون بثلاثة شروط متداخلة: "تنفيذ فوري للوعود العملية، بناء آليات داخلية شفافة لدعم وديمومة هذا الإنتصار التاريخي، وتحصين العلاقة التفاوضية مع بغداد ضمن أطر قانونية قابلة للتنفيذ".

"ومن هنا جاءت البيانات الثلاثة لزعيم الحزب ونائبيه عقب إعلان النتائج، كامتداد طبيعي لنهج واحد حيث قراءة دقيقة للمشهد، وإرادة سياسية لتجاوز العقبات، لا للتغاضي عنها"، يقول فيلي.

وفي بيانه الأول بعد عبور عتبة مليون صوت، اختار مسعود بارزاني زعيم الحزب أن يبدأ من الناس، حيث قدم تهنئته لـ "شعب كوردستان وجميع أبناء العراق"، واضعاً نجاح الانتخابات في إطار أوسع من مجرد انتصار لحزب واحد، بوصفه اختباراً جديداً لقدرة العراق على حماية مساره الديمقراطي.

أما نيجيرفان بارزاني، مهندس "تحدي مليون صوت"، ونائب زعيم الحزب، فاختار لغة أقرب إلى إعلان نهاية مرحلة وبداية أخرى. في بيانه، وصف نتيجة الاقتراع بأنها "انتصار كبير وتاريخي" للحزب ولجمهوره، واعتبر أن ما تحقق ليس مكسباً حزبياً ضيقاً، بل هو "انتصار لكوردستان وكل العراق" ومصدر فخر مشترك لكل من شارك في العملية السياسية.

من جهته مسرور بارزاني وهو النائب الثاني لزعيم الحزب، قال إن هذا الإنجاز جاء بفضل "موقف وإرادة المواطنين المخلصين في كوردستان وأعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وأن النقاط المليون انطلاق لا نقطة وصول".

لم يكتفِ بتهنئة جمهور الحزب، بل وجّه تهنئة خاصة إلى "رئيس وقائد الشعب" مسعود بارزاني، وإلى نيجيرفان بارزاني الذي أطلق تحدي الأصوات المليون، ووصف هذا الفوز بأنه نصر للعملية الديمقراطية في العراق كله.

فيلي

مرآة الهوية

علي حسين:

يمثل استذكار تجربة العمل في مؤسسة شفق للثقافة والإعلام للكورد الفيليين عودة إلى اكثر من عقدين من الزمن، وهي مرحلة اتسمت بالصعوبة والتحديات الجسيمة التي واجهت العاملين في قطاع الإعلام والصحافة.

فبعد سقوط النظام السابق، كان العمل محفوفاً بالمخاطر، ولم يكن الطريق سهلاً، إذ واجهنا عقبات فنية وإدارية ولوجستية معقدة. غير أن روح الفريق، والإصرار، والدعم المتواصل، شكّلت دافعاً أساسياً للاستمرار والإبداع، وأسفرت عن سجل أرشيفي رصين يفتخر به أبناء الكورد الفيليين، يوثق الماضي، ويعكس وقائع الحاضر، ويستشرف آفاق المستقبل.

لقد كانت مجلة فيلي مرآةً صادقة للعصر، إذ وثقت على مدى أكثر من عشرين عاماً مسيرة العراق بأفراحه وأحزانه، بإنجازاته وإخفاقاته، وقدمت محتوى ثقافياً وسياسياً واجتماعياً متزناً ومسؤولاً. هذا النتاج الصحفي لم يكن مجرد صفحات مطبوعة، بل كان شهادة حيّة على معاناة الكورد الفيليين خلال الحقبة السابقة، وما تعرضوا له من ظلم وتهميش، وفي الوقت ذاته جسد حلمهم بمستقبل أفضل يحقق العدالة والرفاهية التي طال انتظارها.

لم تكن مجلة فيلي مجرد منبر إعلامي، بل تحولت على مدى أكثر من عقدين إلى سجل حيّ يوثق رمزية الثقافة الفيليّة وتراثها العريق. فقد حرصت المجلة على إبراز الهوية الثقافية للكورد الفيليين من خلال المقالات والدراسات والحوارات التي تناولت عاداتهم، فنونهم، لغتهم، وموروثهم الاجتماعي، لتؤكد أن هذه الثقافة جزء أصيل من المشهد العراقي العام. لقد شكّلت المجلة جسراً بين الماضي والحاضر، حيث نقلت للأجيال الجديدة صوراً حية من التراث الفيلي، ووضعت بين أيدي القراء مادة توثيقية استثنائية تحفظ ذاكرة هذا الشعب وتمنحه مكانته المستحقة في الوعي الوطني.

حرصنا منذ البداية على أن تكون المجلة مرموقة، ذات طابع خاص يعبر عن تطلعات أبناء الكورد الفيليين، وفي الوقت نفسه تحمل هوية وطنية عراقية جامعة. وعلى الصعيد التقني، سعينا إلى استخدام أحدث الوسائل المتاحة، رغم محدودية إمكانيات المطابع آنذاك، لنضمن جودة إخراج متميزة. ومع الانتقال إلى النسخة الرقمية، حافظنا على مستوى عال من الجودة، ووفرنا للقارئ خيارات متعددة للتصفح والتحميل عبر مختلف الأجهزة، مع صور عالية الدقة تفوقت على كثير من المطبوعات الرسمية المدعومة بإمكانات أكبر.

واليوم، ونحن نحتفي بمرور اثنان وعشرين عاماً على صدور المجلة، نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى قرائنا الكرام الذين واكبوا مسيرة المجلة وشهدوا تطورها عبر السنين. ولجميع الزملاء من الكوادر المجلة المزيد من الإبداع ودوام التوفيق في مواصلة تقديم هذا المنجز الثقافي المتميز، فهذا المشروع لم يكن مجرد عمل إعلامي، بل كان رسالة ثقافية ووطنية، توثق ذاكرة شعب وتفتح آفاقاً لمستقبل أكثر إشراقاً.

22 عاما من الحبر والذاكرة:
حين تتحول المجلة إلى أرشيف وطن ورفيق درب
فيلي

عقدان ونيف في خدمة التنوع، فقضية مجلة (فيلي) وهي تحتفي بالذكرى الـ 22 لإصدارها هي قصة صمود وإثراء.

لقد كانت المجلة منذ عددها الأول، الذي صدر في العام 2004 نافذة مشرعة على كل ما هو جديد ومختلف، نجحت المجلة بذكاء في الحفاظ على وعدها بالتنوع؛ فكانت الملاذ للمثقف والباحث، والملتقى للشاعر والفنان وعامة الناس، والمنبر الذي احتضن القضايا المصيرية بجرأة وموضوعية.

وفي هذه الذكرى، نقف لا لنستعرض صفحات الماضي فحسب، بل لنتأمل كيف استطاعت هذه المؤسسة الثقافية الصمود شعلة مضيئة في وجه تحديات الإعلام المتغيرة، و لنؤكد أن المجلة كانت ولا تزال أكثر من مجرد مطبوعة؛ إنها رفيق درب، وأرشيف لحضارة، وجسر ممتد بين الأمس واليوم والغد.

وبالتأكيد فإن الظروف التي رافقت إصدار العدد الأول قبل 22 عاما، كانت في غاية التعقيد بفعل الأجواء المتوترة الناجمة عن سنة وبضعة أشهر تلت اسقاط النظام المباد، لم يستقر فيها وضع البلاد وإقليم كوردستان بعد.

وكان على المجلة سد الفجوة التي تولدت عن عقود الحكم الدكتاتوري، وتوفير منصة للكورد الفيليين الذين جرى اضطهادهم في العقود السابقة، وايضا اللجوء الى التنوع في تناول المحاور لتواجدها ضمن الفضاء العراقي، وتعزيز ثقافة التعدد والشمول.

صادق الازرقي:

في رحلة الزمن التي تتسارع خطواتها، تبقى بعض المعالم الثقافية شاهدة على العمل المتفاني، حاملة بين طياتها عبق الحنين وكنوز المعرفة؛ وفيما تحتفي مجلة "فيلي" بذكرى تأسيسها الثانية والعشرين، فإننا لا نحتفل بمجرد رقم، بل بمسيرة عقدين ونيف من الإلهام والعطاء؛ مسيرة تحول فيها الحبر المنساب على الورق، ومن ثم الحبر الإلكتروني إلى ذاكرة حية للأجيال.

لقد بدأت المجلة على صعيد العدد المطبوع بقوة وبتصميم فني حديث وجذاب، فضلا عن تعدد الموضوعات وتنوعها بين السياسة والاقتصاد والفن والرياضة والتاريخ وغير ذلك بما يليق بمجلة مهنية محترمة.

من أبرز المحطات المفصلية في تاريخ المجلة، تغيير التصميم ومواعيد الإصدار، فضلا عن إضافتها بإستمرار لأبواب جديدة، والانتقال إلى النشر الرقمي، فاستطاعت المجلة الصمود والاستمرار لأكثر من عقدين في وجه التحديات الاقتصادية وتغير عادات القراءة.

لقد كان لأثر المجلة المتنوع والحيوي وبصمتها الخاصة أثرا كبيرا في تكريس قيمة مجلة "فيلي" في المجتمع الكوردستاني والعراقي عموما، إذ أسهمت في نشر المعرفة والمعلومة، و إثراء المشهد الثقافي والاجتماعي.

وكانت السمة التعددية للمجلة هي الغالبة واحتضنت الأقلام والمواهب من الكتاب والإعلاميين بشتى مشاربهم وآرائهم، وغدت منصة انطلاق لكتاب ومبدعين أصبحوا أسماء معروفة اليوم.

وأسهمت المقالات والتحقيقات والتقارير في إثارة النقاش بشأن قضايا مهمة ومحورية في المجتمع.. وصحيح ان المجلة لم تتخل عن مهنيتها، فانها انحازت إلى الفقراء والمظلومين في المجتمع عن طريق إبراز معاناتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم.

وتكيفت المجلة مع العصر والمستقبل بالتحول الرقمي، فهذا المحور ينظر إلى الحاضر والمستقبل بمواكبة النشر الرقمي و الاندماج مع الثورة الرقمية (الموقع الإلكتروني، تطبيقات الهواتف، التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي).

ووزنت المجلة بين مزايا النسخة المطبوعة والمنصة الرقمية.

وقطعا فان للمجلة رؤيتها المستقبلية، وخططها الطموحة للسنوات المقبلة بالتوسع، وابتكار محاور جديدة، وتعزيز الشراكات مع القراء والمتابعين، بلمسات المؤسس رئيس التحرير وملاك المجلة وكتابها، و قرائها ومتابعيها الاوفياء، فلطالما حرص الجميع على ترسيخ منصات اعلام هادف متطور يعبر عن تطلعات الناس بشتى تنوعهم و تمايزهم، ونزوعهم نحو حياة أرقى ثقافيا واجتماعيا، ومجتمع يرفل بالسمو والرفعة وسلامة البناء؛ وذلك ما سعت وتسعى مجلة "فيلي" الى تحقيقه وهي تجتاز عامها الثاني والعشرين كشرط لرقي البلاد وقيمها.

فيلي ٢٢..

حين تتحول مجلة إلى بيت للهوية والذاكرة

محمد جمال :

من خارج المبنى بدت مؤسسة شفق كأي مؤسسة إعلامية أخرى في مدينة مزدحمة بالأحداث، وما أن تعبر الباب البني الواسع حتى يغرقك المكان بطبقاته المختلفة.

في الطابق الأرضي حركة لا تهدأ، موظفون يتنقلون بين الأقسام، أوراق تخرج من الطابعات، هواء يشبه مزيجاً من رائحة القهوة وأصوات الهواتف والحوارات المستعجلة. على الجانب استوديو الراديو، نسمع من خلف الزجاج الموسيقى وهي تُجرَّب للمرة الأخيرة، مذيعاً يراجع نصه، ومهندس صوت يلمس الأزرار كما لو أنه يضبط إيقاع يوم كامل. في ممر قريب تمتد غرف الإدارة، ملفات مرتبة على الرفوف، اجتماعات مغلقة، قرارات تتعلق بالمؤسسة كلها. لكن ما إن تصعد الدرج إلى الطابق الثاني، حتى تقابلك غرفة تختلف عن كل هذا الصخب. باب عادي ولوحة صغيرة تكتب ببساطة مجلة فيلي. خلف هذا الباب لا تُدار مؤسسة فقط، بل تُدار ذاكرة شريحة كاملة.

ولادة فكرة

هنا غرفة المجلة، عالم موازٍ داخل المؤسسة، حيث مكاتب مغطاة بمسودات أعداد جديدة، شاشات مفتوحة على نصوص قيد التحرير، صور معلقة على الجدران لوجوه فيلية من عقود مختلفة. هذه الغرفة الصغيرة في قلب المبنى الكبير هي التي حملت قبل اثنين وعشرين عاماً فكرة أن يكون للكورد الفيليين منبرهم الخاص، ومن هنا خرج أول عدد ليكتب أن هذه الشريحة لم تعد مجرد هامش في رواية الآخرين.

هنا يجلس من يختار الخطوط والألوان بعين مشغولة بالرموز والجماليات، هناك من ينقح جملة بعد جملة كأنه يمسح الغبار عن ذاكرة جماعية تراكمت عليها السنوات. وفي زاوية قريبة، محرر يكتب مقالاً جديداً يحاول أن يحمل هموم شريحة كاملة على سطر واحد من دون أن يفقد الأمل.

في لحظة ما، يدخل المصور مسرعاً، يحمل في يده مجموعة صور من ميدان أو حي فيلي في أطراف بغداد. لا يدخل شخصاً فقط، بل تدخل معه قصة أخرى تضاف إلى أرشيف طويل. ترتفع الأصوات حول أي صورة تصلح للغلاف، وأي لقطة تقول ما لا تستطيع الكلمات أن تقوله. في هذا الحيز الضيق تبدو الحركة مثل خلية نحل حقيقية، كل فرد فيها يحمل جزءاً من العسل، ولا أحد يملك القصة كاملة وحده.

حتى اسم المجلة نفسه لم يأتِ بهدوء. دارت حوله نقاشات طويلة بين من يقترح اسماً عاماً، ومن يميل إلى عناوين ثقافية أو تاريخية، وكأن الجميع يبحث عن كلمة واحدة تختصر ذاكرة جيل كامل. في لحظة حاسمة، قطع رئيس التحرير ورئيس مجلس إدارة مؤسسة شفق علي حسين فيلي هذا الجدل بكلمة واحدة كتبها على الورق بخط عريض "فه يلى" برسمها الكوردي. تحولت هذه الكلمة من مجرد اقتراح إلى جرأة لغوية وهوية كاملة، صارت لاحقاً الشعار البصري للمجلة، وختماً يوقع الغلاف، وعلامة تعرّفها من بين عشرات المطبوعات حتى لو شوهدت من مسافة بعيدة.

من بين هذه اللحظات اليومية، ومن هذه الكواليس التي لا يراها القارئ، خرجت

مجلة فيلي إلى النور. مجلة خطت، في أعدادها الأولى، وقائع ووثقت صورا لشابات وشبان من الكورد الفيليين كانوا يحلمون فقط بأن تسمع قصصهم، وأن تكتب أسماؤهم في مكان ما خارج دفاتر المعاناة. اثنان وعشرون عاما مرّت، وما زالت صفحات المجلة تحاول أن تلتقط ملامح شريحة ظلت طويلا عند هامش الصورة، قبل أن تجد منبرا يشبهها ويحاورها ويدافع عن حقها في الذاكرة والهوية والمواطنة.

قصة المجلة لم تبدأ في المطبعة، بل حول طاولة اجتماعات في مؤسسة شفق. كان السؤال الأول بسيطا في شكله، ثقيلا في معناه "هل يمكن لمجلة واحدة أن تحمل هذا العبء كله".

على تلك الطاولة تلاقى كتاب وصحفيون وباحثون حمل كل واحد منهم شيئا من الذاكرة. بعضهم عاش التهجير والترحيل والسجون والاختفاءات القسرية، وبعضهم جاء وهو يحمل تفاصيل الحياة اليومية البسيطة، من نكات الجدات إلى أغاني الأعراس في الأزقة الضيقة.

كانت الفكرة واضحة أن تكون مجلة فيلي أول منبر من نوعه يكتب للفيلية عن الفيلية. لا بوصفهم حالة إنسانية عابرة، بل بوصفهم جزءا أصيلا من قصة وطن وكيان، لهم وجوه وأسماء وأحلام وحقوق لا تقل عن سواهم.

من آلاف النسخ إلى شاشة القارئ

مع صدور الأعداد الأولى، بدت المطبعة كأنها تستعيد زمنا افتقد الصحافة الورقية المتخصصة. آلاف النسخ لكل عدد، تشحن إلى بغداد وديالى وواسط ومدن كوردستان، وتجد طريقها بصعوبة أحيانا إلى منافي بعيدة حيث يعيش الفيليون في أوروبا وأميركا وأستراليا.

في تلك الأيام لم تكن المجلة مجرد أوراق مصفوفة، بل وعدا صامتا بأن هذه الشريحة لن تبقى غير مرئية. مواد عن تاريخ الكورد الفيليين، تحقيقات عن قضاياهم القانونية، حوارات مع وجوه شابة تقاوم النسيان، وصفحات ثقافية تعيد الاعتبار لشعرائهم وفنانيهم وحكايات أحيائهم.

ثم جاء زمن التحولات الصعبة. أزمات اقتصادية تعصف بالمؤسسات الصحفية، تغير في عادات القراءة، جيل جديد يدخل العالم عبر شاشة صغيرة في كف اليد لا عبر بائع الصحف. وجدت المجلة نفسها أمام سؤال جديد "كيف نستمر من دون أن نخسر روحنا الأولى".

الجواب كان الانتقال إلى النشر الإلكتروني. لم يكن ذلك انهيارا لصوت ورقي قديم، بل إعادة ولادة في فضاء مختلف. تغير الشكل، لكن جوهر الفكرة بقي هو نفسه أن يكون للكورد الفيليين منبر يروي قصتهم بلغتهم وبحساسيتهم الخاصة.

من يعرف كواليس إعداد أعداد مجلة فيلي يدرك أن لحظة إطلاق العدد على الموقع أو إرسال النسخة إلى الطباعة ليست سوى نهاية رحلة طويلة من النقاش.

في غرفة التحرير تدور الحوارات حول كل شيء تقريبا. تتكدس على الطاولة صور لغلاف محتمل امرأة فيلية مسنة تحمل ملفا قانونيا، شاب فيلي يحمل آلة موسيقية، طفل يبتسم وهو يرفع كتابا مدرسيا.

يدافع أحد المحررين عن صورة المرأة المسنة باعتبارها تختصر مسيرة نضال جيل كامل، ويجادل آخر أن الغلاف يجب أن يحمل وجها شابا أو طفلا حتى يشعر الجيل الجديد أن هذه مجلته أيضا، وأن المستقبل فيلي لا الماضي وحده.

العناوين بدورها تمر بمفاوضات طويلة. العنوان ليس جملة فوق نص، بل بوابة نفسية لقرّاء عاشوا خيبة وعود كبيرة. لذلك يميل فريق التحرير إلى عناوين تمزج بين الواقعية والأمل، بين كشف الألم والإشارة إلى إمكان تجاوزه.

الانتقال إلى النشر الإلكتروني لم يكن مجرد تغيير في وسيلة التوزيع، بل تغير في معنى الأرشيف نفسه. لم تعد أعداد مجلة فيلي حبيسة رفوف المكاتب والصناديق المغلقة، بل تحولت إلى ذاكرة رقمية حيّة يمكن العودة إليها والبحث فيها والبناء عليها.

هذا التحول سمح للقارئ الفيلي البعيد أن يكون جزءا من الحوار. رسائل تصل إلى بريد المجلة تحكي عن عائلات خرجت من العراق في أصعب الأيام، لكنها ما زالت تعرّف نفسها بأن جذورها فيلية. البعض يرسل صورة قديمة من حي في بغداد أو خانقين، مع سطر واحد يقول تقريبا "هذه الزاوية لم تعد موجودة، لكننا وجدناها من جديد في صفحات المجلة".

فتح النشر الإلكتروني الباب أيضا أمام أشكال جديدة من العمل الصحفي. مواد مدعومة بصور نادرة وخرائط ووثائق، واستعادة قصص منسية عن قرى ومقاطع نهر وأحياء لم تعد موجودة إلا في ذاكرة من عاشوها. كل ذلك مع حرص أكبر على التوثيق والبحث، حتى لا تبقى الحكاية حنينا فقط، بل تتحول إلى معرفة يمكن الاستناد إليها.

أصوات متعددة وقضية واحدة

منذ العدد الأول بقيت إحدى ثوابت المجلة أنها تقوم على شبكة من كتاب وباحثين وناشطين، يؤمن كل واحد منهم أن الدفاع عن الحقوق لا يكون في قاعات التفاوض وحدها، بل أيضا في النصوص التي تكتب التاريخ من زاوية الناس أنفسهم.

بعض هؤلاء الكتاب مرّ بتجارب اعتقال وتهجير، وبعضهم عاش حياة دراسية وأكاديمية في الخارج ثم عاد عبر النصوص، وبعضهم ينتمي إلى الجيل الفتي الذي لم يعش المآسي الكبرى، لكنه يرفض أن تمحى من السرد الرسمي.

هذا التنوع منح المجلة صوتا مركبا. فهي ليست منبرا غاضبا فقط، ولا منبرا احتفاليا فقط، بل مساحة تتقاطع فيها السيرة الشخصية مع السيرة الجماعية، والقصيدة مع التقرير، والبحث الطويل مع القصة القصيرة التي تلتقط لحظة من حياة عائلة فيلية في حي شعبي على هامش مدينة كبيرة.

الاحتفال بالذكرى الثانية والعشرين لمجلة فيلي ليس مجرد مناسبة لالتقاط صورة جماعية أو استعادة لحظات البداية. هو أيضا لحظة لمراجعة رحلة كاملة امتدت من صناديق ثقيلة محملة بأعداد ورقية، إلى مواقع إلكترونية وهواتف ذكية تحمل العدد الجديد إلى جيب القارئ.

كان الحلم الذي حمله علي حسين فيلي ومن رافقه ليس بالأمر اليسير منذ اليوم الأول، أن تكون للكورد الفيليين مؤسسة تحمل اسمهم وصحافة تنطق بلسانهم وتكتب قصتهم كما هي لا كما يراها الآخرون. شيئا فشيئا خرج هذا الحلم من طور الفكرة في دفتر الملاحظات إلى واقع ملموس اسمه مؤسسة شفق ومجلة فيلي.

من غرفة بدأت الملامح الأولى لمشروع إعلامي فيلي الهوى والهوية، ثم مع كل عدد جديد، ومع كل ملف يُفتح، ومع كل صورة توثق وجها أو حيا أو قرية، ترسخت الفكرة أكثر أن ما كان حلما شخصيا صار بيتا واسعا لشريحة كاملة، ومنبرا معترفا به في المشهد الإعلامي يتعامل معه الآخرون اليوم كعنوان ثابت لا كاستثناء عابر.

بين الماضي والمستقبل تبقى الحقيقة الأهم أن مجلة فيلي ما زالت، بعد اثنين وعشرين عاما، تؤدي وظيفتها الأولى أن تفتح نافذة في جدار كثيف، بحيث يرى الكورد الفيليون أنفسهم في الإعلام لا كهوامش عابرة في خبر سريع، بل كقصة كاملة تستحق أن تروى وأن تروى جيدا.

« الانتقال إلى النشر الإلكتروني. لم يكن ذلك انهياراً لصوت ورقي قديم، بل إعادة ولادة في فضاء مختلف. تغيّر الشكل، لكن جوهر الفكرة بقي هو نفسه أن يكون للكورد الفيليين منبر يروي قصتهم بلغتهم وبحساسيتهم الخاصة» ..

ماجد سوره ميري:

في الذكرى الثانية والعشرين لصدور مجلة فيلي الشهرية عن مؤسسة شفق للثقافة والإعلام للكورد الفيليين، تتجدد الأسئلة الكبرى حول معنى استمرار هذا المنبر، ليس بوصفه مشروع إعلامي فقط، بل كدليل على قدرة شريحة أصيلة على إعادة بناء حضورها في المجال العام بعد عقود من سياسات الإقصاء..

مجلة "فيلي"...

منصة لبناء الوعي وإعادة إدماج سردية مهمشة في المشهد الوطني

فصدور مجلة فيلية من بغداد، وباللغة العربية، يكتسب دلالة مضاعفة: فهو فعل استعادة وعي بقدر ما هو ممارسة ثقافية، كما أنه مؤشر على تحول تدريجي في موقع الكورد الفيليين داخل المعادلة الوطنية.

إن تاريخ المجتمعات المعرضة للتهميش يثبت أن استعادة الصوت الإعلامي ليست خطوة رمزية، بل شرطاً أساسياً لإعادة بناء الهوية الجمعية؛ فحين تنتظم رواية الجماعة ضمن منصة مؤسسية ثابتة، تصبح قادرة على صياغة خطابها الخاص، بعيدا عن التمثيلات الخارجية التي غالبا ما تنتج صورة ناقصة أو مؤدلجة عنها.

من هنا، لا تمثل فيلي مجرد وسيلة لنشر المقالات، بل إطارا لبناء سردية متماسكة حول تاريخ الكورد الفيليين ودورهم وحقوقهم؛ إنها آلية لدمج الذاكرة ضمن خطاب عقلاني، يستند إلى التحليل بدل رد الفعل، وإلى التوثيق بدل العاطفة العابرة.

إن إصدار المجلة باللغة العربية ليس قرارا تقنيا، بل خيارا استراتيجيا يربط شريحة عانى التهميش بتاريخ الدولة العراقية وحاضرها؛ فاللغة هنا أداة للوصول إلى صناع الرأي، والسياسيين، والباحثين، والجمهور الواسع؛ إنها وسيلة لإدخال القضية الفيلية في النقاش العام، بدل حصرها في نطاق محلي أو ثقافي ضيق.

إن حضور العربية لا ينتقص من الهوية الكوردية، بل يوسع إمكان تأثيرها في المجال الوطني، ويسهم في تحويل قضايا الفيليين من شأن يخص جماعة معينة إلى ملف عراقي عام.

ولعل إحدى أبرز ميزات فيلي هي انفتاحها على مساهمات كتاب وصحفيين وفنانين عرب يرفدونها بالتحقيقات والمقالات والتحرير والمواد الفنية. هذه المساهمة ليست مجرد إضافة عددية، بل تشكل تحولا نوعيا في الخطاب الفيلي؛ إذ تجعل المجلة مساحة مشتركة تكتب فيها القضايا الفيلية بصوت وطني أوسع، وتتقاطع فيها خبرات وتوجهات مختلفة. وبذلك، تنتقل المجلة من كونها مشروعا لجماعة معينة إلى كونها مختبرا فكريا يعكس رؤية متعددة الزوايا حول التعايش، والعدالة الاجتماعية، وإعادة بناء الثقة داخل المجتمع العراقي.

كما تتمتع فيلي بدور مهم في تحويل الذاكرة التاريخية إلى أرشيف مدروس يمكن الاستناد إليه أكاديميا وإعلاميا؛ فتوثيق التجارب والانتهاكات وما رافقها من آثار اجتماعية واقتصادية يشكل قاعدة معرفية ضرورية لصياغة سياسات إنصاف حقيقية؛ الذاكرة غير الموثقة تظل عرضة للتأويل والتشكيك، أما الذاكرة التي تدون وتراجع وتحلل، فتصبح جزءا من البنية المعرفية للمجتمع.

وتبرز أهمية المجلة أيضا في قدرة المؤسسة على الاستمرار؛ فالمشاريع الثقافية التي تخص المكونات عادة ما تتعرض للانقطاع بفعل التمويل المحدود أو تقلب الظروف؛ لكن فيلي أثبتت عبر 22 عاما أن حضور الكورد الفيليين في الفضاء العراقي ليس طارئا ولا هامشيا، بل جزءا من نسيج متجذر قادر على الاستمرار والتطور.

وأخيرا؛ لا يمكن النظر إلى فيلي على أنها مجلة شهرية فحسب؛ إنها مشروع وعي، ووسيلة لإعادة إدماج جماعة أصيلة في السردية الوطنية بطريقة عقلانية وتحليلية. وجودها المستمر يعني أن الهوية الفيلية لم تعد موضوعا يشار إليه من الخارج، بل فاعلا يكتب نفسه بنفسه، ويعيد بناء دوره ضمن دولة لا تزال في طور إعادة تعريف علاقتها بتنوعها الداخلي.

أن تنهض من الركام ويكون لك صوتٌ

ياسر عماد :

عرف الكورد الفيليون على المدى الطويل معنى أن تكون موجوداً في الواقع وغائباً عن السرد الرسمي، حيث الأسماء موجودة في سجلات المقابر الجماعية، والوجوه في ذاكرة الأحياء، لكن القصة نفسها كانت تتلاشى في الضجيج العام.

أن تتمكن شريحة عانت لسنوات من الإسكات والقتل والتهجير من أن تؤسس مؤسسة إعلامية وأن تحافظ على مجلة متخصصة، فهذه ليست مجرد حكاية صحفية عابرة، هذا نوع آخر من الانتصار الهادئ، انتصار لا يمر عبر الشعارات العالية، بل عبر جملة تُكتب بعناية، وصورة تُختار بدقة، وعدد جديد يخرج إلى النور رغم كل شيء.

لذلك لم يكن سهلاً أن تتحول هذه الشريحة من موضوع يُكتب عنه من الخارج إلى ذات تكتب عن نفسها، وتبني مؤسسة مثل شفق، وتطلق من قلبها مجلة تحمل اسماً واحداً فيلي وتستمر بها 22 عاماً. هذه الاستمرارية بحد ذاتها موقف سياسي وإنساني.

ما فعلته مجلة فيلي، ومعها مؤسسة شفق، أنها نقلت الكورد الفيليين خطوة إلى الأمام. من صورة جماعية لضحايا على شاشات التلفزيون إلى مجتمع حي يملك لغته الخاصة، يسرد تاريخه، ويختلف حول تفاصيله، وينتقد نفسه أحياناً.

أن تصدر مجلة متخصصة لشريحة تعرّضت للإقصاء، ثم تصمد في بلد مثل العراق لـ22 عاماً، معناه أن تلك الشريحة قررت ألا تكتفي بدور الضحية، قررت أن تتحدث، لا أن يُتحدث عنها فقط.

المجلة لم تكتف باستعادة جراح الماضي، بل فتحت صفحاتها لحياة الناس اليومية، لطلبة الجامعات، للنساء اللواتي يدرن بيوتاً واقتصادات صغيرة، للشباب الذين يبحثون عن عمل وهوية ومكان في هذا البلد. بهذا المعنى انتصرت المجلة لنفسها أولاً، لأنها رفضت أن تكون نشرة حداد دائمة، وانتصرت لشريحتها لأنها أعادت تعريفها أمام نفسها وأمام الآخرين.

على مدى هذه السنوات، أدت مجلة فيلي دوراً مزدوجاً. من جهة وثّقت ما جرى للكورد الفيليين من تهجير وتجريد من الجنسية وإعدامات وغياب قسري. ومن جهة ثانية قاومت تسطيح هذه القصة وتحويلها إلى فقرة إنشائية تُستدعى في المناسبات ثم تُترك جانباً.

في كل عدد تقريباً هناك محاولة لتثبيت شيء يخاف الجميع من ضياعه. اسم قرية، صورة لعائلة، وثيقة قديمة، شهادة من ناج، أو حتى وصف لحي فيلي تغيرت ملامحه. هذه التفاصيل هي التي تشكل في النهاية حصانة ضد النسيان.

الانتصار الحقيقي هنا أن المجلة نجحت في تحويل تلك القصص من عبء ثقيل إلى مادة معرفة ووعي، بحيث يرى القارئ في هذه الحكايات جذراً لقضية حقوق، لا مجرد مأساة مكتملة سلفاً.

مع الوقت، لم تعد المجلة تكتفي بالكتابة عن شؤون الفيليين الداخلية. اتسعت عدستها شيئاً فشيئاً لتطل على قضايا أوسع في حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وحقوق الأقليات الأخرى.

حين تكتب مجلة فيلي عن قرية إيزيدية دمرت، أو عن شبكة نساء من مكوّن آخر يناضلن ضد العنف، فهي لا تخرج من هويتها بل تعمقها. الرسالة الضمنية بسيطة وواضحة أن من عرف معنى أن يكون مهمشاً لا يمكن أن يغض النظر عن تهميش الآخرين.

هذا النوع من التوسع في الخط التحريري جعل المجلة بيتاً أوسع مما خُطط له في البداية. بيتٌ يبدأ من الهوية الفيلية ولا يتوقف عند حدودها، بل يفتح نوافذ على قضايا مشتركة تجمع بين المكونات والأقليات التي تعرضت لما يشبه المصير نفسه بأشكال مختلفة.

وراء المجلة تقف مؤسسة شفق، كحاضنة لمشروع إعلامي وثقافي اختار طريقاً شاقاً انحيازاً للأصوات الضعيفة. أن تبقى هذه المؤسسة واقفة، وأن تواصل إصدار مطبوع متخصص لشريحة مهددة لسنوات طويلة، معناه أن هناك قراراً واعياً بعدم العودة إلى الصمت.

لا يتعلق الأمر بالميزانيات ولا بعدد الموظفين فقط، بل بإرادة أن يبقى هذا الصوت حاضراً مهما تبدلت الظروف. كثير من المشاريع الإعلامية التي انطلقت بعد 2003 أغلقت أبوابها، وبعضها الأكبر حجماً والأكثر تمويلاً. لكن مجلة فيلي، رغم تواضع إمكانياتها وكبر عزيمتها وأفكارها، اختارت أن تتنقل من الورق إلى الإلكتروني، وأن تتكيّف مع منصات جديدة، لا أن تعلن الهزيمة.

هذا وحده يكفي لاعتبارها قصة نجاح في بيئة تضعف فيها المؤسسات سريعاً وتسقط بسهولة.

في بلد تعب من الانقطاعات والانهيارات المتكررة، تصبح الاستمرارية نفسها موقفاً. أن تبقى مجلة فيلي حاضرة لـ22 عاماً يعني أن هناك خيطاً لم ينقطع، وأن هناك جيلاً يسلم تجربة الكتابة لجيل آخر.

وفي الوقت نفسه يمنح الأقليات الأخرى في العراق والمنطقة مثالاً عملياً على أن بناء مؤسسة إعلامية مستقلة، متجذرة في هوية محلية، ليس حلماً مستحيلاً، حتى لو كان الطريق إليه مليئاً بالعوائق.

في النهاية، أن تتمكن شريحة عانت من الإسكات والقتل والتهجير من أن تبني مؤسسة مثل شفق وأن تحافظ على مجلة مثل فيلي لـ22 عاماً، فهذا يعني أنها لم تعد تنتظر من الآخر أن يكتب قصتها. صارت تكتبها بنفسها، تدقق في مفرداتها، وتوسع أفقها من شؤون الفيليين إلى أفق أوسع لقضايا الإنسان وحقوقه، لتقول بهدوء إن الانتصار يمكن أن يأتي أحياناً على شكل مقال جيد، وغلاف صادق، ومجلة صغيرة ترفض أن تموت.

22 فيلي

فيلي

22 عاماً من الإصرار والتحدي

احمد حسين:

اثنان وعشرون عاماً انقضت وما زالت مجلة "فيلي" تواصل البقاء؟!. أمر يستدعي التوقف عنده حقيقة، فكم من مجلات وصحف ووكالات ومواقع وإذاعات وفضائيات انطلقت بعد العام ٢٠٠٣ إلا أنها لم تستطع مقاومة التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية وانتهت إلى النسيان أو الركون إلى زاوية في ذاكرة الصحافة العراقية.

ليست مجاملة بقدر ما هي قراءة للواقع، الصحافة بعد العام 2003 ارتهنت بالتمويل المالي فهو شريان البقاء وروح المطاولة ونِفس التحدي للمواصلة والاستمرار، ولا أظننا نختلف عن أن العشرات من التجارب والمحاولات الصحفية والإعلامية لم تستطع إثبات وجودها لأكثر من سنوات معدودة، ومن بعدها أغلقت أبوابها وسرّحت العاملين فيها، على الرغم من أن بعضها كانت واجهة إعلامية ونافذة صحفية لجهات نافذة وفاعلة في صناعة القرار السياسي وحتى الاقتصادي، وما زالت كذلك، لكن تجاربها الصحفية انتهت.

كذلك لا نبخس حق بعض التجارب التي بدأت بجهود ذاتية واستمرت كذلك، لكنها أيضاً لم تتمتع بحس المطاولة، والإصرار على الوجود، واضطرت في آخر المطاف إلى الرضوخ للأمر الواقع والتسليم للصعاب والصدمات.

لذلك أقول لست أجامل حين أبدي إعجابي بتجربة مجلة "فيلي" لأنها بحسب ما أرى تمثل تغريداً خارج سرب الاستسلام حيث صمدت رغم الظروف الصعبة التي ضربت الكثير من المؤسسات الإعلامية العراقية في مقتل، وبجهود محدودة استطاعت فرض وجودها والتمسك بهويتها وبقائها في تحدٍ جدير بالاحترام.

التحديات التي واجهت مجلة "فيلي" لا تتمثل فقط بما شهده الإعلام العراقي من تقلبات، بل أيضاً بأنها مجلة تخصصية ومثل هكذا مجلات عادة ما تكون مواردها الخبرية محدودة فهي ليست مجلة منوعة لا تنفد موادها والمستجدات في مختلف المجالات تغذيها بما تحتاجه، بل أن مجلة "فيلي" ليست فقط تخصصية بل أن تخصصها محدود أكثر من غيرها كونها اختارت أن تكون صوتاً لشريحة إنسانية ووطنية ليس واسع الانتشار جغرافياً، فهو محدود بالعراق وإيران، مما يعني أن المواد شحيحة لكن استطاعت هيئة تحرير المجلة والعاملون فيها تقديم محتوى متجدد في كل عدد جديد يصدر.

كما أن الصدور الشهري المتواصل لأعداد المجلة يعد هو الآخر تحدياً لافتاً فعادة ما تكون المجلات التخصصية فصلية فتُصدر كل ثلاثة أشهر أو أكثر، وتجد المواد المنشورة فيها بحثية علمية أكاديمية في حين تقدم "فيلي" موادا متنوعة يتلقاها القراء على مختلف مستوياتهم الثقافية والعلمية والمعرفية.

وإلى جانب أن المجلة تهتم بما يرسخ هويتها "الفيلية" فهي كذلك لم تغفل الجوانب الأخرى حيث تقدم موادا سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة، كما أنها بالإضافة إلى تركيزها على الكورد الفيليين فموادها لا تقتصر على حقبة تاريخية محددة لهذه الشريحة، حيث هناك المادة التاريخية إلى جانب المعاصرة، ومع تسليط الضوء على الجرح الفيلي الغائر، فالمجلة أيضاً تضيء جوانب مشرقة من حياة الفيليين في مسارات الحياة الأخرى.

أعتقد أن مجلة "فيلي" ستواصل بقاءها كتجربة متميزة لها بصمتها، وأن العاملين فيها مصرّون على هذا البقاء بجهود لا يعرف حجمها القارئ.

«مجلة فيلي»

22 عاماً من الإصرار على الصمود الثقافي والإعلامي

نهاد قيس:

في قلب المشهد الإعلامي العراقي، تبرز مجلة فيلي كصوت مستمر منذ انطلاقها قبل 22 عاماً، مقدمة نموذجاً نادراً من الاستمرارية والمهنية في بيئة صعبة ومتقلبة..

وعلى مدى هذه السنوات، وفرت المجلة نافذة لمتابعة حياة ومجتمع الكورد الفيليين، جامعة بين التوثيق التاريخي، تغطية الحياة اليومية، وتحليل القضايا المعاصرة.

ما يميز المجلة ليس فقط استمراريتها، بل تنوع محتواها، فهي تجمع بين توثيق أحداث الماضي المؤلمة، مثل التهجير والحرمان من الجنسية، وبين تسليط الضوء على حياة الناس اليومية كالطلاب والنساء اللواتي يدرن منازل ومشاريع اقتصادية صغيرة، والشباب الباحثين عن عمل وهوية في المجتمع العراقي.

بهذه الطريقة، أصبحت المجلة منصة تثقيفية تثري القارئ بالمعلومة والوعي، بعيداً عن الطابع التقليدي للتقارير الصحفية الجافة.

وعلى مدى عقودها، وسعت المجلة عدستها بمعية مجلة "فيلي"، لتشمل قضايا أوسع تتعلق بحقوق الإنسان والأقليات الأخرى، مؤكدة أن تجربة المجتمع الواحد يمكن أن تشكل درساً للتضامن والوعي الجماعي، فهذا التوسع لم يغير من هويتها، بل عمقها، حيث حافظت مجلة فيلي على مركزها كمنصة متخصصة تعكس الثقافة والهوية المحلية، وتفتح نوافذ على المجتمع الأكبر دون المبالغة في الخطاب السياسي أو المزايدات الإعلامية.

الصمود هنا ليس مجرد استمرارية في الصدور، بل رسالة قوية عن الإرادة الإعلامية والثقافية، فوسط بيئة تنهار فيها مؤسسات إعلامية كثيرة، تثبت مجلة فيلي أن الإرادة والالتزام يمكن أن يتحولا إلى مثال حي للاستمرارية والبقاء، من خلال فريق تحرير ملتزم قادر على مواجهة التحديات المالية والتقنية والبيئية، ومواصلة تقديم محتوى متجدد وهادف.

بعد 22 عاماً، تظل المجلة نموذجاً ناجحاً لإمكانية بناء مؤسسة إعلامية مستقلة، متجذرة في هوية المجتمع المحلي، وواعية بالدور الذي تؤديه في توثيق التاريخ والمشاركة في الحوار الثقافي، وهي بذلك تقدم مثالاً عملياً لكل من يسعى لإطلاق مشروع إعلامي مستدام في ظروف صعبة، مؤكدة أن التحديات ليست عائقاً أمام الإبداع والصمود.

بصمات الضحايا..

الهويّة التّي لا يمكن شطبها

كنعان حاتم:

حيث أن الأماكن لا تستطيع الاختباء، كونها الملاذ في لعبة الاستغماء، ترك الكورد الّفيليّون في كل الأرجاء بصمة من صراخ، لتعكسها آفاق (مجلة فيلي) كالصدى الذي لّا يعرف الكذب، ففي كل صفحة من صفحات مجلة فيلي، نلمس نبضا لا يهدأ، ونسمع أصواتاً انهمرت على الأرض، لكن بصماتها بقيت حيّة على الورق.

منذ صدور العدد الأوّل، كانت المجلة شاهدة على أن الهويّة الفيليّة ليستّ مجرّد اسم أو لقب، بل حكاية تُكتب بالدم والحبر، وتُروى بالحرف والصوت. كل مقال، وكل قصة، وكل دراسة تاريخيّة أوّ ثقافيّة هيّ بصمة حيّة تؤكد أن من عانوا لن تذهب أناتهم أدراج هّبوب التجاهل، وأن صوتهم حقيقية حيّة.

لقد اختارت المجلة أن تكون منبرًا للذاكرة وللحق الّثقافي والاجتماعيّ، فجمعت بين التّاريخ المغيّب، والفنّ الذي يحيي الروح، والقضايا الإنسانيّة التي تؤكد على صمود الإنسان الفيلي ككيان شاّخص أمام المحن.

ولم تكن تكتفي بسرد الماضي، بل كانت تنظر إلى الحاضر، وتزرع الأمل في المستقبل، وتؤكد للأجيال القادمة أن الهويّة تبقى مهما حاولت العواصف أن تشطبها.

في هذه الذكرى، لا نحتفل فقط باثنين وعشرين عاما من الصدور، بل نحتفل بصمود الفكرة وبالجهود التي حملت المجلة كحلم وذاكرة وشاهد حيّ.

إنها رحلة أكثر من مجرد ورق وحبر أو نقرات على لوحة المفاتيح ونظرات إلى شاشة باردة: إنها سجل للأرواح، وأرشيف للتضحيات، ومرآة للّثقافة والكرامة.

ويبقى درس المجلة واضحا: البصمات التي تركها من رحلوا لن تُمحى، والهويّة التي دافعوا عنها مختومة على الأرض، تستلهم منها الأجيال القادمة.

في هذا اليوم، نقف أمام لحظة لا يسعها وقتٍ واحد، بل تمتد جذورها إلى أكثر من عشرين عاما مضتّ، تعانق ما قبلها وتمهّد لما بعدها.

لحظة نستعيد فيها الصفحة الأولى التي خرجت إلى النور، لا كورقة مطبوعة، بل كشعلة تشق طريقها في الظلمات، وكصوتٍ يبحث عن مرفأ يليق به.

لم تكن المجلة مشروعا إعلاميًا عابرًا، بل كانت ولادة هويّة تعيد ترتيب ذاكرتها، وتفتح نافذة لروحٍ صرخت طويلا من خلف الزجاج.

منذ تلك البداية، حملت مجلة فيلي رسالة واضحة، ورسما دقيقا لطريق أرادت أن تسير فيه، كي تحفظ ما حاولّ الزمن محوه، وأن تكتب ما لا يجب أن يُنسى، وأن تعطي للإنسان الفيلي منبرًا يشبهه، يليق بعمقه، وبجراحه، وبحلمه.

لقد اختارت المجلة أن تكون شاهدة وراّوية وملاذا في آن معا.

اختارت أن تقفّ في مواجهة النسيان، لا بالصوت العالي، بل بالكلمة المتقنة، وبالصفحة التي تتسع للجميع.

وعبر سنواتها الطويلة، استطاعت أن تتسع مع ما ضيعها العالم، وأن تحتضن ما همّش، وأن تمنح صوتا لمن لم يسمع.

كما تتسع المدن، فهي تبدأ من الهويّة الكورديّة الفيليّة، ذلك الجذر العميق الذي يشد الإنسان إلى لغته وذكرياته، إلى حكاياتّ الجدات ولهجات القرى، إلى التراث الشفاهي الّذي كان ينتقل همسا من جيل إلى جيل، إلى عراقة هذه البلاد، وتكتب عن التاريخ المغيّب، عن التهجير القسريّ، وفقدان الجنسية، وضياع الأملاك والحقوق، والسجون والمفقودين.

تكتب لا لتفتح جراحا، بل لتداويها، ولتقول إن الذاكرة حين تكتب تصبح أقوى من كل محاولات الإلغاء.

وتفتح صفحّاتها لـ الثقافة والأدب والفنون، للشعر الذي يشبه وجوه الناس، وللقصة التي تنقذ ما تبقى من الروح، و للنقّد الذي يضيء الطّريق.

فهي تؤمن أن الثقافة ليست ترفا، بل هي الوجه الحّقيقيّ للهويّة، وأن حماية الذاكرة لا تكتمل دون حماية الّإبداع.

تتناول المجلة القضايا الاجتماعيّة بصدق ومهنيّة ومسؤوليّة، قضايا المرأة، والتعليم، الشباب، الصحة، العلاقات الإنسانيّة، تغير المجتمع، أّحلام الفقراء، وتعب القرىّ.

فهي مجلة تتذكر الماضي، لكنها أيضا تنظر في عيون الّحاضر، وتحدّق مليًّا، بآفاق المستقبل.

وفي مساحة أخرى، تمضي نحو السياسة والحقوق والقوانين، بهدوء ووعي، تفسر القرارات، تناقش القوانين، تتابع ملّف استعادة الحقوق، وتخلق بين المواطنّ والدولة لغة مشتركة.

لا تميل ولا تنحاز، لكنها تقول الحقيقة بوضوح، وتترك للقارئّ حكمة الاختيار.

أما رسالتها الكبرى، فتظل واحدة مهما تعددت صفحاتها، مستّمدة من رسالة وكّالة شفق للثقافة والإعّلام، أن تصون الذاكرة، أن تثبّت الهويّة، أن تمنح الصوت لمن لم يسمع، وأن تجعل الثقافة طريقا إلى النُور.

تحرص المجلّة على حماية التراث من الاندثار؛ منّ اللهجة والأزياء، إلى الأغاني والأمثال الشعبيّة، إلى الحكايات التي لو ماتت لماتت معها أشياء كثيرة.

وتؤمن بأن الانتماء قوة لا تعصّب، وأن الهويّة جسرٌ لا جدار.

وأن الكلمة حين تكتب بإخلاص تصبح وطنا إضافيًا للذينّ يبحثون عنّ وطن.

حكايات التاريخ على أيدي نساء آبدانان

فيلي - إيلام :

فـي قلـب الطبيعـة البِكـر والثقافـة الغنيـة بمحافظـة إيلام الفيليـة، تواصـل نسـاء قضـاء آبدانـان كتابـة فصـول مـن التاريـخ عبر الحفـاظ على حرفـة صناعـة الـحصران (الخـوص) التقليديـة، التي تحولـت مـن إرث ثقافـي قديـم إلى نافـذة لخلـق فـرص عمـل وتنميـة اقتصاديـة فـي القـرى والمناطـق القبليـة.

ووفق تقرير لوكالة وكالة مهر وترجمته مجلة "فيلي"، فإن فن حياكة الحصر الذي أبدعته نساء آبدانان، يعكس جزءاً من هوية هذه الأرض وتاريخها العريق، إذ اشتهرت المنطقة أيضاً بصناعات يدوية متنوعة كالسجاد المطرز والجلود المنقوشة. وتعد مدينة مورموري مثالاً حياً على هذا الإرث الذي ما زال حاضراً في البيوت والأسواق.

بتول رستمي، إحدى الحرفيات البارزات في مورموري، قالت إنها كرّست حياتها لهذا الفن منذ طفولتها، مضيفة: "الخوص ليس مجرد حرفة، بل هو جزء من ذاكرتنا الجماعية وهويتنا".

وأشارت إلى تنوع استخداماته بين الزينة والاستهلاك العملي، من مفارش المائدة وحاويات الحبوب إلى المزهريات والشمعدانات التقليدية.

بدوره، أوضح فرزاد شريفي، المدير العام للتراث الثقافي والسياحة والحرف اليدوية في إيلام، أن لصناعة الحصران جذوراً ضاربة في القدم، مشيراً إلى موقع تل عليكش الأثري في دهلران الذي يعود تاريخه إلى أكثر من 8000 عام، ما يعكس الصلة العريقة بين سكان المنطقة والفنون التقليدية.وأضاف أن أكثر من عشر معامل تنشط حالياً في آبدانان وتوفر فرص عمل مباشرة لنحو 400 شخص، مبيناً أن منتجات الخوص المحلية تحظى بإقبال كبير من السياح لما تتميز به من جودة عالية وتنوع في التصاميم.

وأكد شريفي أن إيلام تعد من أغنى محافظات إيران في الفنون اليدوية، إذ تضم أكثر من 150 معملاً و33 مجالاً حرفياً من بينها الكليم والجاجم والتطريز والفخار والأعمال المعدنية، لافتاً إلى إقامة 105 معارض وأسواق للحرف اليدوية وتخصيص أكثر من 319 مليار ريال لدعم الفنانين، فضلاً عن المشاركة في معارض دولية و افتتاح أربعة متاجر متخصصة داخل المحافظة.وشدد على أن "الحرف اليدوية ليست مجرد جماليات، بل تحمل ثقافة وتاريخاً وهوية سكان المنطقة"، مبيناً أن خطة خمسية قيد الإعداد لتطوير البنية التحتية للمبيعات وتوسيع التدريب ودعم العلامات التجارية المحلية وتحويل إيلام إلى وجهة سياحية ثقافية.

ورغم الإمكانات الاقتصادية الواعدة، تواجه الحرف اليدوية في إيلام تحديات كبيرة أبرزها ضعف التسويق والتغليف، وهجرة الشباب، وغياب المعارض الدائمة، ونقص التدريب والتأمين والدعم الهيكلي، ما أفقد العديد من الفنانين حماسهم وجعل منتجاتهم المميزة تتوارى أمام السلع التجارية منخفضة الجودة.

بعد الفوز.. آمال بدور فاعل للكورد الفيليين في البرلمان العراقي

فيلي - خاص :

يستمر طموح النواب الكورد الفيليين في تمثيل ناخبيهم داخل مجلس النواب العراقي، خاصة وهم يتوزعون في العديد من المحافظات العراقية، بعيدا عن التمثيل الكوردي في إقليم كوردستان ومقاعد "الكوتا" أيضا.

حيث حمل الفائزين منهم بهذه الانتخابات الأخيرة، مطالب ناخبيهم وكافة الشرائح المهمشة لقبة السلطة التشريعية، آملين بتقديم ما يساهم بتطوير البلد عامة.

وفي هذا الصدد أعرب المرشح الفائز بمقعد "الكوتا" حيدر أبو تارة، الذي حصل على أكثر من 17 ألف صوت وفق النتائج الاولية للانتخابات، لمجلة "فيلي"، عن شكره لـ"الزعيم الكوردي مسعود بارزاني الذي منحني صوته في هذه الانتخابات"، مؤكداً بالقول: "عازم على الالتزام بوصية الرئيس بارزاني في خدمة الشعب العراقي بجميع مكوناته وقومياته وأطيافه من الفاو إلى زاخو".

وأشار أبو تارة، إلى أن "برنامجي للفترة المقبلة يتضمن العمل على توحيد الكلمة ووحدة صف المكون الفيلي الذي عانى الأمرين خلال الحقبة الماضية، ولم يتمكن من استعادة حقوقه المشروعة، فضلاً عن تفعيل العمل التشريعي والرقابي في مجلس النواب المقبل".

من جانبه يقول المرشح علي شامل الذي حصل على 4 آلاف صوت، لمجلة "فيلي" إنه "على الرغم من التهاني التي تلقيتها من قبل كثيرين، إلا أن فوزي في الانتخابات لم يتأكد بعد"، موضحاً، أن "الأصوات التي حصلت عليها قد لا تؤهلني لحجز مقعد في البرلمان القادم وتجعلني احتياطي أول".

وأعرب شامل، في ذات الوقت، عن سعادته بفوز مجموعة من المرشحين الفيليين في بغداد والمحافظات الاخرى، منوهاً، ان "الوصول إلى البرلمان ليس هدفاً شخصياً بالنسبة لي، بل أن الهدف الحقيقي هو خدمة العراق من خلال التشريعات المهمة التي تخدم العراق، ودعم حقوق الشرائح المحرومة".

ولفت إلى أن "الشخصيات من الفيليين الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات ضمن كتل سياسية عديدة وأسعفهم الحظ بالفوز، سيمثلون العراق خير تمثيل في البرلمان المقبل، وسيبذلون أقصى جهودهم في خدمة الوطن".

واختار بعض المرشحين الكورد في المحافظات تحالفات عدة وانضموا لها في عملية الترشيح، ومنهم المرشحة عن الحزب الديمقراطي في محافظة ديالى نازك أحمد، التي رشحت نفسها مع تحالف عزم، وحصلت على مقعد في مجلس النواب بعد حصولها على أكثر من سبعة آلاف صوت.

وتقول المرشحة الفائزة نازك أحمد، لمجلة "فيلي": إن "هذا الفوز يحملني مسؤولية كبيرة في تقديم الخدمات لمحافظة ديالى التي تعاني من تردي الواقع الصحي والخدمات الحيوية الاخرى".

وتضيف، أن "هناك الكثير من العمل ينتظرنا في البرلمان، إذ أن مسؤوليتنا لاتقتصر في السعي لتقديم الخدمات لمحافظة ديالى أو القومية الكوردية وحسب، بل السعي بكل جهد إلى خدمة العراق والعراقيين جميعا بما يرضي تطلعات الجماهير العراقية"، مبينة أن "تشريع القوانين والدور الرقابي المناط بأعضاء مجلس النواب يمثل أهمية كبيرة في استقرار البلاد ودفع عجلة التقدم".

يُذكر أن الكورد الفيليين - وهم شريحة كوردية شيعية - تعرضوا لجرائم تهجير واعتقال وإبادة ممنهجة إبان نظام البعث في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بسبب انتماءاتهم القومية والمذهبية.

وتم ترحيل نحو نصف مليون منهم إلى إيران، وسحب الجنسية من عشرات الآلاف، وغيّب ما لا يقل عن 15 ألف شاب فيلي لم يعثر على رفاتهم حتى اليوم، رغم الاعتراف الرسمي بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحقهم.

وبعد أكثر من عقدين على سقوط النظام السابق، لم تحل غالبية ملفاتهم العالقة، وأبرزها الجنسية والمفقودين والتعويضات واسترجاع الأملاك والتمثيل السياسي.

وكانت مفوضية الانتخابات قد أعلنت في وقت سابق عن حصول المرشحة الفيلية عن ائتلاف الإعمار والتنمية، آيات أدهم حسين ميري، على أكثر من 4 آلاف صوت. وترشح عن الجهة الفيلية في بغداد 12 مرشحا، إلا أن نتائج التصويت كانت مخيبة، إذ أن مجمل الأصوات التي حصل عليها مرشحو الجهة حسب النتائج الاولية التي اعلنتها المفوضية بلغت 1158 صوتا فقط.

وكانت مفوضية الانتخابات أعلنت في وقت سابق، ان توزيع المقاعد البرلمانية سيتم على وفق نظام سانت ليغو، مرجحة أن يتم اعلان النتائج النهائية للانتخابات خلال الأسبوع المقبل.

يشار إلى مستشار شؤون الكورد الفيليين في البرلمان العراقي، فؤاد علي أكبر، أكد في تصريح سابق لمجلة "فيلي"، قبل إجراء الانتخابات، أن "المال السياسي غير متساو وبالتالي فرص المرشحين غير منصفة".

وأضاف في حينها، أن "خطاب الكورد الفيليين عادة وطني ينطلق من مظلومية وبحث عن الهوية الوطنية أمام تناحر الصراع السياسي للسلطة والنفوذ"، مؤكدا أن أحد التحديات هو أن الجيل الجديد "ليس لديه فكرة كاملة عن معاناة الفيليين"، الأمر الذي يستوجب إعادة بناء ثقافة تذكر بالمآسي التي جرت في حقهم.

بـ٣٧,٨٤٤ صوتاً في الانتخابات النيابية..

الكورد الفيليون

بين ظلم الأمس وتهميش اليوم

فيلي- ماجد سوره ميري:

انتهت الانتخابات النيابية العراقية، وسكت ضجيجها ولملمت لوحاتها الدعائية وصدرت نتائجها الأولية التي عكست مرة أخرى واقع المكونات الصغيرة والمهمشة في هذا البلد.

فقد حصل الكورد الفيليون على مقعد نيابي وحيد، مثله المرشح حيدرعلي محمد علي الهموّندي (أبو تارة) الذي نال (17.174) صوتاً من مجموع (37.844) صوتاً حصلَ عليها جميع المرشحين التسعةً المتنافسين على مقعد الكوتا الفيلية، نتيجة قد تبدو رقمية في ظاهرها، لكنها في جوهرها تعبر عن أزمة أعمق تتعلق بالتمثيل، والهوية، والمواطنة، والعدالة الغائبة منذ عقود.

إرث ثقيل من الظلم

في الوقت الذي نهنئ فيه الأخ ابو تارة على هذا النجاح ونتمنى له التوفيق في مهمته التي تبدو عسيرة في تمثيل شريحته من الكورد الفيليين، نقول بإن هذه الشريحة التي لا تعد طارئة على المشهد العراقي؛ بل إنهم جزء أصيل من نسيج هذا الوطن منذ قرون، أسهموا في بناء دولته الحديثة وشاركوا في نهضته السياسية والاقتصادية والثقافية. إلا أن التاريخ لم يكن منصفا معهم. فقد دفعوا ثمناً باهظاً في ظل النظام السابق، حين جرّدوا من الجنسية، وهجّروا قسراً، وصودرت ممتلكاتهم، وأعدم أبناؤهم في واحدة من أبشع الجرائم ضد شريحة عراقية خالصة.

أمل في الديمقراطية... لم يتحقق

بعد سقوط النظام في عام 2003، ظنّ الفيليون أن صفحة المعاناة طويت، وأن الدولة الجديدة ستعيد لهم حقوقهم وتمنحهم مكانتهم التي يستحقونها؛ لكن الواقع كان مختلفا؛ فالنظام السياسي القائم على المحاصصة لم يمنحهم سوى الفتات، ولم تترجم الوعود الكثيرة بإنصافهم إلى سياسات فعلية.. لقد تحوّلوا من ضحايا النظام السابق إلى ضحايا التهميش الديمقراطي في النظام الحالي.

مقعد يتيم... وصوت مغيّب

أن يمثِل مكوّن بحجم الكورد الفيليين بمقعدٍ واحد فقط في البرلمان، رغم عددهم الكبير وانتشارهم الواسع في بغداد وديالى وواسط، هو مؤشر على خلل عميق في آليات التمثيل السياسي وفي فهم التنوع العراقي. الكوتا الفيلية ليست منحة، بل استحقاق وطني يهدف إلى تصحيح غبن تاريخي. ومع ذلك، يبدو أنها تحوّلت إلى إجراء رمزي لا يغيّر من واقع التهميش شيئاً.

الحاجة إلى مشروع سياسي فيلي

المشكلة لا تكمن فقط في ضعف تمثيلهم، بل في غياب المشروع السياسي الفيلي الموحد؛ فالكورد الفيليون ما زالوا موزعين بين القوى القومية الكوردية من جهة، والأحزاب الدينية الشيعية من جهة أخرى، دون أن يمتلكوا كياناً سياسياً مستقلا يعبر عن خصوصيتهم ويطالب بحقوقهم بوضوح.. إن توحيد الصف الفيلي بات ضرورة وجودية، لا مجرد طموح سياسي.

ما جرى في الانتخابات الأخيرة ليس مجرد رقم في جداول المفوضية، بل رسالة مؤلمة بأن الفيليين ما زالوا خارج المعادلة الحقيقية للسلطة. من ظلم النظام السابق خرجوا، لكنهم دخلوا اليوم في ظلامة أخرى... ظلامة التهميش والنسيان. وإن لم يتحركوا ويوحدوا صوتهم، فسيبقى مقعدهم يتيما، كما بقيت قضيتهم في زوايا الذاكرة العراقية.

أن يمثِّل مكوّن بحجم الكورد الفيليين بمقعد واحد فقط في البرلمان، رغم عددهم الكبير وانتشارهم الواسع في بغداد وديالى وواسط، هو مؤشر على خلل عميق في آليات التمثيل السياسي وفي فهم التنوع العراقي. ..

مزج بين الأسلوب العراقي والهندي المخفف..

قصري
نسيم يهبّ بين رياح قصر شيرين

ترجمة خاصة:

يعد كيومرث عباسي قصري، واحدا من أبرز أصوات الشعر في قصر شيرين بمحافظة كرمانشاه الكوردية في إيران، ورغم مضي سنوات على رحيله، لكن أثره ما زال يتردد بين محبيه ووسط البيئة الثقافية التي احتفت به طوال حياته.

وبحسب تقرير لوكالة فارس الإيرانية، وترجمته مجلة "فيلي"، وُلد عباسي المعروف بلقبه "قصري" عام 1941 في قصر شيرين. نشأ في أسرة تهتم بالأدب، وكان منزل والده ملتقى لدواوين الشعر وقراءات حافظ، ما شكّل جوهر البيئة التي صقلت ذائقته الشعرية منذ طفولته.

أنهى دراسته الثانوية في مسقط رأسه، قبل أن يتجه إلى طهران ليلتحق بجامعة العلوم القضائية ويحصل على شهادة البكالوريوس. ورغم حضوره البارز في الشعر، لم يقتصر عطاؤه على الجانب الثقافي، إذ أمضى سنوات في الخدمة العامة وتولى إدارة قسم المرور في كرمانشاه، ثم تقاعد برتبة عقيد ليستقر لاحقاً في العاصمة طهران.

ولم تكن لغته الشعرية محصورة بلسان واحد؛ فقد كتب «قصري» بالكوردية والفارسية معاً. وأصدر عدة مجموعات كوردية مثل: حسن ختام (حسن الختام)، زمزمة نار و ني (همس النار والقصب)، وشيرين شارەگەی قصر (مدينة قصر شيرين الجميلة). كما نشرت له أعمال شعرية فارسية بينها آيەهای زمیڵی (آيات أرضية)، قناری در قفس (كناري في القفص)، وگزيده ادبيات معاصر (مختارات من الأدب المعاصر).

النقاد وصفوا أسلوبه بأنه يمزج بين «الأسلوب العراقي» و«الأسلوب الهندي المخفف»، لغة محملة بالعاطفة، قريبة من الناس، وبسيطة في ظاهرها لكنها عميقة الإيحاء. أما على المستوى الإنساني، فكان مثالاً للتواضع والهدوء والصدق، وهي صفات ظلت تنعكس في حضوره وشعره.

رحل كيومرث عباسي قصري عام 2022 عن عمر 81 عاماً بسبب الشيخوخة والمرض في طهران. وأقيمت مراسم تشييعه في دائرة الفنون بالعاصمة، وسط حضور لافت لشعراء ومثقفين اعتبروا فقدانه خسارة للأدب الإيراني المعاصر.

وتوصف تجربة «قصري» بأنها جسر بين الشعر الكوردي والفارسي، جسر يربط الهوية المحلية لقصر شيرين بامتداد الثقافة الوطنية الأوسع. حملت قصائده رسائل إنسانية عن الحب والصمود والانتماء، بلغته السهلة العميقة التي لامست جمهوراً واسعاً.

من السليمانية إلى زاغروس..

كاني شاي يضاف للمعالم التاريخية في كوردستان

واشار الموقع المتخصص بشؤون السفر والسياحة، في تقرير له ترجمته مجلة "فيلي"، إلى أن "كاني شاي، الواقعة في وادي بازيان، تضم هيكلا ضخما غير واضح المعالم، يفاجئ الزوار المهتمين بالاثار السياحية في مفترق طرق كوردستان، اذ ان هذا الكشف الاثري يظهر تلة شيدت على مدى آلاف السنين مع صعود الحضارات وسقوطها فوق بعضها البعض، وكانت كاني شاي كموقع صغير، واحدة من هذه المحطات لكنها تعود الى الاف السنين، وتحديدا من حوالى 5 آلاف سنة قبل الميلاد الى منتصف الألفية الثالثة قبل الميلاد".

وبحسب التقرير، فإن كاني شاي توفر للزوار امكانية المشاهد المميزة التي تجمع بين المناظر الطبيعية الجبلية القاحلة وبين بقايا حضارة قديمة، مضيفا انه "الى جا نب

فيلي - ترجمة خاصة :

يعيد إقليم كوردستان تشكيل السياحة الثقافية، بين سفوح جبال زاغروس وبين قلب بلاد ما بين النهرين، وذلك من خلال الاكتشافات الاثرية الحديثة، بما في ذلك، كما قال موقع "السفر والسياحة العالمي"، الهياكل الاثرية في "كاني شاي" التي تعود الى العصر البرونزي، في محافظة السليمانية.

الهيكل الكبير المكتشف مؤخرا، والذي يعتقد انه من فترة أوروك (حوالي 3300-3100 قبل الميلاد)، فان الموقع ربما كان مخصصا للمراسم الاحتفالية او الادارية في ذلك الوقت".

واشار الى أن "موقع كاني شاي قد يعكس اهتمام السياح المحليين والدوليين بالمعالم السياحية والصخور البدائية التي من شأنها ان تشكل اساس الجولات الاثرية التي تجري في ظروف آمنة، وامكانية الوصول الى وادي بازيان من ا لسليما نية المرتبط مطارها بالعديد من المطارات العالمية، ثم هناك طريق للوصول إلى الوادي عبر الجبال، والذي يوفر اطلالات خلابة على سلسلة جبال زاغروس".

ولفت التقرير الى "وجود محطات اهتمام ثقافية اضافية امام السياح، بما في ذلك زيارة متاحف المدينة، والعديد من المعالم التراثية الاخرى، وجولات المشاهد الطبيعية"، مشيرا الى ان "جغرافية المرتفعات تؤمن تجربة سفر مختلفة بدرجة كبيرة عن المناطق الأكثر شعبية في بلاد ما بين النهرين".

وتابع أن "الاكتشاف في كاني شاي، يتيح جذب الاف الزوار ما بين عشاق التاريخ الى علماء الاثار والمهتمين بالجغرافيا الثقافية"، مشيرا الى امكانية ان يستفيد السياح من تجربة "الانخراط الثقافي" في السليمانية، عبر المضافات العائلية وغيرها، الأمر الذي من شأنه ان يسهل استكشاف العجائب الاثرية، وتجربة الثراء الثقافي للشعب الكوردي.

وذكر التقرير، أن الهيكل الاثري في كاني شاي، يعكس على غرار المناطق الاثرية الاخرى في كوردستان، الامكانات القوية المتوفرة للسياحة الثقافية، مضيفا أن "دمج كاني شاي مع المواقع التراثية المجاورة الأخرى للسياحة الثقافية، سيساهم في اطالة مسارات السفر للزوار الذين قد يرغبون في قضاء المزيد من الوقت في المنطقة، بما يشكل مساهمة في اقتصاد المنطقة".

وخلص التقرير إلى القول إن الافتتاح الاخير للمبنى الضخم في كاني شاي، يضيف طبقة اخرى الى المشاهد الطبيعية الثقافية والسياحية في اقليم كوردستان، والتي بامكان العالم ان يشاهدها، بما في ذلك الحقبة غير المستغلة من الحضارة القديمة عند سفوح جبال زاغروس حيث صعدت حضارة بلاد ما بين النهرين.

أسرار جديدة ..

تكشف علاقة أول مدينة في العالم بـكوردستان

فيلي - ترجمة:

أظهـرت اكتشـافات وعمليـات حفـر جديـدة فـي العـراق مـدى ارتبـاط واتسـاع شـبكة مدينـة أوروك (الـوركاء) بمحافظـة المثنى جنوبي العـراق، وهـو مـا يغيـر فهـم العالـم لهـذه المدينـة التـي تعتبـر الأولى فـي العالـم، وذلـك بحسـب مـا نشـره موقـع engineering Interesting الأمريكـي.

وذكر الموقع، في تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، إنه خلال حملة الحفريات في العام 2025، اكتشف باحثون في كاني شاي (اقليم كوردستان) مبنى ضخما قد يغير الفهم الحالي لعلاقة اوروك بالمناطق المحيطة بها، وهو موقع يعرف باسم أول مدينة في العالم.

وأشار الموقع المتخصص بالشؤون الهندسية، ويتخذ من نيويورك واسطنبول كمقرين له، إلى أن "كاني شاي في وادي بازيان في السليمانية، يعتبر أهم موقع أثري شرق نهر دجلة لفهم تسلسل الاستيطان البشري من العصر البرونزي المبكر حتى الالفية الثالثة قبل الميلاد".

وبحسب التقرير، فإن الحفريات خلال العام 2025 في هذه المنطقة التي تعتبر حرفيا بمثابة مهد الحضارة، أفضت إلى الكشف عن نصب أثري استثنائي يعود تاريخه الى المدن الأولى على وجه الارض.

واضاف انه رغم اكتشاف علماء الآثار بعض القطع الاثرية التي تشير الى وجود نشاطات ادارية، إلا أنهم لم يتمكنوا من تأكيد ذلك بعد، الا انها تشير الى ان هذا الموقع يتمتع بأهمية سياسية.

ونقل التقرير عن الباحثين قولهم في بيان ان الهيكل الرائع يظهر ان (كاني شاي) كان موقعا فاعلا رئيسيا في تشكيل الشبكات الثقافية والسياسية.

ولفت التقرير الى ان كاني شاي يقع على على بعد نحو 500 كيلومتر شمال اوروك، والتي كانت تتطلب المشي اكثر من اسبوعين للوصول من المدينة الأسطورية، مضيفا ان الاكتشاف الاخير تظهر أن المستوطنة المجاورة، على الرغم من أنها ليست قريبة، إلا أنها كانت بمثابة جزء من شبكة أكبر امتدت عبر بلاد ما بين النهرين القديمة.

واعتبر التقرير أنه من خلال نبش المبنى القديم الذي يبلغ من العمر 5 آلاف سنة، فإن الباحثين من جامعة كويمبرا البرتغالية وجامعة كامبريدج البريطانية، يعتقدون أن "الهيكل الضخم" الذي لا يمكن ان يكون الا سياسيا بطبيعته، بسبب حجمه، قد يكون معبدا.

وبحسب التقرير، فإن العلماء نبشوا حتى الآن عدة أدلة تظهر أن هذا الهيكل يعود لمبنى عام، أو لمبنى مرتبط بالاحتفالات.

وبالإضافة إلى العثور على جزء من قلادة ذهبية، فقد وجد الباحثون أحد الأختام التي تعود الى حقبة أوروك، وهو ختم يرتبط بالممارسات الإدارية والسيطرة وإضفاء الشرعية على السلطة.

ووفقا لصحيفة جيروزاليم بوست، فإن الاختام الاسطوانية الموجودة في الموقع تشير ايضا الى ختم السلطة.

وبرغم ان التقرير لفت الى ان علماء الاثار لا يزالون في مرحلة التكهن حول ان المبنى يمثل منشأت ادارية، الا انه اشار الى ان الادلة تبدو واعدة.

وختم التقرير بالإشارة إلى أن اوروك القديمة التي بلغ عدد سكانها 80 ألف شخص، كانت تتمتع باحياء ادارية وسكنية، حيث ارتبطت اول مدينة في العالم، بهذا الهيكل الإداري المهم في كاني شاي البعيد مسيرة مشي اسبوعين، وهو ما يشير الى حضورها السياسي الأوسع مما كان معروفا في السابق.

وخلص التقرير الى التساؤل عما اذا كان علماء الآثار سيتمكنون من إثبات ذلك؟ وأشار إلى أن الحفريات التي بدأت في العام 2013، خلصت الى وجود ادلة على أن الاستيطان بدأ من حوالي 6500 قبل الميلاد، مضيفا أن النتائج تظهر أن الروابط التي أبقت مهد الحضارة معا كانت اقوى واوسع مما أدركه علماء الآثار سابقا.

رئيس وزراء العراق المقبل..

معايير وشروط معقدة ترسم ملامح المرشح مبكراً

فيلي - خاص :

بعد أيام من إجراء الانتخابات التشريعية في العراق لاختيار أعضاء البرلمان لدورته السادسة، بدأ حراك القوى السياسية لتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، لتعود إلى الواجهة الأسئلة الجوهرية حول المعايير الأساسية التي يجب أن تتوفر في رئيس الوزراء المقبل لضمان قيادة مستقرة، وحول الأولويات العاجلة التي ينبغي أن يبدأ بتنفيذها فور تسلمه المنصب.

وفي ظل تشابك التحديات الداخلية وارتفاع حساسية الملفات الإقليمية والدولية، باتت مهمة اختيار رئيس الوزراء الجديد أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، فالصراع السياسي داخل البيت الشيعي والتنافس الأميركي–الإيراني، جميعها تجعل منصب رئاسة الحكومة المقبلة رهناً بمعادلات دقيقة وشروط متعددة تتجاوز الأطر الحزبية التقليدية.

ويبدو أن اختيار رئيس الوزراء المقبل سيُبنى - بحسب مراقبين - على ثلاثة مسارات متداخلة، الأول التوافق الداخلي وثوابت البيت الشيعي، حيث تمثل الهوية السياسية ودور الحشد الشعبي والوجود الأجنبي محددات لا يمكن لأي مرشح إغفالها. والمسار الثاني يتعلق بالتوازن بين واشنطن وطهران، إذ لا يمكن لأي حكومة تجاهل تأثير الولايات المتحدة، ولا تجاوز الثقل الإيراني داخل الإطار التنسيقي الذي يجمع القوى الشيعية الحاكمة في البلاد، وثالثاً أن يكون رئيس وزراء اقتصادي وخبير بالتقشف والإصلاحات الهيكلية في ظل أزمة أسعار النفط وشح المياه.

"ليست نزهة"

وعن تفاصيل هذه المسارات والتحديات، يرى عقيل الربيعي، المتحدث باسم ائتلاف النصر بزعامة حيدر العبادي، أن مواصفات رئيس الوزراء المقبل يجب أن تكون استثنائية وصعبة، نظراً لطبيعة التحديات "الخطيرة" التي تنتظر البلاد.

ويؤكد الربيعي لمجلة "فيلي" أن أخطر ما يواجه الحكومة المقبلة هو تراجع أسعار النفط إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل، ما يجعل من الصعب تغطية الرواتب والموازنة الاستثمارية ونفقات الدولة. ويضيف أن "العراق مقبل على مرحلة تقشف قاسية، ما يتطلب منع التعيينات وفرض ضرائب لضمان استمرار عمل الدولة."

ويشير إلى أن أزمة المياه بلغت مستوى غير مسبوق، إذ يشهد نهرا دجلة والفرات تراجعاً خطيراً "لأول مرة في تاريخ العراق"، ما ينذر بكارثة زراعية وبيئية، وربما يقتصر الاستهلاك على مياه الشرب فقط.

لذلك، يشدد الربيعي على أن رئيس الوزراء يجب أن يمتلك رؤية اقتصادية بحتة، إلى جانب شبكة علاقات دولية فعالة، وخاصة مع تركيا لحل ملف المياه، إضافة إلى القدرة على ترشيق الوزارات وتقليل النفقات وإقناع الشارع بضرورة القرارات الصعبة.

وفي ظل هذه الظروف يؤكد أن "رئاسة الوزراء المقبلة ليست ذهاباً إلى نزهة، بل أنها مرحلة خطيرة تحتاج رجلاً حاذقاً لإنقاذ البلاد".

النفوذ الخارجي

أما من جانب التأثير الخارجي، فيرى الكاتب والباحث السياسي عمر الناصر، أن فصل الحكومة العراقية تماماً عن التأثير

رئيس وزراء العراق المقبل..

الأميركي أمر شبه مستحيل، لأسباب ترتبط بالوجود العسكري والأمني للولايات المتحدة، وبالاقتصاد العراقي المعتمد على الدولار والاحتياطي الفيدرالي.

ويقول الناصر لمجلة "فيلي" إن "واشنطن قد لا تختار رئيس الوزراء، لكنها تؤثر في نوعية الحكومة وسياساتها الأمنية والاقتصادية."

ويلفت إلى أن الإطار التنسيقي يمتلك القدرة البرلمانية والتحالفية لتشكيل الحكومة نظرياً، إلا أن شروط واشنطن - التي ظهرت بوصول المبعوث الأميركي مارك سافايا - تتعلق خصوصاً بملف الفصائل المسلحة، ما يجعل أي حكومة جديدة مضطرة لأخذ هذه المحددات بالحسبان.

ويرى الناصر أن قدرة الإطار على تشكيل الحكومة تبقى مرهونة بعدم حدوث انشقاقات داخلية أو تغيرات مفاجئة، مؤكداً أن الإطار قادر على بناء تحالفات ديناميكية مع القوى السنية والكوردية، لكنه في النهاية لا يستطيع تجاوز الخطوط الحمراء الأميركية في الملفات الحساسة.

محددات البيت الشيعي

من جانبه، يعتقد الباحث السياسي أبو ميثاق اليساري أن قبول أي مرشح لرئاسة الوزراء داخل الإطار التنسيقي يمر عبر مجموعة محددات أساسية، وصفها بأنها "ثوابت لا يمكن تجاوزها".

ويشرح اليساري لمجلة "فيلي" أن أول هذه المحددات هو الحفاظ على الهوية السياسية الشيعية ورأسها التنفيذي، أما الثاني فيتعلق بالحشد الشعبي عبر ضمان حقوقه وبنية قواته ورفض دمجه أو حله.

أما المحدد الوطني الأبرز، بحسب اليساري، فهو السعي إلى إخراج الوجود العسكري الأجنبي بالكامل من العراق، وبالتالي "من يتصدى للمنصب عليه مراعاة هذه الشروط بدقة للحصول على الحظوة داخل الإطار."

تدخلات متزايدة

بدوره، يؤكد الباحث السياسي عبد القادر النايل أن الصراع على تشكيل الحكومة بدأ فور إعلان النتائج، مشيراً إلى أن إيران تدعم المسار الذي يقوده زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي لتجميع كتلة قد تصل إلى 130 نائباً ضمن الإطار التنسيقي، مع السعي للتحالف مع الكتل الكوردية والسنية وبعض مقاعد الكوتا لتشكيل تحالف قد يبلغ 210 مقاعد، ودفع رئيس الوزراء الحالي ورئيس تحالف الإعمار والتنمية محمد شياع السوداني وتحالفه نحو المعارضة.

ويشير النايل خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن واشنطن أعلنت رفضها هيمنة "المالكي والفصائل المسلحة" على الحكومة المقبلة، ما دفع السوداني للتوجه إلى أربيل للتفاوض مع القوى الكوردية، في حين يتحرك زعيم حزب تقدم محمد الحلبوسي لتجميع كتلة سنية تقطع الطريق على مشروع المالكي.

ويضيف أن المشهد ازداد تعقيداً بعد تصريحات رئيس مجلس القضاء فائق زيدان حول وجود دعاوى ضد السوداني، من بينها "قضية التجسس على السياسيين"، وهو ما اعتبره النايل "استهدافاً مبكراً" قد يعطل تشكيل الحكومة.

ويتوقع في نهاية حديثه أن التأخير في تشكيل الحكومة مسألة شبه حتمية، مرجحاً أن يكون الحسم عبر التدخل الأميركي المباشر في حال استمرار التدخل الإيراني في مفاوضات التحالفات السياسية.

انتخابات الدورة السادسة

وأجرى العراق يومي التاسع والحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري الاقتراع بشقيه الخاص والعام في انتخابات مجلس النواب للدورة النيابية السادسة، ضمن ممارسة ديمقراطية في العملية السياسية التي نشأت بعد العام 2003، حيث جرى إسقاط نظام البعث السابق على أيدي قوات الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية، التي شهدت إقبالاً بنسبة 56.11% لاختيار 329 نائباً.

وأشارت إلى أن تحالف "الإعمار والتنمية" بزعامة محمد شياع السوداني سجل تقدماً كبيراً في النتائج الأولية، محققاً 1,317,346 صوتاً في 12 محافظة من أصل 18، وجاء ثانياً حزب تقدم برئاسة رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي، وثالثاً ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

وفيما يخص قوى الإطار التنسيقي الشيعي فقد حصد تحالف الإعمار والتنمية للسوداني، 45 مقعداً برلمانياً، تلاه ائتلاف "دولة القانون" بزعامة نوري المالكي بـ30 مقعداً، وكتلة "صادقون" بزعامة قيس الخزعلي بـ26 مقعداً، فيما نالت "بدر" بزعامة هادي العامري 19 مقعداً، و"قوى الدولة" بزعامة عمار الحكيم 18 مقعداً.

« المشهد ازداد تعقيداً بعد تصريحات رئيس مجلس القضاء فائق زيدان حول وجود دعاوى ضد السوداني، من بينها "قضية التجسس على السياسيين"، وهو استهداف مبكر قد يعطل تشكيل الحكومة » ..

« إيران تدعم المسار الذي يقوده زعيم دولة القانون نوري المالكي لتجميع كتلة قد تصل إلى ١٣٠ نائباً ضمن الإطار التنسيقي، مع السعي للتحالف مع الكتل الكوردية والسنية وبعض مقاعد الكوتا لتشكيل تحالف قد يبلغ ٢١٠ مقعد » ..

الفصائل تتمدد في البرلمان العراقي

وتفرض معادلة جديدة على واشنطن

فيلي - خاص :

في صباح اليوم التالي لإعلان نتائج الانتخابات التشريعية العراقية، بدت الساحة السياسية تستعد لبرلمان مغاير من دون أن تتغير قواعد اللعبة بالكامل.

الغائب الأكبر كان التيار الصدري الذي قاطع الاستحقاق تاركاً فراغاً في الشارع الشيعي لم يملأه المدنيون القريبون من حراك تشرين، الذين تراجع حضورهم بفعل "الانقسام" و"الخذلان"، بل سار جزء واسع من هذا الفراغ نحو جهة مختلفة تماماً، جهة الفصائل المسلحة التي خرجت من صناديق الاقتراع بأكبر تمثيل برلماني لها منذ عام 2003.

النتائج التي أعلنتها المفوضية رسمت صورة برلمان بمجموع 329 مقعداً، تحتل فيه الأذرع السياسية للفصائل المسلحة ما بين ستين - سبعين مقعداً، تتصدرها حركة الصادقون التابعة لعصائب أهل الحق بثمانية وعشرين مقعداً، تليها منظمة بدر بحوالي عشرين مقعداً، إضافة إلى قوائم وتكتلات أصغر تدور في فلك ما يعرف بـ"فصائل المقاومة".

هذا التوسع البرلماني لم يكن مجرد مفاجأة رقمية لخصوم هذه القوى، بل تحوّل فوراً إلى معادلة جديدة داخلية قد تربك حسابات بغداد وواشنطن وطهران على حد سواء.

جزء من تفسير هذا التحول يعود إلى طبيعة السياق الذي جرت فيه الانتخابات. فغياب الصدريين، الذين كانوا يمثلون في انتخابات 2021 ثقلاً شعبياً شيعياً كبيراً وخزاناً للاحتجاج والغضب في آن واحد، ترك شريحة من الناخبين من دون عنوان سياسي مباشر.

في المقابل، بدا أن ما تبقى من التيارات المدنية المنبثقة عن احتجاجات تشرين عاجزة عن تحويل زخم الشارع السابق إلى تمثيل منظم، بعدما تعرضت لضربات أمنية وانقسامات تنظيمية وتسويات جزئية مع السلطة، كما يتحدث مقربون من هذا الحراك.

في هذا الفراغ، تراكمت عوامل أخرى أبعد من الحدود العراقية. المحلل السياسي عصام حسين يرى أن ما جرى لا يمكن النظر إليه كصدمة عابرة، بل كحصيلة مسار بدأ قبل سنوات.

ويقول حسين في حديثه مع مجلة "فيلي" إن الإعلام لعب دوراً حاسماً في "تضخيم الحضور الرمزي" للفصائل، من خلال خطاب "المقاومة والصمود"، لكن ما جعل الأرقام "مبهرة جداً" على حد وصفه هو الإقليم المشتعل المحيط بالعراق.

يعدد حسين ما يسميه سلسلة صدمات نفسية وسياسية للشارع الشيعي والعربي، من حرب الأيام الاثني عشر، إلى اغتيال الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله، إلى طوفان الأقصى في غزة، صعود التنظيمات المسلحة إلى السلطة في سوريا، ثم الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع هذه الملفات.

بحسب قراءته،

انتقل الناخب العراقي في هذه الدورة من البحث عن "الخدمات" إلى البحث عن "الجماية". "الناخب الذي كان قبل أعوام

الفصائل تتمدد في البرلمان العراقي ...

يندفع خلف شعارات الدولة المدنية ومكافحة الفساد، وجد نفسه اليوم يفضل التصويت لمن يمتلك السلاح والخبرة القتالية والتنظيمية في مواجهة ما يراه تهديداً وجودياً للمنطقة، فصوّت للفصائل كرد فعل على الاهتزازات الإقليمية أكثر من كونه تفويضاً مفتوحاً لها".

المفارقة التي يشير إليها حسين هي أن العداء الأميركي القديم للفصائل لم يكن سابقاً عاملاً في زيادة رصيدها الانتخابي كما حدث الآن.

يستعيد اغتيال نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس وقائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في مطلع عام 2020 بوصفه لحظة كان يمكن أن تولّد موجة تعاطف شعبية عارمة مع الفصائل، لكنها لم تفعل بدرجة كبيرة، لأن المزاج العام وقتها كان مشغولاً أكثر بأجندة تشرين وإسقاط المنظومة من جذورها.

اليوم، المشهد معكوس تقريباً، فالخطاب الأميركي المتشدد تجاه هذه القوى تحوّل في عيون جزء من الجمهور إلى شهادة إضافية على "أهليتها" لمواجهة النفوذ الخارجي.

مع ذلك، لا ينحصر تفسير الصعود في الخارج وحده. فداخل العراق، تترجم هذه النتائج إلى إعادة توزيع محتملة لمُراكَز القوة داخل منظومة الحكم. المحلل السياسي مجاشع محمد يصف ما حدث بأنه "تحول سياسي لافت" في مسار ما بعد 2003.

ويقول محمد لمجلة "فيلي"، إن النتائج تعكس "مزاجاً شعبياً رافضاً لعدم الاستقرار، وراغباً في تمثيل قوى تمتلك حضوراً تنظيمياً وشعبياً واضحاً"، مشيراً إلى أن الفصائل التي خاضت الانتخابات لم تعد مجرد تشكيلات مسلحة في الهامش، بل شبكات سياسية واجتماعية متجذرة في محافظات ومدن وأحياء.

من وجهة نظره، سيعزز هذا الفوز حضور تلك القوى داخل مؤسسات الدولة، ويمنحها قدرة أكبر على التأثير في تشكيل الحكومة المقبلة ورسم أولوياتها، خصوصاً في الملفات السيادية والعلاقات الخارجية وسياسات الأمن والطاقة.

داخل الإطار التنسيقي نفسه، يتوقع محمد أن تعيد هذه الأرقام توزيع الأدوار بين مكوّناته، بحيث تنتقل بعض مراكز الثقل تدريجياً من الأحزاب التقليدية إلى الأجنحة الأوثق صلة بالذراع العسكري.

كل ذلك يضع موقع رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني في قلب المعادلة. فالرجل الذي جاء إلى رئاسة الحكومة بتوافق مع الفصائل وبمباركة إيرانية أميركية غير معلنة، يجد نفسه اليوم أمام شركاء أقوى برلمانياً ولكنهم أكثر تشككاً في نيّاته، حيث إن الرأي السياسي المقرب من الإطار يذهب إلى أن حظوظ السوداني بولاية ثانية "ضعيفة".

ويشرح محمد أن الفصائل تنظر إلى الفترة الأخيرة من حكم السوداني على أنها مرحلة ابتعد فيها عن معسكرها، واقترب أكثر من تموضع إقليمي يميل إلى تركيا وقطر والتيارات القريبة من الإخوان المسلمين، وأنه حاول إرسال إشارات إلى واشنطن بأنه لا يتبنى بالكامل دعم الفصائل لسياسته، وأنه مستعد للحديث عن ضبط السلاح، كما أحاط نفسه بفريق استشاري وشبكات داخل مكتبه لا تنظر بعين الرضا إلى نفوذ هذه القوى.

النتائج تعكس مزاجاً شعبياً رافضاً لعدم الاستقرار، وراغباً في تمثيل قوى تمتلك حضوراً تنظيمياً وشعبياً واضحاً"، والفصائل التي خاضت الانتخابات لم تعد مجرد تشكيلات مسلحة في الهامش، بل شبكات سياسية واجتماعية متجذرة في محافظات ومدن وأحياء.

في الخلفية، تقف الولايات المتحدة وهي تراقب هذا التحول بعين القلق والحساب البارد في آن واحد. وزارة الخارجية الأميركية كانت قد حذرت في تصريحات سابقة لمجلة "فيلي" قبل أيام من الانتخابات من أن أي توسع للفصائل المسلحة في مؤسسات الدولة سيمثل "مصدراً جدياً للقلق"، مشددة على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، والالتزام باتفاقيات الشراكة الأمنية والاقتصادية.

تلك التحذيرات بدت في حينها أقرب إلى رسائل استباقية، لكنها اليوم تتحول إلى إطار يُقرأ من خلاله المشهد الجديد في بغداد.

وفي هذا السياق، يراكم المبعوث الرئاسي الخاص إلى العراق مارك سافايا لهجة أكثر مباشرة في بياناته الأخيرة. فهو يكرر أن إدارة الرئيس دونالد ترمب "لن تقبل"، بأن تمتلك الفصائل المسلحة "اليد الطولى" في الحكومة المقبلة أو أن تتحكم في مفاصل القرار السيادي، خصوصاً في ملفات الأمن والطاقة والسياسة الخارجية.

الرسالة الضمنية واضحة، لا فيتو على مشاركة هذه القوى في العملية السياسية طالما أنها منخرطة فيها منذ سنوات، لكن هناك خطوطاً حمراء تتعلق بمستوى سيطرتها وهيكل العلاقة مع إيران.

هذا التوازن بين عدم التدخل المعلن والفيتو غير المعلن يشرحه المستشار السابق في وزارة الخارجية الأميركية ديفيد فيليبس الذي تحدث إلى مجلة "فيلي"، مؤكداً أن واشنطن تدرك أن مفاوضات تشكيل الائتلافات في العراق "تستغرق وقتاً طويلاً" وأنها مستعدة لمنح العملية مساحة من الوقت، ما دام العراقيون "يتفاوضون بحسن نية".

إلا أن فيليبس يلفت إلى أن إدارة ترمب معروفة بأنها سريعة اللجوء إلى "سلاح العقوبات" عندما ترى أن مصالحها الاستراتيجية مهددة، وأنها قد تستخدم التلويح بهذا السلاح للضغط في اللحظات الحاسمة من التفاوض، مع حرصها على انتظار انتهاء عملية تشكيل الحكومة ورؤية مخرجاتها قبل الانتقال إلى أي خطوات حاسمة.

وفي مقابل هذا الحذر، يرى صفوان الأمين، وهو زميل أقدم في المجلس الأطلسي في واشنطن، أن المسار كله يتجه إلى "مفاوضات شاقة" وطويلة لتشكيل الحكومة.

ويقول الأمين في حديثه مع مجلة "فيلي" إن الفصائل المسلحة جزء راسخ في المشهد منذ سنوات، وتعتبر نفسها صاحبة "حق مكتسب" في السلطة، وهي لن تقبل بسهولة أن يُطلب منها التراجع أو تجميد نفوذها.

في المقابل، تبدو مطالب الإدارة الأميركية واضحة بشأن حصر السلاح بيد الدولة وعدم السماح بولادة حكومة خاضعة لأجندات مسلحة، ما يخلق تناقضاً بنيوياً بين طرفين كلاهما يملك أدوات ضغط قوية، من القدرة على التعطيل في البرلمان إلى العقوبات والضغط الاقتصادي والسياسي.

وبين هذه المقاربات الأربعة، العراقية والأميركية، تبدو صورة العراق ما بعد انتخابات 2025 أكثر تعقيداً مما توحي به الأرقام وحدها.

صعود الفصائل في البرلمان ليس مجرد زيادة في عدد المقاعد، بل اختبار لقابلية النظام السياسي على التكيف مع وجود قوى مسلحة في قلب التشريع والحكم، واختبار لعلاقة بغداد بكل من واشنطن وطهران، وربما أيضاً لحدود ما تبقى من حلم دولة مدنية رفعته ساحات تشرين قبل سنوات.

البرلمان الجديد، الذي غابت عنه رايات الصدر وحشود تشرين، قد يتحول إلى مسرح لأول صدام جدي بين منطق "الدولة أولاً" ومنطق "المقاومة أولاً".

في هذه الأثناء، يبقى الشارع العراقي أمام مشهد لا يزال يتشكل، بين برلمان تتوسع فيه الأجنحة المسلحة، وحكومة مقبلة لم تولد بعد، ورئيس وزراء تسحب من تحت قدميه تدريجياً الأرض التي أوصلته إلى السلطة، وحلفاء خارجيين يراقبون من بعيد ويعدلون حساباتهم، في بلد اعتاد أن تكون كل انتخابات فيه بداية أزمة جديدة لا خاتمتها.

أول اختبار مطري

يفضح هشاشة البنى التحتية في بغداد

فيلي - خاص:

كشفت موجة الأمطار الغزيرة التي هطلت على العاصمة بغداد وعدد من المحافظات العراقية الجمعة والسبت الماضيين، حجم التحديات التي ما تزال تواجه منظومات الصرف الصحي والبنى التحتية، بعدما تحولت طرقات رئيسة وفرعية إلى برك مياه أعاقت الحركة وشلّت الحياة اليومية في بعض المناطق.

أول اختبار مطري يفضح هشاشة البنى التحتية في بغداد

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع مصورة تظهر غرق شوارع رئيسة في العاصمة، ما دفع الجهات الخدمية إلى إعلان حالة الاستنفار للتعامل مع الموقف.

ورغم تأكيد المؤسسات الحكومية استعدادها المبكر لموسم الأمطار، فإن مشهد تجمع المياه تكرر مجدداً وبصورة واسعة، ما أعاد فتح ملفات الأداء الخدمي، وطبيعة الخطط الموضوعة لمعالجة الاختناقات، ومدى قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع إستراتيجية تستوعب النمو السكاني والتوسع العمراني المتسارع.

إهمال وفشل إداري

وفي هذا السياق، يحمل عضو لجنة الخدمات النيابية محماً خليل، الحكومة والسلطات المحلية مسؤولية ما وصفه بـ"فشل تقديم الخدمات"، مؤكداً أن المشكلة أصبحت متجذرة بسبب غياب الإدارة المهنية وضعف الرقابة والمحاسبة.

ويقول خليل لمجلة "فيلي" إن "الحكومة أعلنت نفسها (حكومة خدمات)، لكن الخدمات مفقودة رغم توفر الأموال"، مشيراً إلى أن سوء الإدارة وشبهات الفساد وتعاقد الحكومات المحلية مع شركات "رديئة" من دون محاسبة واضحة، فاقم الوضع الخدمي.

ويضيف أن البنى التحتية الحالية ما تزال تعتمد على "بيانات قديمة" لا تتناسب مع الزيادة السكانية الكبيرة، موضحاً أن بعض المناطق تضاعف عدد سكانها عدة مرات من دون تحديث للقدرات الاستيعابية لشبكات الصرف.

ويتابع خليل أن غياب الرقابة البرلمانية على المحافظات خلق "فجوة" أفضت إلى ضعف المتابعة، داعياً إلى تشريع قانون لتصنيف الشركات بحسب الجودة والأداء، ومحاسبة المقصرين في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

سبب طفح المياه

من جانبها، أرجعت أمانة بغداد ما حدث من ارتفاع منسوب المياه في بعض الشوارع إلى انطفاء التيار الكهربائي عن محطات الضخ خلال الموجة الأولى من الأمطار، مؤكدة أن الفرق الفنية تمكنت من سحب المياه بالكامل خلال ساعات الليل.

ويقول الناطق باسم الأمانة عدي الجنديل لمجلة "فيلي" إن الاستعدادات بدأت مبكراً، إلا أن "العوارض الكهربائية" أثرت على أداء المحطات العاملة على المولدات، مما خفض طاقتها التشغيلية إلى 50%، بينما عملت المحطات المرتبطة بالكهرباء الوطنية بكامل طاقتها "من دون أي ارتفاع للمناسيب".

عضو لجنة الخدمات النيابية محما خليل: "الحكومة أعلنت نفسها (حكومة خدمات)، لكن الخدمات مفقودة رغم توفر الأموال، وتعاقد الحكومات المحلية مع شركات "رديئة" من دون محاسبة واضحة فاقم الوضع الخدمي.

الناطق باسم الأمانة عدي الجنديل: "ما حدث "تأخير لساعات فقط" بسبب العارض الكهربائي، وأن الأمانة تعمل بالتوازي على حلول آنية وأخرى بعيدة المدى."

ويشير الجنديل إلى أن التنسيق بين أمانة بغداد ووزارة الكهرباء أسهم في إعادة التيار إلى المحطات بسرعة، مما سمح بسحب المياه المتجمعة.

ويلفت إلى أن شدة الأمطار تطلبت ساعات إضافية لتصريف الكميات الكبيرة، مؤكداً عدم وجود مشاكل فنية في منظومات السحب، باستثناء ما نتج عن الانقطاع الكهربائي.

ويوضح أن الأمانة نفذت خلال العام الماضي خطوط طوارئ ومحطات فرعية في بعض المناطق التي عانت من الغرق سابقاً، وأن هذه المناطق "لم تشهد أي مشكلة هذا العام".

وكشف الجنديل عن مشاريع إستراتيجية قيد التنفيذ، أبرزها: مشروع قناة الشرطة الكبير بطاقة تصريفية تصل إلى 400 ألف م³ يومياً، ضمن خطة 2026، لخدمة مناطق الشعب والصدر والتوسع العمراني شرقي بغداد، وكذلك مشروع شمال الكاظمية لخدمة 17 منطقة سكنية بخط ناقل ومحطات سحب ودفع ومعالجة مياه الصرف قبل طرحها إلى النهر.

ويؤكد أن ما حدث "تأخير لساعات فقط" بسبب العارض الكهربائي، وأن الأمانة تعمل بالتوازي على حلول آنية وأخرى بعيدة المدى.

خطة 2024–2028

بدورها، ربطت وزارة التخطيط العراقية الاختناقات الحالية بحاجة البلاد إلى استكمال مشاريع البنى التحتية المدرجة ضمن خطة التنمية الخمسية (2024 – 2028)، خاصة في قطاعات الصرف الصحي والماء والطرق والسكن.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لمجلة "فيلي" إن الخطة "أولت البنية التحتية مساحة واسعة"، مشيراً إلى وجود مشاريع قيد التنفيذ في مجال المجاري ومياه الشرب بعدة محافظات.

ويؤكد أن إنجاز هذه المشاريع سيحدث "تحسناً واضحاً" في تخفيف الضغط على شبكات الصرف وتقليل الاختناقات خلال السنوات المقبلة.

ويبين الهنداوي أن الخطة تعتمد أيضاً على إشراك القطاع الخاص في تنفيذ جزء من مشاريع البنى التحتية، خاصة في مجالي الطرق والطاقة، مما سيسهم في رفع كفاءة الأداء وتقليل العبء على الحكومة.

وجهات نظر

رحل الغزالي وبقي قبره شاهداً على الإهمال

اميرالداغستاني

من المؤلم أن يُطوى ذكر رموز صنعت مجد العراق الثقافي والفني ، وان تترك سيرهم مع الزمن لتكون في طي النسيان ، دون ان ينالوا ما يليق بمكانتهم من تخليد في ذاكرة الوطن ، في الوقت الذي تحتفي فيه الأمم جميعها بمختلف توجهاتها وامكاناتها برموزها ، وتجعل من قبورهم مزارا وقبلة يقصدها الجميع ، فهي جزء من الذاكرة الجمعية للشعوب والأمم ، لكننا في العراق نجد العكس تماما ، فالنسيان والأهمال هو القاسم المشترك للأرث الحضاري ، وكأن التاريخ لا يعني لنا شيئا .

خذوا مثالا الفنان الكبير ناظم الغزالي ، سفير الأغنية العراقية وفارسها ، ذلك الصوت العراقي الأصيل الذي ما زال يصدح في ذاكرة الفن العربي حتى اليوم، وتتلقف اغانيه الأجيال بمختلف الأعمار ، هذا الاسم الذي ملأ الافاق حبا ووجعا وجمالا ، يرقد اليوم في قبر منزوٍ متآكل ومهمل ، تحيط به المقابر من كل جانب ، ولا يوجد ما يميزه منها ، وحتى اسمه على شاهد قبره قد محاه الزمن ، وكأن العراق قد نسي أحد أنقى أصواته على مر تاريخ الاغنية الحديثة .

في المقابل ، نرى في بلدان أخرى كيف يحتفى برموزها من المبدعين وكيف تخلد أسماؤهم وجميع ما يخصهم من تراث مثل أم كلثوم ، وعبد الحليم حافظ ، ومحمد عبد الوهاب ، وفريد الأطرش ، فتتحول قبورهم الى مزارات ثقافية فخمة ، تستقطب الزوار من شتى أنحاء العالم ، يوثقون زيارتهم بالصور ويستمدون الالهام من تاريخهم الفني المشرق .

وهنا لابد أن تطرح تساؤلا تتبعه علامة استفهام كبيرة : اليس من حق رموزنا علينا ان نحفظ لهم ذكراهم كما حفظوا لنا تراثنا ؟ أين دور وزارة الثقافة والسياحة والآثار من هذا الغياب الموجع ؟ كيف تهمل قبور من أناروا وجداننا ؟ وشكلوا جزءا مهما خالدا في ذاكرة الأمة .

والغريب والموجع في الامر ان هذا الاهمال لا يخص ارثا بعينه او شخصية محددة ، بل يشمل جميع مواقعنا الأثرية الخالدة ، من الزقورة وآثار بابل الخالدة الى آثار بغداد وسامراء وقلعة كركوك ومعالم نينوى والبصرة وكلها تقبع تحت الاهمال والاندثار .

ان العراق ليس بلدا عاديا ، بل متحفا مفتوحا للتاريخ الانساني كله ، وبمقدار الثروات الطبيعية التي يمتاز بها هناك ثروات انسانية شكلت منارا أمميا ، وقبلة تتجه اليها الاديان جميعا ، فكانت المهد الاول للحضارة ، ومع ذلك لا يزال يعاني من غياب الرؤية الثقافية التي تحفظ ذاكرته وتكرّم رموزه .

ويبقى السؤال الموجع يتردد ولا من مجيب : هل كتب على رموز العراق ان يُخلدوا في الوجدان العربي ، بينما يكون نصيبهم النسيان في وطنهم .

وهل تنطبق المقولة القائلة "لا كرامة لنبي في وطنه" على ما يعانيه رموزنا من اهمال ؟ .. نعم فما نراه في الواقع من صور الاهمال المتنوعة ، يؤكد ان الكرامة تكاد تغيب ، لكنها كرامة يمكننا استعادتها اذا اردنا حقا ان نحترم ذاكرتنا ونصون رموزنا .

ثقافة التزلف.. مرض المجتمعات المأزومة بالسلطة

كفاح محمود كريم

رغم أن النظام السياسي في العراق يُفترض أنه ديمقراطي، وأن حرية التعبير والقضاء المستقل من ركائزه، إلا أن ظاهرة اللوگية - أي التملق والتدليس للمسؤولين - تفشت بشكل غير مسبوق، حتى غدت سلوكًا عامًا وفنا اجتماعيًا تمارسه شرائح متعددة من المجتمع، والمفارقة أن هذه الظاهرة كانت أقل انتشارًا في العهود الدكتاتورية، حين كان الخوف يبرّر الصمت أو النفاق، بينما اليوم تمارس برغبة ووعي، وكأنها طريق مختصر للمكاسب والمنافع.

من الناحية النفسية، تنبع "اللوگية" من شعور بالنقص أو بالعجز أمام السلطة، ومحاولة تعويض هذا الشعور عبر التقرب المفرط والتزلف للمسؤولين، في بيئة لم ترسخ فيها قيم المواطنة والمساواة، يصبح المديح المبالغ به وسيلة لإثبات الذات ونيل الاعتراف، أما اجتماعيًا، فالمجتمع العراقي - كسائر مجتمعات المنطقة - ما زال محكومًا بثقافة الهرمية الأبوية التي تقدس صاحب السلطة، سواء كان شيخ عشيرة أو مسؤولًا حكوميًا، لذلك لم تختفِ مفردات مثل الباشا والزعيم والريس والآغا، بل عادت بأناقة جديدة تزيّن بها اللقاءات والاحتفالات، وترفق بقولائم وهدايا تقدم كرموز ولاء ووسائل نفوذ.

سياسيًا، تعد "اللوگية" إحدى أدوات إدامة الفساد والزبائنية، إذ تحولت إلى لغة رسمية في العلاقة بين المواطن والمسؤول، فالمتملق يشتري رضى الحاكم، والمسؤول يغذي هذه الثقافة ليستمد منها شرعية زائفة تعوّض فشله في الإدارة أو الإنجاز، بهذا الشكل، تتحوّل الديمقراطية إلى واجهة شكلية تدار بعقلية الإقطاع، حيث لا مكان للكُفاءة ولا لقوة القانون، بل للمجاملات والولاءات الشخصية، ونتيجة لهذا السلوك، فقد المجتمع معاييره الأخلاقية والمهنية، وارتبك ميزان القيم بين الاستحقاق والتقرب، أصبحت الهدايا والولائم والتهاني الرسمية أدوات علاقات عامة، تعطل مبدأ المحاسبة، وتحوّل المسؤول إلى صنم صغير تحيط به جوقة من المصفقين والمادحين، ومع الوقت، تصاب المؤسسات بالشلل، ويُهمش الأكفاء، ويُكافأ المنافقون.

تبدأ المعالجة من إعادة بناء الوعي الاجتماعي على أساس قيم المواطنة لا التبعية، وترسيخ ثقافة احترام المنصب لا الشخص، والنقد الموضوعي لا التبجيل، كما يجب تفعيل القوانين التي تمنع تضارب المصالح والرشوة المقنعة بالهدايا والمآدب، والأهم هو إصلاح منظومة التعليم والإعلام، لتربية جيل يعتز بذاته ويقدر الإنجاز لا اللقب.

في النهاية، اللوگية ليست مجرد سلوك بل مرض اجتماعي سياسي، يحتاج إلى علاج طويل يبدأ من تربية الضمير وينتهي بإصلاح النظام، فالأوطان لا تبنى بالمجاملات، بل بالمواقف الصادقة، ولا تنهض بالشعارات والألقاب، بل بالعدالة والعمل الحقيقي.

وجهة نظر

كركوك بين التاريخ والسياسة

جلال شيخ علي :

منذ فجر التاريخ، كانت كركوك قلبًا نابضا من قلوب كوردستان، مدينة غنية بثرواتها، عميقة بجذورها، شاهدة على حضاراتٍ تعاقبت فيها ولم تكن يومًا أرضًا بلا هوية.

إن ما نلمسه هذه الأيام من محاولات طمس كوردستانية كركوك ليست سوى فصل جديد من فصول التزوير السياسي الذيً مارسته الأنظمة المتعاقبة، وعلى رأسها النظام البعثي الذي سعى إلى تغيير معالم المدينة، حتى بلغ به الأمر إلى تغيير اسمها إلى "تأميم"، في محاولة لطمس هويتها الكوردية الأصيلة وهذا ما لم يفعله حتى اليهود في فلسطين.

التاريخ يشهد بأن كركوك كانت منذ آلاف السنين موطنا للكورد، وموطنا للغة الكوردية، وموطناً للثقافة الكوردًية.

من آثار قلعة كركوك إلى المقابر الملكية الميدية، ومن أسماء الأحياء القديمة إلى لهجة أهلها، كل شيء فيها ينطق بالكوردية.

قرأنا في كتب التاريخ وحتى في المناهج الدراسية بأن الموطن الرئيسي للعرب هو شبه الجزيرة العربية واليمن، وقد انتشروا في بلاد الشعوب الأخرى عبر الفتوحات الإسلامية، التي كانت في كثير من الأحيان غطاءٍ لاحتلال أراضٍ جديدة باسم الدين.

في خمسينيات القرن الماضي، لم يكن عدد العوائل العربية في الحويجة يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهو دليل دامغ على أن الوجود العربي في كركوك كان وافدًا وليس أصيلا. ومع ذلك، فإن سياساتً التعريب التيً انتهجها النظام البعثي، من نقل العوائل العربية إلى المدينة ومنحهم الأراضي والامتيازات، كانت تهدف إلى تغيير ديموغرافية المدينة قسرًا.

حتى اسم "كركوك" يحمل دلالات كوردية عميقة. فالكلمة مشتقة من "كورك" أو "كركر"، وهي كلمات كوردية تعني النار أو اللهب، في إشارة إلى نيران النفط والغاز التي تميز المدينة.

النظام البعثي، في محاولة منه لتغيير هوية المدينة، أطلق عليها اسم "تأميم"، وكأنها ملك بلا شعب، بلا تاريخ، بلا ذاكرة.

علىٍ أرض الواقع يلاحظ أن بعض العرب الوافدين يتبعون سياسة التوسع السكاني عبر كثرة الإنجاب، وهي وسيلة ديموغرافية تهدف إلى فرض واقع جديد على الأرض.

هذه السياسة لا تقتصر على كركوك، بل تمارس حتى في أوروبا، حيث يُلاحظ أن بعض الجاليات العربية تعتمد على التكاثر كوسيلة للانتشار والتأثير.

ورغم كل ذلك، فإن الكورد لم يتخلوا عن دعوتهم للتعايش السلمي والأخوي. لم يحملوا السلاح ضد جيرانهم، ولم يطالبوا بطرد أحد، بل نادوا بالعدالة، بالاعتراف بالحقوق، وبالعيش المشترك.

في المقابل، يستقوي بعض العرب الوافدين بقوات الجيش العراقي، الذي يتكون في غالبيته من العرب، ويُستخدم أحيانا كأداة ضغط ضد السكان الأصليين في كركوك.

إذا كانت كركوك ليست كوردستانية، فلماذا كل هذا الجهد لتغيير هويتها؟

ولماذا يُمنع الكورد من رفع علمهم فيها؟

ولماذا يستقدم الجيش كلما طالب الكورد بحقوقُهم ؟

أليس هذا بحد ذاته اعترافا ضمنيًا بأن كركوك كوردية، وأن من يحاولً تغييرها يعلم تماما أنه يقف ضد التاريخ، ضد الجغرافيا، وضد الحقيقة؟

عربات متنقلة في بغداد...

مطاعم وكافيهات تجوب المدينة وتلبي أذواق العائلات

فيلي - خاص:

تنتشر في العاصمة بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى عربات متنقلة تقدم الأطعمة والمشروبات بأسعار مناسبة، حيث أصبحت ظاهرة لافتة في الفعاليات والمناطق المزدحمة، وتستقطب العائلات والأطفال على حد سواء.

تأتي هذه الظاهرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب تفشي البطالة وانخفاض الرواتب، ما دفع العديد من الشباب والموظفين والخريجين للبحث عن مصدر دخل إضافي عبر هذه العربات.

تعود فكرة المطاعم الجوالة إلى الولايات المتحدة عام 1866، حين استخدم رئيس ولاية أمريكية عربة تابعة للجيش لتخزين الطعام والماء والضروريات أثناء التنقل، وكان هذا أول استخدام للعربات، بيد أن استخدام العربات وتوظيفها كمطاعم بدأ عام 1872، إذ كان هناك شخص اسمه وولد سكوتر، قام بتصميم عربة طعام وعربة أخرى لبيع الصحف، وانتشرت هذه الفكرة في الولايات المتحدة، وانتقلت بعد ذلك إلى دول أخرى ومنها العراق.

ويستغرق تحويل العربات إلى مطاعم متنقلة أكثر من عام، إذ يقول المهندس الشاب أيمن عبد الكريم (29 عاماً)، الذي أمضى عاماً ونصفاً في تحويل سيارة مرسيدس قديمة إلى عربة للشواء، إن "تصميم هذه العربات يحتاج إلى جهد ويستغرق زمناً يتجاوز العام، لكنها مفيدة ونافعة وتستحق الجهد، ويمكن استخدامها لبيع الطعام والقهوة والمرطبات أو أي شيء آخر".

وأضاف لمجلة "فيلي"، أن "أسعار هذه العربات تتراوح بين 6 و8 ملايين دينار، وتدر أرباحاً جيدة، ما يجعلها فرصة مناسبة للعمل والاستثمار".

وأشار إلى أن تجربته السابقة في عربة استخدمها كمطعم ما تزال تحقق له أرباحاً ملموسة.

وعلى الرغم من تزايد عدد هذه العربات ووقوفها في مناطق مأهولة مثل المنصور والكرادة والعطيفية، إلا أن الجهات المعنية لم تحدد إحصائية دقيقة لأعدادها.

وأوضح المتحدث باسم أمانة بغداد، عدي الجنديل، لمجلة "فيلي"، أن "كل دائرة بلدية تمنح الإجازة للعربات العاملة ضمن نطاقها الجغرافي ووفق تعليمات محددة، ولا يسمح لأي عربة غير مجازة بالوقوف أو مزاولة النشُاط في غير منطقتها".

وأشار إلى أن "أمانة بغداد تنظم عمل العربات والبسطات بما يحافظ على المظهر الحضاري للعاصمة ويمنع التجاوزات".

ويعتمد أصحاب هذه العربات على الوقوف في المناطق ذات الحركة المزدحمة، خاصة خلال العطل والأعياد والمهرجانات، لتقديم الأطعمة والمشروبات للعائلات. ويقول مصطفى حسين، موظف في وزارة الصناعة، إنه "يقوم بشراء عربة متنقلة لبيع الطعام بسبب قلة راتبه الشهري، ويوقفها عادة أمام الحدائق لبيع الطعام للعائلات والأطفال، وهو عمل آمن ومريح".

وتخضع عربات الطعام المتجولة للرقابة الصحية، ويشترط الحصول على إجازة ممارسة العمل من قبل الجهات الصحية.

ويضيف ثامر عبد الحسن، صاحب عربة مطعم، أنه "لم يحصل على الإجازة إلا بعد أن خضعت عربته للفحص ومطابقة الشروط الصحية، وتشمل فحص العربة والعاملين وشهادة صحية وتوفير الكهرباء"، مؤكداً أن "اللجان الصحية تقوم بجولات تفتيشية مستمرة لضمان نظافة العربات وجودة الأطعمة".

ويؤكد المواطنون دعمهم لهذه العربات، معتبرين أنها توفر خيارات غذائية بأسعار مناسبة، إضافة إلى أنها تمنح الشباب فرصة لكسب الرزق الحلال.

وتقول المواطنة سناء عيسى: "من الممتع تناول الطعام في الحديقة من خلال شراء السندويشات من عربات متنقلة قريبة، وهي توفر أنواعاً مختلفة من الأطعمة بأسعار جيدة"، بينما يؤكد المواطن حسن صبار أن "الشباب الخريجين الذين يديرون هذه العربات يقدمون مأكولات نظيفة وصحية، وأنا مطمئن لجودة الطعام".

« أسعار هذه العربات تتراوح بين ٦ و٨ ملايين دينار، وتدر أرباحاً جيدة، ما يجعلها فرصة مناسبة للعمل والاستثمار".

« تعود فكرة المطاعم الجوالة إلى الولايات المتحدة عام ١٨٦٦، حين استخدم رئيس ولاية أمريكية عربة تابعة للجيش لتخزين الطعام والماء والضروريات أثناء التنقل".

اتفاقية المياه بين العراق وتركيا

د. شوان زنكَنة :

وقعَ وزيرا خارجية العراق وتركيا على اتفاقية آلية إدارة المياه بينهما، ووصفاه بالاتفاقية الاستراتيجية، بهدف معالجة شحّ المياه الذي يشكو منه العراق، التوقيعُ جرى في بغداد، يومَ الأحد، 2025/11/2، وقد نصتِ الاتفاقيةُ على عِدة بُنودٍ، أهمُّها:

-1 الإطلاقاتُ المائية ستكون بإشراف وإدارة تركيا.

-2 تتولى تركيا إدارةَ البُنى التحتية المائية (بناء السدود وتوزيع الإطلاقات المائية وإدارة المياه)، وبشكل مطلق، ولمدة خمس سنوات على أن يعادَ تَسليمها إلى العراق بَعد المدة المتفقِ عُليها، ويشمل ذلك، كل التقنيات اللُوجَستية والفنية الُخاصة ببنُاء السدود والبُنى التحتية، التي ستقدِمها الشركاتِ التركية، حصرًا.

-3 يقومُ العراق بإسقاط الديون المستحقة بذمة تركيا، والُتي ترتبت عليهُا بعد خُسارتِها الدعاوى النفطية التي أقامها العراق عليها قبل سنوات، وقد أنكرتِ الحكومة العُراقية صحةِ تنازل العراق عن ديونه مقابل توقيع اتفاقية المياه مع تركيا، وقد يكون هذا الإنكارُ صحيحا، ولكن لا يمثل الحقيقة كاملة، إذ تنازل العراق عن حقوقه بذمة تركيا في الاتفاقيةَ النفطية التي تمَّ التوقيعُ عليها بين الطرفين قبل أشهر.

-4 يتمُّ رفعُ سقف التبادل التجاري بين البلدين إلى ما لا يقل عن ثلاثين مليار دولار.

-5 يتمُّ تمويل المشَاريعُ التي ستتولاها الشركات التركية في مُجال تحديث وتشييد البُنى التحتية المائية من خلال نظام يعتمد على مبيعات النفط العراقي.

-6 تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الاستخدام الفعال والأمثل والُمستدام لموارد المياه في العراق.

-7 سيتمُّ إطلاق مليار متر مكعب من المياه لصالح العراقُ خلال الأيام القادمة.

هذه أهمُّ بنودِ الاتفاقية، والتي تبقى مهمّة ولا تقوى على الإجابة على كثير من التساؤلات، حول كميات المياه التي ستطلق للعراق، وكلف إنشاءِ البُنى التحتية، وإمكانية معالجتها لمُشكلة المياه في العراق، وما ستؤول إليه الاتفاقية بعد مدة الخمس سنوات المذكورة في الاتفاقية، وغيرها من علامات الاستفهام الكثيرة التي تنتظرُ الإجابات.

إلا أن الأهمَّ من ذلك، هو التوقيت الحساسُ لهذه الاتفاقية وتوصيفها، من الجانبين، بالاتفاقية الاستراتيجية، في حين كان قد تمَّ عقد اتفاقية مياه سابقة بين الطرفين، وتمَّ تشكيل اللجان الفنية بخصوصها، وتمَّ عقد عدة اجتماعات لتنفيذها.

هذه الاتفاقية غيرُ المتكافئة، لا تضيف للعراق شيئا إضافيا جديدا، ناهيك عن أن حصَّته من المياه حقٌّ مشروعٌ لا يتطلبُ اللّجوءِ لإجراء اتفاقات مساومة وتنازل، ولا يمكنُ تبريرُ موافقة العراق عليها، إلا إذَا كان هناك جهة خارجية دفعته للتوقيع على هذه الاتفاقية.

أما بالنسبة لتركيا، فهذه الاتفاقية هي خطوة أخرى لترسيخ أقدام تركيا في العراق، عموما، وفي إقليم كردستان خصوصا، وتشيرُ إلى توسيع النفوذ التركي في المنطقة على حساب انكماش إيران، ضمن مشروع أمريكي-إسرائيلي، يمتد من أذربيجان وأواسط آسيا، إلى البحر الأبيض المتوسط، مرورا بالعراق وسوريا، وقد أشار إلى ذلك مبعوث ترامب إلى سوريا، توم باراك، في منتدى معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية في المنامة، قبل أيام، إذ استشرف تعاونا تركيا إسرائيليا تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط.

وتعد هذه الاتفاقية اللبنة الأولى لشراكة المُياهُ في حوض الميزوبوتاميا، والتي ستتوسعُ في المستقبل لتشمل كل الدول ضمن هذا الحوض، من البحر الأسود وحتى البحر العربي، مرورًا بإسرائيل التي تخطط للتطبيع والشراكة الاقتصادية وتقسيمَ مياه المنطقة.

وتأتي عملية السلام في تركيا، أو بتعبير آخر، "تركيا بلا إرهاب"، ضمن هذا التعاون، إذ سيتمُّ إنشاء تحالف تركيّ-كرديّ، في صيغة نظام سياسيّ تحقق مصالحَ الأطراف، وتضمَّنُ أمن إسرائيلُ المستقبلي.

ويبدو أن الموقف الإيرانيَ المعارض لتحرُكات تركيا في العراق وسوريا، غيرُ واضحَ ولا فاعل، على الرغم من بذل الجهود لإضعاف تلك التحرّكات أو إفراغها من محتواها، وقد يكون مرَد ذلك هو ضعف إيران الإقليميّ، وجهود تحييدِها، ودخولِها في صراع على البقاء مع التيار القومي اليهودي اليميني بقيادة نتنياهو.

السؤال الوجيه الذي يطرحُ نفسه هو: لماذا وقعَ العُراق على اتفاقية سيادة تركيا على مياهه من دُون أن تكون هناك حاجة ماسة إلى ذلك، وفي هذا الوقت الحساس، ومَنْ دفعه إلى ذلك؟

حين صار العلم تجارة والثقافة سلعة

د. علي أحمد الزبيدي:

مع بداية هذا الشهر الخريفي، ومع انطفاء الكهرباء الوطنية وبدء جمع (الاشتراك المالي) للمولدات الأهلية، أبدأ مقالي هذا :-

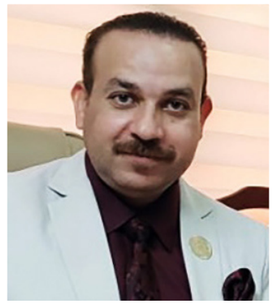

ليس جديدا على الساحة العراقية أن تظهر فيها ظواهر سلبية لا تسرّ الناظرين، وتكاد تكون مفضوحة للعيان. والمتسبب في كثير من تلك الظواهر ليس المواطن البسيط، بل بعض مؤسسات الدولة وعدد من السياسيين والمسؤولين الذين تتكرر في إدارتهم الأزمات والمشكلات. فكل يوم تطفو إلى السطح قضية جديدة أو أزمة أو فضيحة، ناهيك عن الصراع والتسقيط فيما بينهم.

ويا ليتها كانت لأجل هدف سام أو منافسة شريفة، لكنها في الحقيقة من أجل المنصب والكرسي والغنائم.

إن ما يجري الآن في الموسم الانتخابي من احتدام وصراع وتشهير وتصفية حسابات هو أمر متوقع، ويكاد يكون أشبه بالروتين الاعتيادي. فبالله عليك، كيف يعقل أن يكون المسؤول، الذي يعمل ضمن مُجال خدمته ومسؤوليته أمام الشعب والبلد، يطالب بمقابل على أداء واجبه؟! فإذا بنى أو عمر أو أصلح، يريد من المواطن أن يضمن له صوته الانتخابي. وإن فاز أو انتصر بجولة المقاعد النيابية، تراه يسعى لأن يكون "زعيما" أو "قائد ضرورة"، وتبدأ بعدها الملاحم والاضطرابات و(السوالف التعبانة).

لماذا لا يعي بعض المسؤولين أن واجبهم يحتم عليهم تقديم خدمة جيدة، وأن عملهم هذا يقابله أجر مالي كبير جدا، إضافة إلى الامتيازات والسلطة والحمايات والسفر والثراء الفاحش؟

المواطن اليوم على يقين بأن ما يجري قبيل الانتخابات هو مجرد (استهلاك دعائي) سيتبخر بعد إعلان النتائج، وسينسحب المرشحون، خاسرهم ورابحهم، ليعودوا بعد ثلاث سنوات أخرى لتكرار نفس الأساليب في كسب الأصوات والضحك على الناس البسطاء.

أغرب ما نشهده اليوم هو حملات مفوضية الانتخابات ضد بعض المرشحين، فتلك الحملات تبدو مشوّهة بعض الشيء. فكيف يمكن أن يكون نائب حالي أو سياسي معروف أو رجل عسكري ومسؤول في الدولة عليه شبهات فساد أو قضايا مسائلة وعدالة أو حتى شهادة دراسية مزوّرة؟

تثار هنا تساؤلات مشروعة حول آليات الرقابة في عمل المفوضية ومدى استقلاليتها عن التأثيرات السياسية، وهي تساؤلات يتداولها الشارع العراقي منذ دورات انتخابية عديدة.

لقد أصبح التلاعب بالشهادات الدراسية وتزويرها "موضة" مؤسفة لدى بعض الأشخاص في مواقع المسؤولية، وكأن الشهادة هي التي تكمل شخصيتهم، والعكس هو الصحيح.

فالفرد العراقي لا يريد من المسؤول أن يكون ذا شهادة عالية بقدر ما يريد أن يكون صادقا، مخلصا، حريصا على أداء واجبه، وبعيدا عن الحرام الذي عشش في بطون البعض.

يريد المواطن حقوقه البسيطة التي سلبت منه منذ سنين، وأبرزها أزمات الكهرباء والسكن.

فماذا تقدم لك الشهادة إن كانت مجرد (ورقة A4) بلا قيمة، إن كان حاملها فاشلا أو متدني المستوى؟

حقيقة الفرد هي التي تضيف للشهادة قيمتها، وليس العكس.

أين خبرة العمل؟ وأين خبرة الحياة؟ وأين التجارب؟

هل كان علماؤنا جميعهم يحملون شهادات أكاديمية؟ الجواب: لا.

وهل كان مسؤولو الأمس يهتمون بها كما يفعل البعض اليوم؟ بالطبع لا.

يا أيها المسؤول، عندما تسعى للحصول على شهادة بأي وسيلة، فاسأل نفسك: بماذا ستضيف إليك؟

هل بمجرد أن يُنادى عليك بلقب (دكتور، مهندس، حقوقي) تصبح مؤهلا لقيادة الناس؟

الأفضل أن نبتعد جميعا عن هذه الحالات الشاذة، فالمجتمع أصبح أكثر وعيًا، ويتابع بدقة كل ما يُثار من تساؤلات حول نزاهة بعض المسارات الدراسية والشهادات الرسمية.

وحين أصبحت السلطة بأيدي البعض، بدأوا يتحكمون في مقدرات البلد، وامتدت أيديهم إلى مواقع القرار، فظهرت مؤسسات تعليمية خاصة لا تهدف بالضرورة إلى تطوير التعليم بقدر ما تمثل مشاريع ربحية، أضعفت الثقة بالقطاع الأكاديمي الأهلي.

فكيف نفسر أن قرارات حكومية سابقة ووزارة التعليم العالي حينها كانت تمنع تأسيس كليات وجامعات أهلية جديدة، والاكتفاء بالموجود وتحسين أدائها، بينما جاءت الحكومة الحالية ووزارتها لتفتح عشرات الجامعات الأهلية الجديدة؟

الغاية – كما يراها كثير من المراقبين – هي فتح المجال أمام الاستثمار التعليمي، الذي قد يتداخل أحيانا مع المصالح السياسية أو الانتخابية، وهو ما يثير علامات استفهام مشروعة تحتاج إلى توضيح رسمي شفاف.

مهزلة بكل ما للكلمة من معنى.

أكتفي بما كتبت هنا، مع كامل الاحترام والتقدير للمؤسسات العلمية الرصينة، التي ما زالت تحفظ للتعليم هيبته ومكانته.

والسلام.

كيف قادت السياسات الفاسدة

المنظومة الصحية الى حافة الانهيار؟

أ.د. محمد الربيعي:

ليس سراً أن الوضع الصحي في العراق يعاني من تدهور ملحوظ وممنهج. طوابير الانتظار الطويلة، ونقص الادوية الاساسية، وتردي خدمات الطوارئ، إضافة الى المستشفيات المتهالكة والبيئة غير الصحية، وهجرة الكفاءات الطبية بأعداد مخيفة، ليست سوى أعراض سطحية لأزمة عميقة الجذور.

غالبا ما يُلقى اللوم على الاطباء او الظروف الاقتصادية، متجاهلا التشخيص الحقيقي للازمة: السياسات الحكومية الخاطئة والفاسدة التي قادت قطاعا حيويا الى حضيض التدهور، مفضلة الادارة البيروقراطية للازمات على التخطيط الاستراتيجي لمنعها.

اول حلقات التدهور

تبدا الحلقة الاولى من هذه الازمة من جذرها المالي. فالمبالغ المخصصة للصحة في الموازنة العامة للدولة لا تتناسب مع حجم الاحتياجات الفعلية للسكان. هذا القصور المالي المزمن لا يترجم فقط الى نقص في الاسرة والمستلزمات، بل يؤدي الى تجميد التعيينات، واهمال صيانة البنى التحتية التي اصبحت بعضها اشبه بخرابات، في وقت كان فيه العراق يمتلك منظومة صحية كانت تعد ضمن الاكثر تطورا في المنطقة.

تدهور التعليم الطبي وتحويله الى سلعة

كان العراق من اوائل الدول التي اسست كليات طب مرموقة ومستشفيات تعليمية ذات سمعة اقليمية ودولية. الا ان السياسات الحكومية في العقود الاخيرة، وخصوصا في مجال التعليم العالي، عملت على تفريغ الطب من مضمونه الاكاديمي والانساني. فاتجهت الوزارات المعنية الى التوسع الكمي غير المدروس، بفتح الكليات الطبية الاهلية في بيئة تفتقر الى المعايير الاكاديمية الصارمة. هذه السياسات ادت الى:

التوسع الكمي غير المدروس: تمت الموافقة على إنشاء عدد كبير من الكليات الطبية الأهلية في بيئة تفتقر إلى المعايير الأكاديمية الصارمة.

اضعاف التعليم السريري والبحثي: حيث يتخرج الاف الطلبة دون تدريب كاف في المستشفيات التعليمية، مما ينعكس سلبا على كفاءتهم.

تفريغ الطب من رسالته الانسانية: تآكل القيم والأخلاق الطبيةبين اوساط العديد من الخريجين، حيث ادى ضعف التأهيل الأكاديمي والانساني الى ممارسات غير مهنية، مثل انتهاك خصوصية المرضى وضعف التواصل معهم، والترويج للعلاج في العيادات الخاصة، وعدم المساواة في معاملة المرضى، ووصف اعداد كبيرة من الادوية حتى وان لم تكن الحاجة لها، والاتفاقات غير النزيهة للاطباء مع الصيدليات ومختبرات التحليل الطبي، ما يمثل خروجاً صارخاً عن المعايير الأساسية لمهنة الطب.

غياب تسعيرة رسمية وشفافة للأدوية ادى الى فوضى عارمة، تجلت في تفاوت غير مبرر في الأسعار، التلاعب بالجودة والنوعية (مما يهدد سلامة المرضى)، وتفشي الفساد الذي يهيمن على قطاع استيراد المواد الدوائية والصيدلانية بأكمله.

ارتكاب الاطباء لاخطاء كبيرة بعضها قاتلة ولكنهم وفي معظم الاحيان ينجون من المحاسبة ولم يسمع لليوم ان طبيبا منع من ممارسة مهنته او تعرض للمحاسبة القانونية.

ويرى الدكتور محمد العبيدي في مقال له حول ازمة التعليم الطبي: "ان بقاء التعليم التقليدي في كليات المجموعة الطبية على ما هو عليه الآن والذي لا يتماشى إطلاقاً مع التطور الحاصل في هذا الجانب من التعليم، فإن التعليم الطبي في العراق سيبقى يسير من سئ إلى أسوء".

الخصخصة غير المنظمة

يقابل تقشف القطاع الصحي الحكومي تساهل مريب مع القطاع الخاص، الذي تحول في كثير من الاحيان الى سوق للمضاربة على صحة المواطن. فسياسات الخصخصة غير المنظمة ادت الى:

انتشار المستشفيات الاهلية: التي تقدم خدماتها باسعار باهظة، دون رقابة حقيقية على جودة خدماتها او الالتزام بالاخلاقيات الطبية.

الاهمال المتعمد للمستشفيات الحكومية: التي تواصل معاناتها من نقص حاد في الادوية، وتردي البنية التحتية، وهجرة الكفاءات الطبية المدربة.

غياب التخطيط الصحي الوطني: حيث لا توجد استراتيجية واضحة لتوزيع المستشفيات او الكوادر الطبية حسب الحاجة السكانية والفئوية.

ويشير الدكتور نشوان الطائي في منتدى العراق للنخب والكفاءات الى ان "القطاع الصحي الحكومي بات عاجزا عن تقديم ابسط الخدمات، ما دفع المواطن الى اللجوء للقطاع الخاص، رغم كلفته العالية".

غياب العدالة الصحية وتفاقم الازمة

نتيجة حتمية لهذه السياسات المتخاذلة، برزت كوارث اجتماعية وصحية:

تفاقم الفجوة الطبقية: فاصبح العلاج الجيد حكرا على القادرين ماديا، بينما يعاني الفقراء من الاهمال والانتظار الطويل في المستشفيات الحكومية المتهالكة.

تراجع المؤشرات الصحية الوطنية: حيث تشهد معدلات وفيات الامهات والاطفال انتشارا متزايدا، دون وجود انظمة فعالة للمتابعة والرعاية.

هجرة العقول الطبية: تهرّب الكفاءات الطبية والاطباء الاختصاصيين الى الخارج بحثا عن بيئة عمل لائقة، مما خلق نقصا حادا يزيد من عبء من تبقى منهم ويُعمق الازمة.

رؤية للاصلاح

بناءً على هذا التحليل، فان انقاذ المنظومة الصحية في العراق يتطلب ارادة سياسية حقيقية وتبني حزمة من الاصلاحات الاستراتيجية، منها:

مكافحة الفساد في القطاعين الصحي والأكاديمي:من خلال تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات التعليم الطبي والخدمات الصحية، وتطبيق أنظمة رقابية صارمة للقضاء على الممارسات الفاسدة.

زيادة موازنة الصحة بشكل جذري: لضمان توفير المستلزمات الاساسية، وصيانة البنى التحتية المتدهورة، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل جميع المحافظات.

اعادة هيكلة التعليم الطبي: وربطه عضويا بالمستشفيات التعليمية الحكومية وضرورة ارتباط كل كلية طب بمستشفى تعليمي، مع اعتماد معايير الاعتماد الاكاديمي الدولية لضمان جودة المخرجات التي حددها المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب وفقا للمعايير الدولية.

وقف التوسع العشوائي في الكليات الاهلية: وربط فتح اي كلية جديدة بمعايير صارمة تضمن جودة البيئة التعليمية والتدريب السريري.

اطلاق خطة وطنية شاملة: لاعادة تاهيل المستشفيات الحكومية وتوفير بيئة عمل محفزة وجاذبة للكفاءات الطبية لمنع هجرتها.

فرض رقابة صارمة على القطاع الخاص: من خلال هيئات رقابية فعالة لضمان جودة الخدمات ومنع الاستغلال ووضع تسعيرة عادلة.

تأكيد الرعاية الصحية المجانية كحق دستوري اساسي للمواطن العراقي، وليس مجرد خدمة هامشية، مع وضع استراتيجية متكاملة جديدة لرحلة المريض من التشخيص إلى العلاج.

توفير الحماية اللازمة للأطباء من التدخلات العشائرية، مقابل تطبيق النقابة اجراءات تأديبية صارمة بحق أي اهمال مهني مثبت، بما في ذلك سحب الاجازات.

تأسيس صناديق دعم متخصصة لتقديم المساعدة المادية الكاملة أو الجزئية للمرضى من ذوي الاحتياج الاقتصادي.

مكافحة الممارسات الاحتكارية وتضارب المصالح في قطاع الرعاية الصحية، خصوصاً ما يتعلق بتجهيز الأدوية، واجراء الفحوصات المخبرية، والتصوير الاشعاعي (المرتبطة بتحالفات بين الاطباء والصيادلة واصحاب المختبرات).

فالاستثمار في الصحة ليس تكلفة، بل هو ركيزة اساسية لامن المجتمع العراقي واستقراره وتقدمه، واحياء لارث طبي كان العراق يفخر به.

الأقساط المتصاعدة في الكليات الأهلية:
أزمة تعليم أم موسم جني الأرباح؟

فيلي - خاص :

يعاني كثيرمن الطلبة المتخرجين من السادس الاعدادي في العراق الذين يرومون التقدم إلى الجامعات الأهلية لتكملة دراستهم فيها، من مشكلة تتعلق بارتفاع القسط السنوي للتقديم؛ فلقد ارتفعت أجور التقديم من ٣٠٠ الف دينارفي سنة سابقة إلى أن وصلت الآن إلى ملايين الدنانير.

وعلى سبيل المثال كلية طب الاسنان جامعة التراث قسطها السنوي 9 ملايين و100 الف دينار والصيدلة 8 ملايين و 600 الف؛ وحتى كلية الآداب اجورها من مليونين الى مليونين و200 الف والاعلام مليون و800 الفا في الكلية نفسها، وفي كلية المنصور الجامعة تكلف دراسة القانون مثلا مليون و 900 الف للدراسة الصباحية و مليون و800 الف للدراسة المسائية كمعدل متوسط، وفي كلية الرافدين 8.2 ملايين دينار، وهكذا الحال في الجامعات والكليات الأخرى.

ان ارتفاع أجور الدراسة في الكليات الأهلية، برغم استقرار قيمة الدينار العراقي نسبيا، تعزوه الكليات إلى مجموعة من العوامل المتشابكة التي تؤثر في تكلفة التشغيل والطلب على التعليم، بحسب قولها.

وضمن ذلك تكاليف التشغيل المقومة بالدولار (أو المرتبطة به) الذي يتضمن استيراد التجهيزات المتمثلة بالمعدات المختبرية، والكتب، والأنظمة التكنولوجية،

الأقساط المتصاعدة في الكليات الأهلية:

وبرامج التدريب المستوردة تدفع أسعارها بالدولار أو بعملات أجنبية أخرى، بحسب الجامعات.

ولجذب الكفاءات، تقول بعض الكليات انها قد تضطر لدفع أجور لبعض الملاكات الأجنبية أو العربية البارزة بعملة صعبة أو ما يعادلها بسعر صرف تجاري وليس بالضرورة سعر الصرف الرسمي الحكومي، مما يزيد التكلفة عند تحويلها إلى الدينار العراقي.

وتقول بعض الكليات الاهلية انها تسعى إلى تحسين مستوى خدماتها التعليمية للحصول على اعتمادات دولية أو رفع تصنيفها محليا، وهذا يتطلب استثمارا كبيرا في البنى التحتية (مبان حديثة، وقاعات متطورة) والملاكات المؤهلة.

وكل كلية تقول انها تحاول تقديم مزايا إضافية (مختبرات حديثة، وخدمات طلابية، وشراكات دولية) لجذب الطلاب المتفوقين، وهذا يرفع سقف التكلفة العامة للخدمة، بحسب ما توضحه إدارات تلك المؤسسات.

وطبعا فان هناك الأسباب المتعلقة بالقبول الحكومي لزيادة الطلب على التعليم الأهلي، تتمثل بمحدودية القبول الحكومي، اذ انه مع زيادة أعداد خريجي الدراسة الإعدادية، تظل المقاعد في الجامعات الحكومية محدودة، مما يخلق ضغطا كبيرا في الطلب على الكليات الأهلية كخيار أساسي أو وحيد لكثير من الطلاب.

وينظر إلى شهادات بعض الكليات الأهلية، بخاصة في التخصصات المطلوبة مثل الطب وطب الأسنان والصيدلة، كاستثمار مضمون نسبيا في المستقبل، مما يدفع الأهالي إلى دفع أقساط أعلى.

وبرغم استقرار قيمة الدينار، فإن التضخم في تكاليف الخدمات المحلية الأخرى مثل الإيجارات والنقل وأجور الملاكات المحلية يرتفع، مما يرفع الكلفة التشغيلية للكليات وذلك ما يصرح به مسؤولو الكليات الاهلية.

وللتوضيح وزيادة المعلومات وللمقارنة ودراسة العبر، فان الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وكندا، ودول أوروبا الغربية، تدار فيها عملية جباية أجور الدراسة الجامعية بشكل أكثر تنظيما وارتباطا بآليات الدعم الحكومي والقروض الطلابية، على عكس الاعتماد الكلي على الدفع النقدي المباشر من الطالب المعمول به لدينا.

ففي الولايات المتحدة وكندا يجري التركيز على (القروض والمساعدات)؛ و القروض الطلابية (Student Loans) هي الآلية الأكثر شيوعا، فالطلاب يأخذون قروضا من الحكومة الفيدرالية / المحلية أو من البنوك الخاصة لتغطية الرسوم.

والقروض الفيدرالية غالبا ما تكون بشروط ميسرة، ومدة سماح بعد التخرج، وأسعار فائدة منخفضة ومحددة، اما آلية الدفع فتتمثل في ان الطالب لا يدفع الرسوم مباشرة للجامعة إلا جزءا يسيرا بما لا يؤثر على معيشة اسرته، بل يجري تحويل مبلغ القرض من الجهة المانحة إلى حساب الجامعة مباشرة.

كما تتواجد المنح والمساعدات المالية، اذ يخصص جزء كبير من الدعم بناء على الحاجة المادية أو الجدارة الأكاديمية وهذا الدعم يخفف بشكل كبير من المبلغ الذي يجب على الطالب اقتراضه.

كما تتيح الجامعات خطط سداد شهرية أو فصلية مباشرة للجامعة لتقليل الضغط المالي الفوري على العائلات.

وفي عديد الدول الأوروبية مثل ألمانيا، وفرنسا، ودول الشمال، تكون الرسوم الجامعية في الجامعات العامة رمزية أو معدومة حتى للطلاب الأجانب أو بأسعار منخفضة جدا للمواطنين، و بدلا من دفع الرسوم، تقدم الحكومة منحا أو قروضا ميسرة لتغطية نفقات المعيشة (السكن والطعام والنقل) للطلاب.

الفرق الأساسي هو أن عملية جباية الأجور في الدول المتقدمة غالبا ما تكون مؤجلة (عبر القروض) أو مدعومة (عبر المنح الحكومية)، مما يفصل بين قدرة الطالب المالية الحالية والحصول على الخدمة التعليمية، اما عندنا في العراق فان الدفع فوري ومن جيب الطالب واسرته بالكامل.

المفارقة في وضع التعليم العالي في العراق ان هناك منحا ومساعدات مالية تصرف على الطلاب العراقيين في الخارج في الوقت الذي يثقل كاهل الاسر العراقية في الداخل بأجور القبول لأبنائهم، برغم ان كثيرا من المبتعثين الى الخارج يذهبون بناء على المحسوبية والعلاقات وكان يستوجب دعم الطلبة في داخل العراق بالقروض والمنح وتسهيل استقطاع أقساط دراستهم وكذلك تطوير الجامعات الحكومية وربطها بالتكنولوجيا المتقدمة؛ ومواكبة العلم وزيادة عددها وعدد مقاعدها كي لا يذهب الراغبون في الدراسات الطبية مثلا الى الكليات الاهلية في العراق حتى لو كانت معدلاتهم مرتفعة.

تجدر الإشارة، الى انه من بين المساعدات للطلبة في الخارج منح الحكومة العراقية (وزارة التعليم العالي) للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) بتغطية الرسوم الدراسية ومخصصات معيشية، تعلن عنها بشكل دوري لقاء الحصول على قبول من جامعة اجنبية وخدمة وظيفية أحيانا.

"ينظر إلى شهادات بعض الكليات الأهلية، بخاصة في التخصصات المطلوبة مثل الطب وطب الأسنان والصيدلة، كاستثمار مضمون نسبيا في المستقبل، مما يدفع الأهالي إلى دفع أقساط أعلى ".

البطاقة الموحدة بديلا عن 'الماستر كارد':

صيحات المواطنين لتنظيم حصص الوقود بعيدا عن التعقيد الرقمي

فيلي - خاص:

مع حلول فصل الشتاء وحاجة العراقيين للنفط لأغراض التدفئة، أعلنت السلطات المعنية التحول في تسلم الحصة من البطاقة الوقودية الورقية إلى الالكترونية بوساطة تطبيق عن طريق الهاتف وحساب ماستر كارد، وعلى الفور بدأت شكاوى قطاعات واسعة من المجتمع من ان القضية معقدة وانهم لا يعرفون كيفية تسلم حصصهم عن طريقها.

البطاقة الموحدة بديلا عن 'الماستر كارد':

هذا التحول مهم ويثير بالفعل عديد التساؤلات والتحديات، بخاصة في بلد مثل العراق يواجه تنوعا في الظروف المعيشية والوصول إلى الخدمات الرقمية.
وبرزت على الفور مشكلات رئيسة للتحول، من ذلك ان كثيرين لا يمتلكون حسابات مصرفية أو بطاقات دفع إلكتروني، ما يجعلهم غير مؤهلين لتسلم حصتهم التي اشترطت تفعيل البطاقة التموينية مع بطاقة الدفع الالكتروني الشخصية، كما يعاني ذوو الدخل المحدود وسكان المناطق العشوائية والريفية من تداعيات ذلك، كما لا يعرف كثيرون كيفية استعمال التطبيق، والهاتف الذكي، أو التعاملات الإلكترونية المعقدة، ومن ذلك كبار السن، والأسر التي تفتقر إلى فرد ملم بالتكنولوجيا، والأفراد في المناطق النائية.
ان التحول الرقمي يتطلب غالبا بيانات دقيقة وموثقة للسكن لتحديد الاستحقاق الجغرافي، وهو ما تفتقر إليه كثير من المساكن العشوائية، فكثير من سكان العشوائيات غير مسجلين رسميا لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الخدمية؛ كما ان تنظيم الحصول على البطاقة الوقودية يتطلب هاتفا ذكيا محدثا وإنترنت سريع، وكثيرا ما تعطلت تلك العملية لتلك الأسباب، فليس الجميع يمتلك هاتفا ذكيا متوافقا أو اتصالا مستقرا بالإنترنت لاستعمال التطبيق، لاسيما في الأسر الفقيرة، وبعض المناطق ذات التغطية الضعيفة، وقد يترتب على استخراج بطاقة الماستر كارد رسوم إصدار أو رسوم شهرية، وهي عبء إضافي على المواطن ذي الدخل المحدود.
وكحل يمكن للسلطات تبني انموذج هجين يوازن بين متطلبات "الرقمنة" وواقع المجتمع لضمان وصول النفط للجميع بسهولة وعدالة؛ الهدف هو تحقيق الكفاءة الرقمية من دون التضحية بالشمول الاجتماعي، ومن ذلك الإبقاء

" يمكن للسلطات تبني انموذج هجين يوازن بين متطلبات "الرقمنة" وواقع المجتمع لضمان وصول النفط للجميع بسهولة وعدالة؛ الهدف هو تحقيق الكفاءة الرقمية من دون التضحية بالشمول الاجتماعي، ومن ذلك الإبقاء على بديل ورقي / مادي للفئات الخاصة بإصدار بطاقة بلاستيكية بسيط".

على بديل ورقي / مادي للفئات الخاصة بإصدار بطاقة بلاستيكية بسيطة (ليست ماستر كارد) تستعمل كنظام تعريف مادي/ رقمي لحصة الوقود فقط، يمكن شحنها إلكترونيا أو دفع ثمنها نقدا في مراكز مخصصة، كما يمكن الإبقاء المؤقت على البطاقة الورقية لمدة انتقالية محددة في الأقل سنة "شتاء واحد" للفئات غير المشمولة رقميا (كبار السن، سكان العشوائيات) وتحويل مكاتب توزيع الوقود الحالية، أو مكاتب المخاتير إلى نقاط "خدمة رقمية"، و يمكن للشخص الذي لا يمتلك ماستر كارد دفع ثمن حصته نقدا في هذا المركز، ويقوم الموظف بتسجيل الدفع إلكترونيا في النظام، وتسليمه إيصالا يمكنه من تسلم حصته؛ وبدلا من الاعتماد الكلي على عنوان رسمي مسجل بدقة وهو مشكلة لكثير من سكان العشوائيات، يجري ربط حصة الوقود بالبطاقة الموحدة او أي بطاقة تعريفية، وتخصيص نقطة توزيع جغرافية بناء على أقرب نقطة خدمة كما في نظام توزيع الحصص التموينية.
هذا الأنموذج يضمن انتقالا سلسا للجميع، اذ يستفيد القادرون من سهولة التطبيق والدفع الإلكتروني، فيما يحصل غير القادرين على خدمة بديلة وميسرة لضمان حقهم في التدفئة الأساسية.
ويحق التساؤل هنا عن جدوى اشغال السكان بعمليات لا تسير بصورة سلسة، وبما ان العراق بلد نفطي رئيس، فإن إلغاء نظام الحصص والتحول الكامل إلى البيع الحر للنفط الأبيض كوقود للتدفئة، يعد امرا مطروحا؛ ولكن ربما تكون هناك اسباب تدفع الحكومة للإبقاء على نظام الحصص (أي التسعير المدعوم) من ذلك البعد الاجتماعي والاقتصادي المتمثل بحماية السكان، فالنفط الأبيض للتدفئة هو سلعة حيوية، بخاصة في فصل الشتاء لاسيما في المناطق الشمالية الأكثر برودة، ويباع للناس بسعر مدعوم جدا (أقل بكثير من سعر الكلفة والأسعار العالمية)، وان إلغاء الدعم وتركه للبيع الحر سيرفع سعره بشكل كبير جدا، مما يجعل التدفئة أمرا باهظ الثمن وغير متاح لملايين العراقيين، ويزيد من معدلات الفقر والتوتر الاجتماعي، كما ان ارتفاع سعر وقود التدفئة يؤثر بشكل غير مباشر على أسعار كثير من السلع والخدمات الأخرى ومن ذلك تكلفة النقل، وتكلفة تشغيل المولدات، وغيرها، مما يغذي التضخم العام في البلاد.
ويعتقد كثيرون أن النفط هو ثروة وطنية يجب أن يستفيد منها المواطن بشكل مباشر عبر توفير المحروقات بأسعار رمزية، ولكن ما دامت الدولة تبيع النفط الأبيض محليا بسعر مدعوم (رخيص جدا)، فيما يباع في الدول المجاورة بأسعار عالمية مرتفعة، سيظل هناك حافز قوي لتهريب هذه المادة الى خارج الحدود.
ان نظام الحصص بالبطاقة الوقودية وضع في الأصل كآلية للسيطرة على كميات الوقود وتوزيعها بإنصاف نسبي على جميع العائلات المستحقة، وبالنتيجة منع وصول الكميات المدعومة إلى شبكات التهريب والمضاربين بدلا من السكان، وبرغم أن العراق ينتج النفط الخام بكميات كبيرة، فإنه لا زال يعاني من نقص في طاقته التكريرية المحلية لإنتاج المشتقات النفطية (كالنفط الأبيض والبنزين) بالكميات الكافية لتلبية الطلب المحلي المتزايد؛ و لتغطية هذا النقص، قد تضطر الحكومة أحيانا إلى استيراد بعض المشتقات النفطية بالأسعار العالمية، ثم تبيعها داخليا بسعر مدعوم؛ وهذا يمثل عبئا ماليا ضخما على موازنة الدولة بنتيجة فرق السعر بين الشراء العالمي والبيع المحلي بصيغة الدعم.
أي ان إلغاء نظام الحصص يتطلب إصلاحا اقتصاديا جذريا بإلغاء الدعم الحكومي، وهذا ممكن، لكنه يجب أن يجري عبر آليات تعويضية لتخفيف الصدمة فبدلا من دعم السلعة (النفط)، يصار الى دعم المواطن الفقير بتحويل نقدي شهري مباشر يودع في حسابه، ويسمح له بشراء الوقود بالسعر الحر؛ وهذا يتطلب نظاما مصرفيا شاملا، وهو ما يفسر جزئيا التحول لبطاقة الماستر كارد.
ومن المعالجات ايضا، السماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع المشتقات النفطية لزيادة المعروض وتخفيف الضغط على الحكومة، وزيادة كفاءة المصافي المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد المكلف؛ أي ان إلغاء الحصص من دون توفير شبكة حماية اجتماعية قوية يؤدي إلى كارثة إنسانية واقتصادية للطبقات الفقيرة.

التأسيس لمراكز ثقافية واجتماعية..

خطوة إنقاذ لجودة حياة تدهورت

فيلي - خاص:

يمكن تحديد مرحلة الخمسينات والستينات واوائل ومنتصف السبعينات حتى نهايتها، كرمز مهم في المجالات الاجتماعية المتنوعة التي شهدها العراق لاسيما العاصمة بغداد، بتوفر كثير من صور الاختلاط الاجتماعي والنشاطات الفردية والجماعية التي تولدت في أماكن اللقاءات العامة بخاصة المقاهي، الثقافية منها بالتحديد ودور السينما والمسارح والنوادي والمنتديات المتنوعة.

كانت الحياة العراقية في تلك العقود تشهد نشاطات كثيرة ومتنوعة وبضمنها مبادرات ثقافية لسفارات دول يسهم فيها الجمهور العراقي بنشاط بوساطة المراكز الثقافية لتلك الدول، وكانت المدينة تتوفر على وسائل نقل جماعي عامة وخاصة تبقى حتى ساعات متأخرة من الليل؛ وكذلك كانت بغداد وجهة لكثير من الناس ومن بينهم من دول اخرى يأتون للسياحة او للعمل وحتى العيش فيها، وكل ذلك انحسر منذ الثمانينات وتكرس في العقدين الاخيرين بحيث اصبحت العاصمة تصنف في التقارير الدولية وحتى الآن من ضمن أسوأ المدن للعيش.

وطبعا فان أسباب التدهور في مكانة بغداد ارتبطت بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية.

فمنذ الحرب العراقية الإيرانية مرورا بحرب الخليج الثانية ثم حرب عام 2003 وما تلاه من اضطرابات، تضررت البنية التحتية للمدينة وتهجر كثير من سكانها ومثقفيها سواء بفعل تلك الاحداث او بسبب سياسة النظام المباد السابق التي شكلت عامل إزاحة وطرد لكثير من السكان.

بعد 2003 تفككت الأجهزة الإدارية والخدمية والأمنية، وحلت محلها أنماط من المحاصصة والفساد والولاءات الحزبية، وان العنف الطائفي والتفجيرات وعمليات الاغتيال وسيطرة القوى المسلحة خارج اطار الدولة أضعف الحياة العامة، وأفقدت الشارع الشعور بالأمان الضروري لازدهار النشاط الاجتماعي والثقافي.

وشكل تراجع الخدمات والبنى التحتية بفعل الاهمال، مثل الكهرباء والمياه، والنقل العام، والصرف الصحي والخدمات العامة، وغير ذلك عاملا حاسما في تغيير بنية بغداد واسسها الاجتماعية ونمط الحياة فيها؛ وتوسعت المدينة عشوائيا من دون مراعاة للهوية المعمارية أو التراثية.

كثير من المثقفين والأطباء والمهندسين غادروا العراق بحثا عن الأمان والاستقرار، وانكمشت الطبقة الوسطى التي كانت القلب النابض للحياة الاجتماعية والثقافية، واختفت دور

السينما والنوادي الاجتماعية والنشاط الثقافي.

وبسبب الخوف والرقابة الاجتماعية والسياسية، فقدت بغداد جزءا من طابعها المنفتح والمتنوع، وبعد أن كانت العاصمة مركزا للمدارس والجامعات الرصينة، تراجعت جودة التعليم والثقافة المقروءة.

وبنتيجة كل ذلك تدهورت جودة الحياة بانعدام الخدمات والأمان والبيئة النظيفة، وتآكلت الهوية البغدادية، التي كانت تقوم على التسامح والتنوع والانفتاح الثقافي، بهجرة العقول والإبداع، مما أدى إلى فراغ ثقافي واضح، وانفصلت الأجيال الجديدة عن الذاكرة المدينية، فلم تعد المقاهي والمكتبات والمسرح والسينما جزءا من الحياة اليومية.

وهنا يحق لنا التساؤل هل ان النهوض ممكن؟، فتجارب مدن أخرى مثلا بيروت بعد الحرب، وسراييفو عاصمة البوسنة والهرسك بعد انتهاء الحرب، وبرلين بعد الانقسام تثبت أن المدن يمكن أن تولد من جديد.

والحلول تكمن في إعادة هيكلة إدارة المدينة، بحيث تكون لبغداد حكومة محلية قوية ذات صلاحيات حقيقية في التخطيط والبناء والخدمات، توفر متطلبات الحياة العصرية ومن ذلك النقل العام الحديث، وإحياء نهر

دجلة كمحور للنقل والترفيه، وتحسين النظافة والمساحات الخضر، وإعادة فتح المقاهي والمكتبات ودور السينما والمسارح بدعم حكومي و خاص، وتشجيع الفنون والمبادرات الشبابية عن طريق المهرجانات، والمعارض، والحاضنات الثقافية.

ومن الضروري صيانة التراث العمراني باستكمال ترميم شارع الرشيد من باب المعظم حتى جسر الجمهورية وشارع ابي نواس وتطوير منطقة الباب الشرقي ومناطق الكرخ والعلاوي والكرادة وغيرها كرموز لهوية المدينة، ويجب ترسيخ قيم المواطنة والتنوع عبر التعليم والإعلام والفنون، وتشجيع الحوار بين مكونات المجتمع للابتعاد عن خطاب الكراهية والعنصرية والانقسام.

علينا العمل على تحفيز الاقتصاد الحضري والاسهام في خفض معدلات البطالة والفقر بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الثقافة والسياحة والخدمات وفتحها امام الشباب، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي لإعادة بناء رأس المال البشري.

ان مقومات النهوض في بغداد (وكذلك في عموم العراق) متواجدة بفعل تاريخ المدينة المتأصل، والروح الإبداعية التي لم تغادر سكانها الا بسبب الظروف الخاصة التي تحدثنا عنها، كما تتوفر للمدينة طاقات شبابية، وموقع استراتيجي؛ لكن استعادتها لمكانتها تتطلب رؤية شاملة تتكامل فيها السياسة السليمة، والبنية التحتية، والثقافة، والمجتمع المدني.

ويستدعي الامر حاليا تنفيذ برنامج قصير الاجل من 6 . 12 شهرا بإعادة تنشيط المقاهي والمراكز الثقافية عن طريق منح تسهيلات ورخص سريعة للمقاهي الثقافية الجديدة في الكرادة، الأعظمية، شارع المتنبي، الكاظمية وغيرها، ودعم المقاهي القديمة ذات التاريخ مثل الزهاوي، الشابندر، حسن عجمي وغيرها، ببرامج رمزية أو تمويل بسيط للصيانة، وتنظيم أمسيات أسبوعية مفتوحة في الشعر، والموسيقى، والفن التشكيلي وغيرها من النشاطات الثقافية بالتعاون مع الجامعات والفنانين الشباب.

كما تتضمن الخطة قصيرة الاجل إطلاق مشروع "كتاب في كل مقهى" بالتعاون مع دور نشر عراقية والاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق ورفد ذلك بمسابقات ثقافية شبابية في شتى المجالات وتنظيم مكتبات متنقلة في الحدائق والساحات العامة، وإقامة أيام مخصصة لمعارض الكتب في شارعي الرشيد أو أبي نواس وغيرهما.

ويتوجب ان تشمل الخطة الواجبة التنفيذ تنظيم مسابقات للرسم والنحت وجداريات في المناطق الشعبية، وإشراك الفنانين الشباب في مشروع مثل "ألوان بغداد" لتجميل الجدران والأنفاق وإحياء المسارح، مثل المسرح الوطني، ومسرح الرشيد، ومسرح بغداد في شارع السعدون ومنتدى المسرح في شارع الرشيد ومسرح الستين كرسي في السعدون أيضا وغيرها في العاصمة والمحافظات وانشاء مسارح جديدة في متنزه الزوراء والأماكن العامة الاخرى.

كما تتضمن المعالجات السريعة تنظيم مهرجانات موسمية مثلا "ربيع بغداد، ليالي دجلة، بغداد تبتسم"، وتنفيذ مبادرات باسم "شارع للعائلة" تغلق فيها بعض الشوارع مساء للفعاليات والأنشطة المجانية، وحملات بمشاركة المجتمع المدني لتنظيف وتجميل المناطق.

كما توجد خطط متوسطة المدى لإنشاء بيوت ثقافية شبابية في كل قاطع من بغداد بإدارة مستقلة، مع إعطاء منح صغيرة للمبادرات الشبابية والفنية، وتدريب الشباب على إدارة الفعاليات والتطوع المدني.

ومن الخطط المتوسطة المدى، بعد ترميم وتشجير شارع الرشيد وأبو نواس وساحة التحرير، إحياء نهر دجلة كمحور حضري بإنشاء مقاه نهرية، ومسارات دراجات وللرياضة، ورحلات نهرية صغيرة، وإطلاق مشروع "بغداد الخضراء" لغرس الأشجار في الأحياء السكنية بالتعاون مع المدارس.

ومن الضروري بمكان ترميم الأبنية التراثية القديمة في الكرخ والرصافة، وتشجيع استغلال المباني التاريخية كمراكز فنية أو متاحف صغيرة، وتوثيق التراث العمراني رقميا بالتعاون مع الجامعات.

يقترن كل ذلك بتأسيس "مجلس إحياء بغداد" من ممثلين عن أمانة بغداد ووزارة الثقافة والجامعات و القطاع الخاص و المجتمع المدني، من مهام المجلس تنسيق الجهود، و متابعة المشاريع، ورفع تقارير دورية عن التقدم، و إنتاج أفلام قصيرة تروج لتراث بغداد وفعالياتها، و بث مواد على وسائل التواصل عن المبادرات الناجحة وتشجيع عودة الزوار والسياح الاجانب والعراقيين من الخارج.

ان التوقعات بنتائج تلك الخطط وغيرها ستظهر بعد سنتين الى ثلاث سنوات، بزيادة الفعاليات الثقافية بنسبة كبيرة وتحسن صورة بغداد في مؤشرات جودة الحياة، وتنشيط الاقتصاد المحلي والسياحة الداخلية، وعودة الحياة الاجتماعية والاختلاط الإيجابي بين مكونات المجتمع.

"من الخطط المتوسطة المدى، إحياء نهر دجلة كمحور حضري بإنشاء مقاه نهرية، ومسارات دراجات وللرياضة، ورحلات نهرية صغيرة، وإطلاق مشروع "بغداد الخضراء" لغرس الأشجار في الأحياء السكنية بالتعاون مع المدارس"..

بين الأناقة وغلاء الأسعار..

نساء العراق في مأزق الثياب اليومية

فيلي - خاص :

تنفق النساء على شراء الثياب كما هو معروف أضعاف ما ينفقه الرجال على ذلك، لكن مصروفات النساء على الثياب تتباين تبعاً لموقع المرأة الاجتماعي ووضعها المالي، فثمة شريحة الموظفات والعاملات في شركات القطاع الخاص وربات البيوت، أما اللواتي ينتمين إلى طبقات اجتماعية أرستقراطية، فوضعهن يكون مختلفاً، ومعدلات إنفاقهن ترتفع بشكل يفوق الخيال.

أما في المستويات الاعتيادية، تتقدم الفتيات والنساء الموظفات في القطاعين العام والخاص من حيث الإنفاق والإقبال المتواصل على شراء الثياب على أقرانهن من الشرائح الاجتماعية الأخرى، إذ يفرض الدوام على الموظفات تغيير ملابسهن وحقائبهن باستمرار، إلا أن ارتفاع أسعار الملابس النسائية يعد من أبرز المشاكل التي تواجهها النساء في هذا المجال.

في هذا الصدد، تقول بسمة الأغا الموظفة في وزارة الكهرباء، إنها "كانت تشتري من 8 إلى 10 قطع من الثياب لكل فصل من فصول العام، لأن الأسعار كانت مناسبة نوعاً ما خلال الفترة الماضية".

وتضيف في حديثها لمجلة "فيلي"، أنها "تنفق حالياً أكثر من 400 ألف دينار شهرياً على شراء الملابس والأحذية والحقائب والمستلزمات الضرورية الأخرى"، مشيرة إلى أن "الدوام اليومي يتطلب تغيير الملابس، وأنها اعتادت أن لا ترتدي ذات الثياب إلا بعد مرور أكثر من عشرة أيام على ارتدائها آخر مرة".

وتنوه أن "ارتفاع أسعار الثياب أصبح من المشاكل الكبيرة التي تستنزف رواتب الموظفين، لأن أسعار الثياب في الأسواق المحلية توازي أسعار الماركات، لكنها لا تتمتع بذات الجودة".

بعض النساء والفتيات لا يحددن مبلغاً معيناً لشراء الثياب شهرياً، بل يقتنين في كل مرة يخرجن فيها ما يشاهدنه ويعجبهن من الثياب، ومن هؤلاء النسوة، التدريسية حنان البحراني التي تؤكد أنها "لا تضع ميزانية محددة لشراء الثياب".

وتوضح في حديثها للوكالة، إن "شراء الثياب يكون بحسب الحاجة، فحين أكون مدعوة في سهرة أو احتفالية أو مناسبة خاصة، فاشتري فستاناً مناسباً"، لافتة إلى أن كلفة الفساتين في هذه الفترة لا تقل عن 500 ألف دينار.

تشير البحراني أنها "تشتري في الأيام العادية الملابس التي تراها مناسبة، وحين تخرج إلى السوق لم تكن تخطط لشراء ثياب، لكن تجذبها بعض الثياب في المحال التجارية فتشتري ما يناسبها".

وتلفت البحراني إلى أن "الأناقة مطلوبة جداً بالنسبة للنساء، وأن تغيير الثياب يجدد النشاط والحيوية ويجعل المرء يشعر بالغبطة والرضا"، مؤكدة أن معدل إنفاقها الشهري على الثياب لا يقل عن 300 ولا يزيد عن 500 ألف دينار شهرياً، إلا في الحالات الخاصة، فعندها يتجاوز صرفها على الثياب عتبة المليون دينار".

وارتفعت في السنوات الأخيرة أسعار الملابس النسائية في العراق بشكل لافت، ويعزو بعض المختصين ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتصاميم.

ويوضح الخبير الاقتصادي مصطفى أكرم حنتوش في تصريح خاص لمجلة "فيلي"، أن "العراق يدخل حالياً في مرحلة قلة الطلب العالي، وأصبح استيراده من الثياب يتناسب مع الإيراد المتوسط للأسرة العراقية".

كما يبين حنتوش، أن "عمليات الشراء أصبحت لا تخضع إلى التكرار مثل ما كانت عليه عامي 2003 و2004، حيث انفتحت الأسر العراقية على الشراء بعد حرمان طويل، وكانت رواتب الموظفين جيدة، وهناك حركة عالية من الإنفاق، لذا كانت المحال التجارية تبيع أعداداً جيدة من قطع الثياب".

وينبه إلى أن "التكاليف الثابتة من الرواتب والإيجارات يجب أن تقسم على قطع أكثر وعلى المبيعات التي أصبحت محدودة، خاصة في السنوات الأخيرة التي تلت وباء كورونا، وبالنتيجة فإن المحلات التجارية وغيرها التي تمتلك تكاليف ثابتة أصبحت تحمل الملابس النسائية والفساتين مبالغ كبيرة بعكس الأعوام الأولى من سقوط النظام السياسي السابق، بسبب كميات البيع".

ويتابع: "أصبحت التجارة الإلكترونية مثل البيجات والبث المباشر الذي يتبعه مجموعة من الشباب الذين يبيعون بضاعتهم دون امتلاك محل بأسعار مناسبة، لكن هذه المبيعات لا تخضع لقانون العرض والطلب الكامل الذي يحتاج إلى موقع تنافسي وموثوقية عالية، خاصة وأن التجارة الإلكترونية ما تزال في بدايتها ببلادنا".

وقد تكون الطالبات الجامعيات الفئة الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الثياب، إذ إن معظمهن يعتمدن على الأهل في مصروفاتهن وكثير منهن لا يلتزمن بالزي الموحد.

تقول الطالبة الجامعية ريتا البكاك، إن "معدل إنفاقها الشهري على شراء الثياب يصل إلى نحو 500 ألف دينار"، مؤكدة أن "أهلها لا يقصرون معها في هذا الجانب لأنها ابنتهم الوحيدة".

وتشدد ريتا، على أن "أسعار الملابس لا تتناسب مع الجودة والنوع والتصميم"، مشيرة في ذات الوقت إلى أن "الثياب المنزلية أغلى من الملابس الخارجية، حيث يبلغ سعر (الدشداشة) أو التراك المنزلي أكثر من 60 ألف دينار".

ويتسبب ارتفاع أسعار الثياب المنزلية بمشاكل لربات البيوت على وجه الخصوص، واللواتي يعتبرن الأقل إنفاقاً على شراء الثياب من بين الشرائح الأخرى.

بهذا الجانب، تحدثت المواطنة رويدا عادل 35 عاماً، قائلة إن "الملابس أصبحت مشكلة حقيقية بالنسبة لي، لأن الراتب الذي يتقاضاه زوجي لا يكاد يغطي نفقات الأسرة"، كما أضافت أن "شراء قطعة من الثياب المنزلية كل شهر يتسبب بضرر لميزانية الأسرة، لذا فإن شرائي للملابس يكون موسمياً وعن طريق الادخار".

آية سعدون، ربة بيت، تقول: "أصبحت لا أشتري الملابس إلا للضرورة، فالملابس مبالغ بها وأشعر أن أطفالي بحاجة إلى تلك المبالغ، فأضطر إلى شراء ملابس حسب الحاجة فقط، مردفة: "أنفق ما يقارب 100 ألف دينار إذا احتجت لشراء ملابس فقط".

ويعزو الخبير الاقتصادي دريد العنزي ارتفاع أسعار الملابس النسائية إلى "زيادة الطلب على هذه الملابس، مبيناً أن "السبب الآخر وراء ارتفاع الأسعار يتعلق بالموديلات المتوفرة، وهي موديلات كثيرة ومتعددة، لذا أصبحت الخيارات واسعة أمام المتبضعين في اختيار ما يريدون".

ويلفت العنزي إلى "ارتفاع نسبة الضريبة على البضائع المستوردة، ومنها الملابس باعتبارها من الحاجيات غير الأساسية، ولا يقتنيها إلا أصحاب الدخول العالية"، مؤكداً أن "التجار وجدوا في هذه الظروف فرصاً سانحة، فأخذوا يستوردون من الشركات التي تعرف بوجود طلب كبير في السوق العراقية، وهذا أثر بشكل كبير على التسعيرة".

وينوه إلى أن "التجار اعتمدوا شركات معينة في الاستيراد، وهي الشركات التي تدرك تزايد طلب السوق العراقية على الملابس، وهو ما دعاهم إلى رفع الأسعار، وأن استمرار الطلب يعكس نمواً نسبياً لدخل الأسرة مع تنوع الذوق العام"، لافتاً في الوقت نفسه إلى "تعدد منافذ الاستيراد وتعدد الشركات وتعدد المنتجين والوكلاء، وهذه العوامل لها تأثير كبير على النوعية والسعر".

"التعليم بين السبورة والورق والذكاء الاصطناعي"..

تحديات التحول الرقمي وجيل المستقبل

فيلي - خاص:

يسهم التحول الرقمي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، بشكل حاسم في تطوير التعليم بتوفير أدوات للتعليم المخصص، وتحليل أداء الطلاب، والتشغيل الآلي للمهام الإدارية؛ وإن عملية إعداد الأجيال لسوق العمل المستقبلي تتطلب وضع خطة وطنية متكاملة تتجاوز تحديات البنية التحتية والتدريب.

ففي مجال التعلم المخصص يستعمل الذكاء الاصطناعي لتحليل نقاط القوة والضعف لدى كل طالب، وتقديم محتوى تعليمي وأنشطة تتناسب مع طريقته وأسلوبه الفردي، مما يعزز الفهم ويقلل من نسب الرسوب؛ وتتيح الأدوات الرقمية والفصول الافتراضية بيئات تعليمية تفاعلية وشاملة، وتوسع إمكانية الوصول إلى مصادر التعلم خارج حدود الفصل والموقع الجغرافي.

ويمكن للذكاء الاصطناعي التشغيل الآلي لمهام روتينية مثل تصحيح الاختبارات وإعداد الجداول، مما يوفر وقت المعلم للتركيز على التفاعل المباشر والتوجيه التربوي للطلاب، ويمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالطلاب الذين قد يواجهون صعوبات أكاديمية مبكرا، مما يتيح للمعلمين اتخاذ إجراءات تدخل مبكرة وموجهة.

وتستغل مدارس البلدان المتقدمة الذكاء الاصطناعي بعدة طرق رئيسة لتحسين العملية التعليمية وتجهيز الطلاب للمستقبل الذي تهيمن عليه التكنولوجيا والتشغيل الآلي الأتمتة، ويصبح التعليم، بمساعدة الذكاء الاصطناعي، قناة لإعادة تأهيل العمالة الحالية والمستقبلية، بالتركيز على المهارات القابلة للتحويل التي تخدم الوظائف الجديدة والناشئة، مثل وظائف هندسة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

وعلى سبيل المثال يعد انموذج (Khanmigo)، الذي طورته خان أكاديمي Khan Academy الشهيرة عالميا، مثالا بارزا على كيفية عمل نظام التدريس الذكي في المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان، ليهيئ الطالب لسوق العمل، اذ يعمل كمعلم خاص مدعوم بالذكاء الاصطناعي على مدار الساعة، بدلا من إعطاء الطالب الإجابة مباشرة، يستعمل الذكاء الاصطناعي لتوجيه الطالب لطرح الأسئلة الصحيحة والتفكير النقدي، مما يساعده على اكتشاف الحل بنفسه .

هذا ينمي مهارة حل المشكلات المعقدة والتفكير الموجه، وهي مهارات بالغة الأهمية في أي بيئة عمل مستقبلية تعتمد على اتخاذ القرارات وحل تحديات الذكاء الاصطناعي؛ يساعد خانميغو المعلم في المهام الإدارية، يمكنه توليد خطط الدروس، وإنشاء تقارير مفصلة عن مستوى تقدم كل طالب، وتحديد الطلاب الذين يعانون من مفاهيم محددة بشكل آلي، فيحرر هذا المعلم من المهام الروتينية ليركز على التوجيه البشري وتنمية المهارات الانسانية، مثل التعاطف والقيادة، وهي أدوار لا يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بها بكفاءة حاليا.

وتعد بعض الدول المتقدمة في التعليم، مثل كوريا الجنوبية وفنلندا، رائدة في إدراج مفاهيم الذكاء الاصطناعي بشكل منهجي في المناهج الدراسية بدءا من المرحلة الابتدائية؛ فيكون الهدف ليس تدريس البرمجة فحسب، بل بناء محو أمية الذكاء الاصطناعي، أي فهم الطلاب لكيفية عمل الذكاء الاصطناعي، آثاره على المجتمع، وقضايا الأخلاقيات والتحيز في البيانات. يتضمن المنهاج وحدات عن، مبادئ عمل التعلم الآلي كيف تتعلم الآلات من البيانات، الأخلاقيات والتحيز مناقشة كيفية تأثير البيانات على قرارات الذكاء الاصطناعي والتحيز الناتج، التطبيقات العملية استغلال أدوات بسيطة مثل (نسخة تعليمية) لتعليم الطلاب مفاهيم الذكاء الاصطناعي والمواطنة الرقمية بوساطة بيئة لعب تفاعلية.

يضمن هذا النهج أن جميع خريجي المدارس، بغض النظر عن تخصصهم المستقبلي، سيكونون على دراية بكيفية التفاعل بذكاء مع أدوات الذكاء الاصطناعي وفهم تأثيرها على وظائفهم ومجتمعاتهم، مما يجعلهم قوة عاملة أكثر مرونة وتكيفا مع التحولات التكنولوجية. وهذان النموذجان يمثلان الجسر الذي تبنيه الدول المتقدمة بين نظامها التعليمي وبين متطلبات سوق العمل المستقبلي.

ويجري إدراج مواد دراسية أو وحدات متدرجة عن مبادئ الذكاء الاصطناعي والأتمتة في بعض المدارس في الإمارات العربية المتحدة.

اما في العراق، ففي ظل الأسلوب الورقي في التعليم والبطء التكنولوجي، يتطلب إعداد الأجيال العراقية لسوق العمل المستقبلي اتباع استراتيجية متعددة المحاور، من ذلك وجوب العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية بضمان توفر خدمة إنترنت مستقرة وبتكلفة معقولة، وتوفير أجهزة حاسوب لوحية أو محمولة في المدارس والجامعات، و البدء بإنشاء منصات تعليمية رقمية وطنية وإتاحة المناهج والموارد التعليمية عليها، بدلا من الاعتماد الكلي على الكتاب والقرطاسية الورقية.

ولا يمكن دمج التكنولوجيا من دون تدريب الملاكات، فمن الضروري إطلاق برامج تدريب مهني مستمرة ومكثفة للمعلمين والمدرسين منذ الآن في اقل تقدير، لتزويدهم بالمهارات الرقمية وكيفية استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في التدريس، وعلى المناهج ان تركز على تعليم المهارات التي لا يمكن للآلة أن تحل محلها بسهولة، مثل، التفكير النقدي وحل المشكلات المعقدة، مع البدء بإدخال مواد أو وحدات دراسية في المراحل التعليمية المبكرة لتعليم أساسيات البرمجة، وتحليل البيانات، و الأمن السيبراني.

ومن الضروري ربط التعليم بسوق العمل بتعديل المناهج الجامعية والمهنية لتتوافق مع احتياجات الاقتصاد الرقمي، والتركيز على التخصصات الجديدة في مجالات التكنولوجيا، وكذلك توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة نحو التعليم الرقمي ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التعليمية، وتعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة لضمان أن يتمكن الأفراد من تطوير مهاراتهم باستمرار لمواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل.

وبالنظر للاعتماد الأساسي على الأسلوب الورقي، يواجه قطاع التعليم في العراق تحديات كبيرة ومتعددة الأبعاد في سبيل تحقيق التحول الرقمي الفعال.

من التحديات ضعف شبكة الإنترنت، اذ تعد مشكلة جودة وسرعة واستقرار خدمة الإنترنت، لاسيما في المناطق الريفية والنائية، من أهم العقبات، فالتحول الرقمي يتطلب اتصالا قويا وموثوقا لتمكين التعلم الإلكتروني والتفاعلي.

وتعاني كثير من المؤسسات التعليمية في العراق نقصا حادا في الأجهزة الحاسوبية واللوحية وشاشات العرض التفاعلية، كما أن توفير هذه الأجهزة للطلاب بأسعار مناسبة أو مجانا يشكل تحديا ماليا، وهناك تفاوت كبير في الوصول إلى التكنولوجيا بين طلاب المدن وطلاب الأرياف، وبين الأسر الميسورة وغير الميسورة، مما يهدد بمفاقمة عدم المساواة في الفرص التعليمية.

كما يواجه تبني التكنولوجيا رفضا أو مقاومة من بعض الملاكات التعليمية والإدارية المعتادة على الأساليب التقليدية (الثقافة الورقية)، اذ يفضلون الروتين الحالي على الانخراط في عملية تعلم مهارات جديدة، و هناك ضعف او حتى غياب في تدريب المعلمين والمدرسين على كيفية استعمال أدوات التكنولوجيا التعليمية، ومنصات التعلم الإلكتروني، ودمج الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في عملية التدريس والتقويم، كما لا تتواجد برامج تدريب مهني دائمة ومحدثة تواكب التطور السريع في التكنولوجيا، مما يبقي الفجوة بين قدرات الملاكات والتقنيات الحديثة قائمة.

وما تزال المناهج الدراسية لدينا بمعظمها غير مهيأة أو مصممة لدمج التكنولوجيا والتعلم التفاعلي، وتظل تركز على التلقين والحفظ بدلا من التفكير النقدي والإبداع، وان الروتين والمركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الإدارية تعوق المرونة والسرعة المطلوبة لتنفيذ المشاريع الرقمية وتجربة الأدوات التكنولوجية الجديدة في الفصول الدراسية، كما تزايد المخاوف بشأن أمن البيانات الطلابية والمعلومات الأكاديمية في ظل الفساد المستشري، وضرورة وضع أطر قانونية وتقنية لحمايتها مع التحول إلى الأنظمة الإلكترونية.

"وجوب العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية بضمان توفر خدمة إنترنت مستقرة وبتكلفة معقولة، وتوفير أجهزة حاسوب لوحية أو محمولة في المدارس والجامعات".

فيلي - خاص :

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في حالات زواج العراقيات من أجانب، وزواج العراقيين من أجنبيات، سواء داخل العراق أو خارجه.

زواج عابر للقارات..

فتيات وشباب ينفتحون على ثقافات محفوفة بالمصاعب

وثمة أسباب عديدة وراء هذا النوع من الزّواج، خصوصا خارج البلاد، إذ تقف الهجرة والدراسة والعمل والعلاقات عبر الإنترنت في مقدمة الدوافع.

كما ساهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والترجمات الفورية بين العربية واللغات الأخرى في انتشار هذه الظاهرة، التي كانت في السابق تعدّ من الحالات النادرة. فقد لعبت مواقع التواصل دورا كبيرا، ليس في انتشار هذا النوع من الزواج وحسب، بل في مجمل التحوّلات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع العراقي بعد عام 2003.

لكن إلى أي مدى يصمد زواج العراقيين والعراقيات من الأجانب؟.. يبدو أن ذلك مرهون بدرجة الانسجام والتفاهم والمرونة في تقبّل ثقافة الآخر وتقاليده وقيمه، وبقدرة كل طرف على التمسك بالآخر وتبادل المشاعر معه.

تجربة غير موفقة

في هذا الصدد، تقول المواطنة فاطمة حسين (30 عاما) إنها "تزوجت من رجل روسي تعرّفت عليه خلال دراستها في موسكو".

وتضيف في حديثها لمجلة "فيلي": "كنت أرغب من خلال هذه التجربة بالانفتاح على ثقافة الآخرين وتقبّلها، وأسعى دوما لردم هوّة التقاليد الواسعة بين الثقافتين العراقية والروسية".

وتشير إلى أن "تجربتها فشلت فشلا ذريعا، وتعرّضت لموقف لم تكن تتوقعه، بسبب التباين الكبير بين ما اعتادت عليّه في العراق

من سلوكيات ومشاعر وألفة ودفء لم تجد مثيلا له في بلد الثلوج".

وتؤكد فاطمة أن "الرجل كان طيبا، إلا أن مشاعره باردة كبرودة موسكو، فضلا عن أنه لا يستطيع تغيير طباعه الحادة وصرامته في حسم أي نقاش بالطريقة التي تروقه"، مشيرة إلى أن "الفتاة العراقية لا تحتمل جفاف المشاعر، وهذا ما دعاني للانفصال عنه والعودة إلى العراق بعد انتهاء دراستي".

وتوضح فاطمة أنها تعلمت اللغة الروسية وبعض العادات مثل خلع الحذاء عند دخول المنزل، وعدم الابتسام للغرباء لأنه عند الروس يدل على الحماقة وعدم الثقة بالنفس.

كما تعلمت أن تقديم الهدايا والزهور يجب أن يكون مزدوجا، كأن تقدم هدية مع علبة شوكولاتة، واعتادت أيضًا على الاحتفال ثلاث مرات بحلول السنة الميلادية الجديدة. مضيفة أنها لا تزال تحتفظ بعادة تناول عصير "الكومبوت" الروسي المكوّن من التوت والتفاح والسكر حتى بعد الانفصال.

تنوّع ثقافي

الأجنبيات ذلك، إذ اعتدن على أطعمة مثل البيتزا والفاهيتا، ما يسبب أحيانا مشكلات بين الطرفين".

ويتابع: "تذوّق جميع الأطباق التي تقدمها الزوجة الفنزويلية يعد دليلا على الاحترام، أما الإشارة إليها بإصبع واحد فتعني قلة احترام، لذا عليك استخدام اليد كاملة لتوضيح أي شيء. هذا ما تعلمته منها خلال العلاقة، إلى جانب سلوكيات أخرى عديدة".

ثقافات وأديان

يعتبر البعض التنوّع في الثقافات والأديان إحدى الإيجابيات الأساسية في الزواج من الأجانب.

وفي هذا السياق، يؤكد عمر السامرائي، المتزوج من امرأة أميركية، أن "جمال الزواج يكمن في التعرّف على ثقافات وديانات وعادات مختلفة، إضافة إلى تذوّق أطعمة جديدة".

ويقول في حديثه لمجلة "فيلي" إن "الشعب يتيح زواج العراقيين، نساء ورجالا، من أجانب التعرّف على ثقافة جديدة ومختلفة عن ثقافة المجتمع العراقي.

ويقول سعد الجيزاني، المتزوج من فتاة فنزويلية، إن "من إيجابيات الزواج من أجنبية التعرّف على ثقافة بلد الزوجة"، منوها إلى أن "الثقافات العالمية أصبحت أقرب إلى بعضها بفضل التكنولوجيا".

ويضيف الجيزاني في حديثه لمجلة "فيلي" أن "الزواج من الأجنبيات يساعد على تعلم اللغة بشكل أسرع بفضل الممارسة اليومية والتعايش المستمر".

لكنه يوضح أن "الزواج من أجنبية وأنت بعيد عن بلدك قد يكون محفوفا بالمخاطر، لأنها في الغالب قد تغادر وتتركك وحيدا، لعدم وجود روابط قوية تجمعكما"، مشيرا إلى ضرورة "وجود لغة مشتركة للتفاهم مثل الإنكليزية، على أن يتعلم كل طرف لاحقا لغة شريكه".

ويرى الجيزاني، أن "بعض العراقيين حتى في الخارج يتمسكون بالمأكولات العراقية كالتشريب والدولمة، في حين لا تتقبّل النساء

الأميركي منغلق على ثقافته وعاداته، والزوجة الأميركية تفرض ثقافتها ولا تتقبّل بسهولة الخوض في ما يتعلق بدينك أو عاداتك العراقية".

ويبين أن "تكيّف الفتاة الأميركية مع ثقافة الرجل العراقي يحتاج إلى وقت طويل، وقد لا ينجح الزوج في إقناعها بعاداته أو أكلاته المفضلة".

ويلفتّ السامرائي إلى "صعوبة تربية الأطفال لأن الأب والأم ينتميان إلى ثقافتين مختلفتين، إضافة إلى انشغالهما الدائم بالعمل، ما يسبب خلافات حول طرق تربية الأبناء".

تقول ديما خالد، المتزوجة من رجل يوناني، إن "لغة الحوار واكتساب ثقافة جديدة ونسيان الماضي هي أبرز ما ميز تجربتي".

وتوضح في حديثها لمجلة "فيلي": "ليس كل ما تعلمناه وألفناه من عادات في بلادنا صحيح، وليس كل ما نكتسبه في الخارج إيجابيا، فالعادات الاجتماعية نتاج ظروف وتراكمات ثقافية".

وتشير إلى أن "بعض العادات أصيلة وإنسانية مثل عادة إكرام الضيف في العراق"، مضيفة أن "الانفتاح واكتساب المعارف الجديدة وتنوع مصادر المعرفة من أبرز الإيجابيات في الزواج من أجنبي".

وتبين ديما أن "زواجها من الرجل اليوناني جعلها تشعر بتجدد الأشياء يوميا، بعيدا عن الرتابة والروتين، سواء في الأحاديث أو السهرات أو تناول الطعام".

وتختم قائلة: "في الزواج من أجنبي يجب أن ينسى الشخص ما تعلمه من عادات وتقاليد، ويبدأ من جديد مع الشريك الآخر لتستمر الحياة".

ويرى متزوجون من أجنبيات أن تجاربهم كانت ناجحة ومثرية، فيما يعتبرها آخرون تجارب فاشلة لا تختلف عن الزيجات غير المتوافقة داخل العراق. وفي النهاية، يبقى الانسجام والتفاهم والعلاقة الوجدانية المتينة هي الأساس في نجاح الزواج، بغض النظر عن اختلاف اللغة أو الثقافة أو العادات.

"تؤكد فاطمة أن "الرجل كان طيبا، إلا أن مشاعره باردة كبرودة موسكو، فضلا عن أنه لا يستطيع تغيير طباعه الحادّة وصرامته في حسم أي نقاش بالطريقة التي تروقه"، "الفتاة العراقية لا تحتمل جفاف المشاعر، وهذا ما دعاني للانفصال عنه والعودة إلى العراق بعد انتهاء دراستي" "

مليارات في العتمة..

العراق يصدم جنرال إلكتريك وسيمنز بفوضى الحوكمة

فيلي

سلطت مجلة "فوربس" الأميركية الضوء على الصورة الاوسع لمفهوم فشل العراق في تأمين الكهرباء، معتبرة أن السبب يعود لعدم الاستقرار، والبيروقراطية، والتشرذم السياسي.

وذكرت المجلة في تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، أن هذا الملف يتخطى حدود العراق، ويرتبط بمعاناة الدول الخارجة من الحرب والتي تعاني من عدم الاستقرار في سعيها لإعادة بناء أبسط البنى التحتية برغم امتلاكها موارد طبيعية ومالية كبيرة.

وأضافت أن أزمة الكهرباء في العراق ليست مجرد قصة عطل فني، وإنما هي قصة تفاوت في التوقعات، مبينة أن شركة "جنرال الكتريك" الأميركية تعهدت باستعادة الطاقة الانتاجية، بينما وعدت شركة "سيمنز" الالمانية بالمساعدة في بناء دولة، إلا أنهما اصطدمتا بنفس العراقيل: عدم الاستقرار، والبيروقراطية، والتشرذم السياسي.

وبعد الغزو الأميركي في العام 2003، كان هناك خراب في البنية التحتية للكهرباء، حيث دمرت خطوط النقل، وجرى نهب محطات التحويل، وتم تفجير محطات التوليد، وفقا للصحيفة التي أشارت إلى أن الشركات الأجنبية تدخلت لتعبئة هذا الفراغ، في حين أنفقت الحكومة نحو 100 مليار دولار على مشاريع التوليد والنقل والتوزيع، إلا أن الانقطاع في الخدمة الكهربائية هو واقع يومي.

وبحسب التقرير، فإن الطلب الاقصى يتخطى حاليا 40 غيغاواط، بينما نادرا ما يتجاوز التوليد الفعلي 23 غيغاواط، وفقا لوزارة الكهرباء وتقرير معهد "المجلس الاطلسي" للعام 2023 حول قطاع الطاقة في العراق، مضيفا أنه حتى عند إضافة سعة جديدة، فإن خسائر التوزيع الناتجة عن تقادم المعدات والسرقة وسوء الادارة، تستهلك نحو ثلث الكهرباء المولدة.

وتابع قائلا إن "جنرال الكتريك" انخرطت مع العراق من خلال نموذج تقني يركز على المشاريع، مشيرا إلى أن عقودا تجاوزت قيمتها الاجمالية 1.2 مليار دولار، تناولت عمليات تحديث وصيانة لتوربينات الغاز ومحطات التحويل وخطوط النقل، بما في ذلك عقد بقيمة 400 مليون دولار لإعادة بناء 14 محطة كهرباء تحويلية في بغداد والبصرة وكربلاء ومناطق اخرى.

اما "شركة سيمنز"، فقد قال التقرير إنها سلكت نهجا أكثر شمولية، يجمع بين التطوير التقني وتنمية القوى العاملة، ومشاريع الطاقة المستدامة، والهيكلة المالية لمساعدة العراق على الحصول على قروض دولية، إلى جانب اعتماد الشركة مبادرات اجتماعية واقتصادية صغيرة، مثل العيادات الصحية وبرامج التدريب المهني، في خريطة طريقها.

وأوضح أن "شركة سيمنز" استثمرت حوالي 763 مليون دولار في محطات تعمل بالغاز، وتطوير توربينات، ومحطات تحويل جديدة، مؤكدا أن رؤيتها كانت طموحة بحيث إنها لم تقتصر على تأمين الكهرباء فقط، بل شملت أيضا بناء قدرة العراق على إدارتها وصيانتها على المدى الطويل.

ورغم ذلك، أكد التقرير: "واجه كلا النهجين نفس العقبات النظامية، حيث كثيرا ما أدت السياسة والبيروقراطية وضعف المؤسسات إلى تأخير الموافقات وإعادة توجيه الأموال في منتصف المشروع، وحتى عند تركيب التوربينات أو تشغيل محطات الطاقة الفرعية، حال نقص الوقود واختناقات النقل وسوء الإدارة التشغيلية دون تحقيق تحسينات ملموسة في امدادات الكهرباء".

ولفت إلى أن "نظام الكهرباء في العراق ما يزال مجزأ ويعاني من نقص التمويل وعرضة لعدم الاستقرار السياسي"، موضحا أن إعادة بناء نظام الطاقة في العراق لا تقتصر على الحجارة والاسلاك والوقود فقط، وإنما تتعلق أيضا بالحوكمة، وكيفية اتخاذ القرارات وتطبيقها، والقدرة المؤسسية، والمعرفة الفنية والتنسيق من أجل تحويل الخطط الورقية إلى كهرباء في منازل الناس.

وبين التقرير، أن هناك فجوة قائمة بين وعود المقاولين الأجانب وبين الواقع المعيشي للعراقيين، وهو ما يسلط الضوء على حقيقة بسيطة مفادها أنه حتى أفضل الحلول التقنية لا يمكن أن تنجح بلا مؤسسات قادرة على إدارتها.

وذكر أن البعض قد يجادل بأن المقاولين يتحملون المسؤولية، وأنه لو كانت "جنرال الكتريك" أو "سيمنز" أكثر اجتهادا، لربما كانت ازمة الطاقة في العراق قد خفت، إلا أن مثل هذا المنظور يشكل تبسيطا للتحدي القائم بشكل مبالغ فيه.

وأوضح التقرير، أن ضعف الرقابة والجمود السياسي، يعني أنه حتى أكثر الشركاء الاجانب كفاءة ليس بمقدورهم التغلب على اخفاقات الحوكمة.

ومع ذلك، أشار إلى أن المشكلة العميقة تكمن في أن نظام الكهرباء ما يزال يعتمد بشكل شبه كامل على الوقود الاحفوري وبشكل حوالي 99% من طاقته التي تأتي من النفط والغاز الطبيعي، مع نسبة ضئيلة من محطات الطاقة الكهرومائية القديمة.

ورغم أن التقرير ذكر إعلان الحكومة عن هدفها المتمثل بإنتاج 12 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول العام 2030، معظمها من الطاقة الشمسية، إلا أنه أكد أن هذه الخطة تعثرت إلى حد كبير بسبب فجوات التمويل، والنزاعات على الأراضي، والجمود البيروقراطي، رغم البدء بعدد من مشاريع الطاقة الشمسية التجريبية في كربلاء وبابل والبصرة، لكنها برغم ذلك لا تلبي سوى جزء ضئيل من الطلب اليومي.

ونقل التقرير حديث الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز للطاقة كريستيان بروخ: "إن امدادات الطاقة الموثوقة هي أساس مجتمع مستقر، ولذلك يعتبر امداد اجزاء كبيرة من البلد بالكهرباء من أهم المهام".

وخلص التقرير حديثه قائلا إن "انقطاع الكهرباء في العراق ليس فشلا تكنولوجيا، بل انهيارا في التنسيق والحوكمة والثقة"، مشيرا إلى أن "جنرال الكتريك" و"سيمنز" دخلتا إلى العراق بطموحات للمساعدة، إلا أنهما وقعتا في فخ نظام هش لا يمكنهما من الاستمرار.

وختم بالقول إن "الدرس يمتد إلى ما هو أبعد من العراق، حيث إن البنية التحتية لا يمكن أن تتفوق على المؤسسات المسؤولة عن إدارتها، وأنه إلى أن تضيق هذه الفجوة، ستتبدد حتى أفضل الخطط الموضوعة والوعود البراقة".

مسافرون يعانون وخسائر بمليارات الدولارات..

خطوات بطيئة لرفع الحظر الأوروبي عن الطيران العراقي

فيلي - خاص:

منذ العام 2015 فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على الخطوط الجوية العراقية بسبب مخاوف أمنية وصفت بـ"الخطيرة"، وعدم امتثال الطيران العراقي للوائح الدولية.

ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، لم تجدِ نفعاً وعود العراق بإجراء تحسينات على خطوطه الجوية وامتثاله للمعايير الدولية الخاصة بالطيران، وفشل بإقناع الطرف الأوروبي برفع الحظر.

ووفقاً لمعنيين فإن العراق ما زال يبذل جهوداً ويواصل العمل من أجل رفع الحظر عن "الأخضر العراقي".

ويقول المتحدث باسم وزارة النقل العراقية، ميثم الصافي، لمجلة "فيلي"، إن الوزارة تعمل على رفع الحظر الأوروبي من خلال لجنة مختصة تتابع الملف بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" للحصول على شهادات السلامة والجودة، ومنها "إيوسا" وشهادة مشغل البلد الثالث "TCO".

يوضح أن "رفع الحظر يعتمد مسارين رئيسيين، وهما، معالجة الملاحظات والأخطاء التي حددها الاتحاد الدولي ضمن برنامج إيوسا، وثانيهما الحصول على شهادة TCO".

ويؤكد أن "الخطوط الجوية العراقية حققت تقدماً واضحاً عبر تنفيذ إصلاحات فنية وإدارية شملت، إنشاء نظام متكامل لإدارة السلامة ومراقبة أداء الطائرات، وتعزيز نظام توكيد الجودة وتحديث دلائل التشغيل وفق متطلبات الطيران المدني والإيكاو، إضافة إلى تطبيق الحقيبة الإلكترونية للطيارين والتي وصلت حالياً إلى مراحلها الأخيرة".

ويضيف الصافي: "جهود الخطوط الجوية العراقية مستمرة في تطوير أنظمة الصيانة والتخطيط باستخدام برامج عالمية، والتعاقد مع شركات أجنبية للخدمات الأرضية والشحن واستكمال إعداد الطواقم الفنية اللازمة".

وتهدف هذه الجهود، بحسب الصافي، إلى إعادة فتح الأجواء الأوروبية أمام الطيران العراقي، وهو ما ينعكس إيجابياً على الإيرادات وسمعة الشركة وتنافسها الدولي.

ويلفت أيضاً إلى أنه "تم حتى الآن إنجاز نحو 79% من برنامج التصحيح لـIOSA، وتضمن إدخال إجراءات تشغيلية وإدارية جديدة، وبعد الحصول على شهادة IOSA، يبدأ ملف الخطوط لدى EASA في المراجعة".

وسبق للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية أن وقعت عقود اتفاقيات استشارية مع جهات دولية، ومنها اتفاقية عقد استشاري مع "IATA" لتقديم فريق خبراء يعمل مع الخطوط العراقية على تنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة للحصول على شهادة "IOSA" والتهيؤ للحصول على شهادة "TCO"، كما تعاقدت الشركة أيضاً مع مزودي الخدمات.

ويقول الصافي إن "العمل يسير وفق خطة متكاملة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA وسلطة الطيران المدني، حيث تم إنجاز معظم المتطلبات الفنية والإدارية المتعلقة بمعايير السلامة والجودة، بما في ذلك تحسين أنظمة إدارة السلامة SMS وتطبيق نظام مراقبة أداء الطائرات وتطوير إجراءات توكيد الجودة".

ويتابع: "وبناء على التقدم الذي أحرزته شركة الخطوط الجوية العراقية فمن المتوقع حصول نتائج إيجابية بخصوص رفع الحظر عن الطائر الأخضر خلال الفترة المقبلة، وهو ما يمهد الطريق أمام عودة الرحلات العراقية إلى الأجواء الأوروبية والتي من شأنها الإسهام في ترسيخ مكانة الناقل الوطني، وزيادة الإيرادات، وفتح وجهات جديدة تعزز التبادل التجاري والسياحي وزيادرة الإيرادات".

ويكشف المتحدث بالوزارة، أن "الخطوط الجوية العراقية حققت إيرادات عالية حيث بلغت في العام 2024 أكثر من 724 مليار دينار عراقي، والرحلات إلى أوروبا ستعظم الموقف المالي للشركة".

ولتعويض جزء من الخسائر المالية التي تترتب على حظر الرحلات الجوية العراقية إلى أوروبا، قامت الخطوط الجوية العراقية بفتح وجهات جديدة وزيادة الرحلات الإقليمية، إلى جانب تعزيز القدرات الداخلية في مجالات الصيانة والتشغيل، وبذلك، تحول التحدي إلى فرصة للنهوض والتحديث تمهيداً لعودة قوية إلى الأسواق الأوروبية، بحسب الصافي.

وكان الاتحاد الأوروبي قد مدد في حزيران/يونيو الماضي، الحظر على الخطوط الجوية العراقية لمدة ستة أشهر أخرى، بسبب نقص متطلبات السلامة، وعدم الامتثال لإرشادات ومعايير الطيران المدني الدولي المعمول بها، وسوء حالة المطارات، وغيرها.

ولن يتمكن "الطائر الأخضر" بسبب التمديد من إجراء رحلات إلى دول الاتحاد الأوروبي، رغم حاجة المواطنين العراقيين إلى القيام برحلات مباشرة من بغداد إلى أوروبا، وهو ما يعرض العراق لخسائر مالية.

خطوات بطيئة لرفع الحظر الأوروبي عن الطيران العراقي

ويؤكد خبير الطيران نمير القيسي، أن وجود ما بين أربعة إلى خمسة ملايين عراقي يحتاجون للسفر المباشر من دول المهجر إلى العراق، وأن الحظر الجوي الأوروبي يتسبب "بخسائر مالية فادحة للعراق".

ويوضح لمجلة "فيلي": "لو كان معدل كلفة السفر لكل مواطن عراقي 500 دولار، فإن خسارة العراق تتراوح بين 2 إلى 3 مليارات دولار سنوياً، إضافة إلى ضياع الوقت"، مبيناً أنه "على سبيل المثال تستغرق السفرة المباشرة بين لندن وبغداد نحو خمس ساعات ونصف، أما الترانزيت فقد يستغرق 13 ساعة وهو ما يتسبب بالتعب والإرهاق خاصة للعائلات والأطفال وكبار السن".

ويشدد على "ضرورة امتلاك العراق خطوطاً سيادية مباشرة مع العواصم العالمية المهمة مثل لندن وباريس ونيويورك وطوكيو وغيرها"، لافتاً إلى أن "تشغيل الأسطول الوطني بأعلى طاقة يمكن من تدوير رأس مال شركة الخطوط الجوية العراقية وتحقيق أرباح إضافية، إذا تم تحديث الأسطول من خلال إضافة خبرة عالمية للطواقم".

ويشير القيسي إلى "قيام سلطة الطيران المدني بتحول مهم في نوعية إدارة قطاع النقل الجوي، إلا أن الطريق ما زال طويلاً لإجراء إصلاحات تتناسب مع متطلبات هيئة طيران الاتحاد الأوربي"، معرباً عن اعتقاده بعدم رفع الحظر هذا العام.

ويتسبب الحظر الأوروبي على "الطائر الأخضر" بمشاكل عديدة للعراقيين المقيمين في أوروبا خلال سفرهم إلى العراق وعودتهم للبلدان الأوروبية التي يقيمون فيها.

ويقول المواطن العراقي المقيم في السويد، حسام الناصري، إنه يعاني من التعب والإرهاق خلال سفره من السويد قادماً إلى العراق وبالعكس.

ويؤكد لمجلة "فيلي"، أن "الترانزيت يؤدي إلى تأخير الوصول ساعات طويلة، ويلعب فارق التوقيت بين العواصم دوراً في زيادة الإرهاق والخسائر المالية المضاعفة التي نتحملها بسبب الإنفاق على الطعام وشراء بعض الحاجيات الضرورية في المطارات".

ويضيف: "الرحلة المباشرة بين بغداد وستوكهولم تستغرق نحو 11 ساعة، لكننا نضطر إلى التوقف في الترانزيت ساعات إضافية أخرى ما يجعل الرحلة شاقة ومتعبة".

اما المواطن العراقي سرمد الطائي، المقيم في هولندا، فيقول لمجلة "فيلي": "كنت أزور أهلي في بغداد مرة كل عام ولكن بسبب الحظر الأوروبي وما يرافق ذلك من انعدام الرحلات المباشرة أصبحت لا أزور العراق إلا مرة كل ثلاثة أعوام".

وتتضاعف معاناة المرضى وكبار السن جراء عدم وجود رحلات مباشرة من وإلى أوروبا، خاصة وأن بعضهم بحاجة إلى رعاية صحية خاصة.

تقول زمن علي إنها اصطحبت أباها في رحلة علاج من بغداد إلى لندن وعانى من ألم شديد بسبب توقف الطائرة لساعات في مطار دبي.

وتضيف في حديثها لمجلة "فيلي"، إن "رحلة العودة إلى بغداد لم تكن أفضل حالاً من رحلة الذهاب، إذ خضع فور عودته إلى فحوصات طبية بعد تفاقم وضعه الصحي بسبب التعب الذي ناله في المطارات".

مواطن مقيم في هولندا:
"كنت أزور أهلي في بغداد مرة كل عام ولكن بسبب الحظر الأوروبي وما يرافق ذلك من انعدام الرحلات المباشرة أصبحت لا أزور العراق إلا مرة كل ثلاثة أعوام".

مماطلة وتسخيت..

العراقيون يشكون عمال البناء

فيلي - خاص:

بعد أن كان العامل مصدرفخر يتغنى به، ورزقه في أعمال البناء من الرزق الحلال الذي يضرب به الأمثال، راح البعض منهم يقلل من شأن تلك الصورة عن العامل ويشوهونها ببعض أساليب الخديعة، ويتجلى ذلك بقصة السيدة بسمة وليد، التي لم تستطع اكمال بناء منزلها الا بعد سنتين، حيث بقيت تبحث عن عمال يكملون بناء بيتها على اكمل وجه، لكنها لم تتمكن من ذلك الا بعد مضي هذه المدة بسبب مماطلة العمال واستغلالهم لها.

تقول بسمة، لمجلة "فيلي": "عانيت اقسى المعاناة في رحلة البحث عن عمال عراقيين جيدين، ولكني لم اجد، ومع مرور فصل الشتاء تعرض البيت الى الرطوبة والمطر بسبب تأخير العمال وتقاعسهم عن انجاز العمل".

وتضيف وهي تتذكر معاناتها المريرة مع العمال: "كنت وحيدة في معركتي الدائمة مع العمال من اجل انجاز بناء المنزل، ولكن عبثا، اذ لم يكن هناك رجل معي يراقب عملهم، فكنت اعود من الدوام واري البناء على حاله، او في احسن الاحوال بناء صف او صفين من الطابوق".

وتؤكد بسمة، ان "العمال يتقاضون اجرهم اليومي بشكل طبيعي وهو ما يدفعهم لتأخير العمل (التسخيت باللهجة العراقية الدارجة)".

وتتابع: "عندما تم بناء الارضية كانت بحاجة الى تراب او سميد لتثبيتها ومساواتها، وتم صب الارضية بالاسمنت، ولكن وبعد اشهر بدأت تظهر شقوق وارتفاعات في الارضية، فدعوت الاسطة لاصلاحها، ولكن اتضح لي ان الاسطة السابق قام بجلب تراب من النفايات وليس ترابا نقيا"، منوهة الى ان "تراب النفايات كان يحتوي على نسبة من المياه والرطوبة ما تسبب بضرر في ارضية المنزل".

ويعد "الاسطة" وهو البناء الرئيسي الذي يملك الخبرة الاكبر في البناء والمسؤول عن ادارة تفاصيل العمل اليومية، ويتولى كما هو معروف تحديد قياسات البناء، وشد الخيوط، وضبط المناسيب، والاشراف على مرحلة الطابوق والتشطيبات الدقيقة. كما يقع على عاتقه توزيع المهام على العمال وضمان ان تسير مراحل البناء وفق المعايير المطلوبة، ما يجعله محورا رئيسيا في العمل.

اما العامل فيعتمد على الجهد البدني في اداء عمله وتنفيذ طلبات الاوسطة، مهام بحمل

مماطلة وتسخيت.. العراقيون يشكون عمال البناء

الطابوق والمواد الانشائية وخلط الاسمنت وتجهيز الادوات وتنظيف موقع العمل. ويعد العامل الذراع المساعدة للاسطة، ويسهم في تسريع وتيرة الانجاز وتنظيم الموقع. ومع مرور الوقت واكتساب الخبرة، ينتقل بعض العمال الى اسطوات بعد تعلم المهارات اللازمة.

هذا التقسيم في المهام بين الاسطة والعامل لا يعكس فقط اختلاف مستوى الخبرة، بل يؤثر على جودة البناء وسرعة الانجاز، ما يجعل فهم هذه الادوار اساسيا عند تحليل طبيعة العمل داخل مشاريع الانشاء في البلاد.

بيد ان بعض المقاولين يشكون من سوء اداء العمال المحليين وتبديد اوقات العمل في الطعام وتبادل الاحاديث، وهو ما يؤخر الاعمال التي يتفقون على انجازها ضمن مدد محددة.

وفي هذا الصدد، يسرد المقاول فؤاد محمود الصافي، مشكلاته مع العمال، لمجلة "فيلي"، بالقول: "كان يعمل معي نحو 110 عمال محليين، ولكن بسبب تقاعسهم وتلكؤهم، فقد استغنيت عنهم جميعا باستثناء 15 من الاسطوات، واستبدلتهم بالعمالة الاجنبية".

ويؤكد الصافي، ان "مشكلة العمال المحليين لا تقتصر على سوء العمل وتبديد الاوقات وحسب، بل في ان المقاول يشعر بالحرج والخوف حين يلومهم على تقاعسهم، لانه يخشى من التهديد العشائري".

ويوضح الصافي بعض الاساليب التي يلجأ لها العمال المحليون في تبديد اوقات العمل، ومنها، "الانشغال بالمكالمات الهاتفية، وتناول وجبة طعام بين فينة واخرى، وطلب اجازة زمنية او التغيب عن العمل، وان معدل ساعات العمل الفعلي لا تتجاوز 3 ساعات من اصل ثماني ساعات، فاذا تعرض العامل لحادث خلال العمل فان العشيرة تطالب بتحمل المقاول دفع راتبه مدة ستة اشهر، اضافة الى تحمل تكاليف العلاج والطبابة".

وليس المقاولون او من يبني بيتا يعاني من مشاكل العمال، بل حتى بعض الاسطوات يعانون ايضا من العمال المحليين.

وفي هذا الشأن، يذكر الاسطة نزار سعدون الذي امضى نحو 25 عاما في مهنة البناء: "هناك عمال بناء يخرجون الى العمل رغما عنهم، وقد يكون بضغط من الاهل او يكون العامل محتاجا لمبلغ معين، فيخرج الى العمل من اجل توفير المبلغ الذي يريد لكنه غير راض".

ويبين في حديثه لمجلة "فيلي"، ان "بعض العمال لا يحترمون الاسطة ولا يتقبلون منه التوجيهات التي تخص العملية، ويهددون الاسطوات بالعراك والضرب او العشائر وسوى ذلك، وهو امر غير مقبول وغير لائق، فالعمل مقدس وهو مسؤولية وعدم اتقانه وانجازه في الوقت المحدد هو خيانة للضمير".

ويتقاضى عمال البناء في الغالب اجرا يوميا يتراوح بين 35 الى 40 الف دينار عراقي، ووفق اصحاب المهنة، فهذا المبلغ قد لا يتناسب والجهد الذي يقدمه العامل غير الكفوء، خاصة ذلك الذي ينشغل بهاتفه فترات طويلة او يماطل من اجل تضييع الوقت.

ويفضل العديد من المقاولين والاسطوات الاستعانة بالعمال الاجانب في العمل، لتفادي تأخير الانجاز.

وبلغ عدد العمال الاجانب في العراق نحو مليون عامل العام الماضي حسب وزارة التخطيط، ومعظمهم يعملون بشكل قانوني، فيما يعمل نحو 71 الف عامل بشكل قانوني، اي بنسبة اقل من 10 بالمئة من اجمالي العمالة الاجنبية.

ويبرر العامل صادق علي، اداءه السيئ ورغبته في تأخير الانجاز بقلة فرص العمل، حيث يقول لمجلة "فيلي"، ان "من الصعوبة ان نحصل على موقع جديد للعمل، لذا نعمد الى المماطلة لفترة اطول من اجل تقاضي اجور يومية بدلا من العطالة".

ويزيد: "في الوقت الذي نعمل به في احد المواقع ننتظر فرصة للحصول على موقع جديد، وعندما يتوفر نسرع في انجاز العمل الذي نعمل فيه كي ننتقل الى الموقع الجديد".

اما العامل مجيد لفته فيقول لمجلة "فيلي": ان "العمل في مجال البناء متعب للغاية ويتطلب جهدا كبيرا، لذلك نرى كثيرا من العمال يحاولون التملص في الانشغال بالهاتف او تدخين سيجارة وغير ذلك، والجميع بانتظار انقضاء اليوم واستلام الاجر".

ويعزو الباحثون سبب تسويف بعض العمال المحليين وتقاعسهم عن العمل لاسباب كثيرة، حيث يجد الباحث الاكاديمي المختص بالشأن الاجتماعي، كريم الجابري، أن "كل مجتمع من المجتمعات يخضع لعوامل وظروف مختلفة، تصنع منه طرازا معينا، يتمتع بخصائص وتقاليد وسلوكيات مختلفة".

ويوضح الجابري، لمجلة "فيلي": "لا تغيب عن الذهن بعض المواهب او السلوكيات الفردية، ولكنها استثناء وليس سياقا عاما، والقاعدة ان الفرد العراقي يشعر بشيء من التعالي والفوقية التي تبرر اعماله وافعاله وان كانت غير صحيحة".

ويضيف: "ينسحب هذا القول على الافراد من العاملين في مجال البناء او المطاعم ومجالات خدمية اخرى"، منوها الى ان "اضاعة وقت العمل من قبل البعض، واحدة من التصرفات السلبية التي تنعكس على المجتمع وتأخذ طابعا عاما وهو امر مؤسف، لان العراق بلد الحضارة وتاريخه العريق شاهد على سباقه مع الزمن من اجل بناء حضارة خالدة".

ويلفت، ان "بعض السلوكيات لدى العراقيين ذهبت مثلا، لان هناك من يحاول ترسيخها بسلوك غير حضاري، من خلال التقاعس وعدم اتقان العمل او التملص منه"، مشيرا الى ان "قانون الضمان الاجتماعي وحقوق العامل القانونية والاجور الجيدة سحبت الذرائع والمبررات من اولئك الذين يعلقون تقاعسهم على شماعة قلة الاجور او غياب الاطر القانونية التي تحميهم وتنظم عملهم".

ويؤكد، ان "الضغوط النفسية التي تنتج عن الاعمال الشاقة التي يمارسها العامل او غياب التقدير لجهود العامل او السخرية منه، تجعل بعض العمال ينفلتون عن العمل، وان استخدام المفردات الرقيقة في التعامل مع العمال والاهتمام بهم وتقدير جهودهم من اهم المحفزات التي تحارب هذه الظاهرة السلبية في المجتمع العراقي".

"الانشغال بالمكالمات الهاتفية، وتناول وجبة طعام بين فينة واخرى، وطلب اجازة زمنية او التغيب عن العمل، وان معدل ساعات العمل الفعلي لا تتجاوز ٣ ساعات من اصل ثماني ساعات".

بغداد المختنقة:

نقل الوزارات ضرورة لتنظيم العاصمة ومستقبلها

فيلي - خاص :

في العراق وبالتحديد في العاصمة بغداد كانت هناك مطالبات بتغيير مواقع الوزارات العراقية، فبعضها يأخذ مساحات واسعة من قلب بغداد ويؤثر على حركة الناس والمرور.

نقل الوزارات ضرورة لتنظيم العاصمة ومستقبلها

وعلى سبيل المثال طرح بالفعل بعد اسقاط النظام المباد وفي اول وزارة تشكلت بعد نيسان 2003 موضوع إلغاء موقع وزارة الدفاع الحالي في باب المعظم لتأثيره على حركة الناس والنشاط التجاري والترفيهي، اذ اقترح تغيير مكانها ولم ينفذ المشروع، وكان قد حول مقرها بالفعل في ثمانينات القرن الماضي إلى وزارة النفط الحالية البعيد عن مركز العاصمة، وباشرت اعمالها بالفعل في موقعها الجديد ولكن لم يتواصل الامر.

وفضلا عن ذلك فان موقع وزارة التخطيط في رأس جسر الجمهورية أصبح معوقا لحركة السكان، فلقد قامت الوزارة بتصرف فردي، بغلق الفتحات النازلة من الجسر الى الشارع الممتد مع النهر باتجاه نقابة الصحفيين وجسر السنك وفتحت بابا آخر للوزارة تحت الجسر مخصص للحرس ويتعذر على المشاة سلوكه، وأصبح متعذرا حتى على اهل المنطقة سلوك الطريق القديم القصير بل ان عليهم الالتفاف حول الجسر والرجوع الى منطقتهم.

ان جميع أبنية الوزارات في بغداد تقريبا انشأت في عهود ماضية عندما كانت نفوس بغداد لا تتعدى المليون نسمة (نفوس العراق في عام 1934 وهو العام الذي بنيت فيه وزارة الدفاع، بحسب احصاء ذلك العام ثلاثة ملايين و 213 ألف و 174 نسمة والعاصمة طبعا نفوسها كانت قليلة) ....والآن يقترب عدد سكان بغداد من ١٠ ملايين نسمة، وهي أصغر محافظات العراق مساحة، كما ان مبنى وزارة الدفاع توسط مركز العاصمة لخدمة أغراض سياسية في حينه ولكن الزمن تغير.

وكذلك فان تحقيق مشروع العاصمة الإدارية في بغداد، يواجه بالتحديات السياسية والمؤسسية التي تجعل تنفيذه أكثر صعوبة وتعقيدا، ويظهر أن تنفيذه سيستغرق مدة طويلة، إذ إن العائق الأكبر أمام مشروع استراتيجي كإنشاء عاصمة إدارية جديدة في العراق لا يكمن في التصميم الهندسي، بل في البيئة السياسية والإدارية نفسها، المبنية على البيروقراطية التي امتزجت بالفساد الإداري والمالي، كما يؤدي الصراع المستمر وعدم انتظام عمل المؤسسات إلى تأخير إقرار الموازنات السنوية، وهذا يسبب شللا في إطلاق المشاريع الاستثمارية الكبرى أو استكمال المتوقفة منها؛ أي مشروع يتطلب تمويلا ضخما ومتواصلا سيتأثر مباشرة بهذا التأخير.

وعليه فان الحل الأمثل الآن هو نقل بنايات الوزارات الى أطراف العاصمة؛ اذ ان تضارب المصالح وتداخل الصلاحيات بين الجهات المختلفة، وضعف الرقابة، فضلا عن الفساد، من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى فشل أو تباطؤ تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في العراق، اذ تتحول المشاريع أحيانا إلى ساحة للصراع على النفوذ.

كما يبرز هنا غياب الرؤية طويلة الأمد، فالأمر مرتبط بعمر الوزارة وينتهي بعد ذلك كل شيء، المشاريع الاستراتيجية بحاجة إلى إجماع سياسي ورؤية حكومية ثابتة تمتد لأكثر من مدة حكومية واحدة، وان التغيير المستمر في القيادات والتوجهات يهدد استدامة المشاريع.

بشكل عام، ليس من الصحيح أن تختلط أبنية الوزارات الكبيرة والسيادية بشكل كثيف ومباشر في قلب المناطق السكنية والتجارية المكتظة، لاسيما في مدينة بمثل حجم بغداد السكاني (يقترب من 10 ملايين نسمة) وبمساحة صغيرة، وذلك للأسباب المتعلقة بمشكلات المرور والازدحام، اذ تعمل الوزارات كمراكز جذب كبيرة لرحلات العمل والمراجعات، مما يولد زخما مروريا هائلا يفوق قدرة شبكة الشوارع المصممة لحجم سكان أقل (اقل من مليون نسمة سابقا)، ما يسبب اختناقات مرورية خانقة في المركز.

كما ان الإجراءات الأمنية المشددة، وضرورة إغلاق بعض الشوارع، وتواجد حواجز التفتيش حول الوزارات (مثل موقع وزارة الدفاع في الباب المعظم ووزارة التخطيط في كرادة مريم، وغيرهما) تعرقل حركة المارة والنشاط التجاري والترفيهي، وتحول دون الاستفادة الكاملة من هذه المساحات الحيوية في قلب المدينة، لما لتواجد ابنية الوزارات من تأثير سلبي على الحياة العامة.

ان الوزارات السيادية او التي تمارس صلاحيات سيادية، بحاجة إلى مساحات عزل لتطبيق الإجراءات الأمنية الضرورية، ومن غير المنطقي أن يجري ذلك على حساب الشارع العام وحقوق المواطنين في الحركة والتنقل الآمن واليسير.

وتعتمد المعايير الحديثة لتصميم وبناء الوزارات والمباني الحكومية على عدة أسس رئيسة تأخذ في الاعتبار النمو السكاني والتخطيط المستقبلي للمدينة، ومن ذلك الوظيفية والكفاءة، اذ يتوجب أن يكون تصميم المبنى وموقعه ملبيا لاحتياجات العمل الحكومي، مما يسهل سير العمليات الإدارية ويزيد من كفاءتها.

وتتطلب المباني الحكومية، وبخاصة الدفاع، مستويات عالية من الأمان والتحصين، مما يتطلب مساحات واسعة حولها (محيط أمني أو حرم المبنى) لتطبيق الإجراءات الأمنية من دون التأثير المباشر على الأنشطة المدنية المحيطة، وهي في وضع بغداد الحالي غير ملائمة ويتوجب نقلها.

يجب أن تكون المباني الحكومية سهلة الوصول للسكان والموظفين على حد سواء، مع توفير بنية تحتية مرورية وخدمية (مواقف، نقل عام) تستوعب كثافة المراجعين والموظفين من دون إحداث ازدحام، وهو ما لا يتوفر لأبنية الوزارات الحالية.

كما تستدعي ابنيتها تصميما مستداما يقلل من التأثير البيئي ويوفر الطاقة، وتضمين التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الإجراءات الحكومية (الحكومة الإلكترونية).

ويفضل جمع الوزارات والدوائر الحكومية ذات الطبيعة المتشابهة في منطقة إدارية مخصصة (العاصمة الإدارية أو حي الوزارات) لتسهيل التنسيق الحكومي وتقليل عدد الرحلات في داخل المدينة، وعدم التأثير في حركة الناس والمركبات.

كما يجب ابعاد ابنية الوزارات عن المراكز المكتظة، وضرورة نقل المباني التي هي بحاجة إلى مساحات شاسعة، أو تتسبب في كثافة مرورية عالية، أو تتطلب إجراءات أمنية صارمة، إلى أطراف المدينة أو منطقة إدارية جديدة لتخفيف الضغط عن قلب العاصمة المكتظ بالسكان والأنشطة التجارية والترفيهية.

صدمات مالية تنتظر الحكومة الجديدة..
ما الواجب لبرنامجها الاقتصادي؟

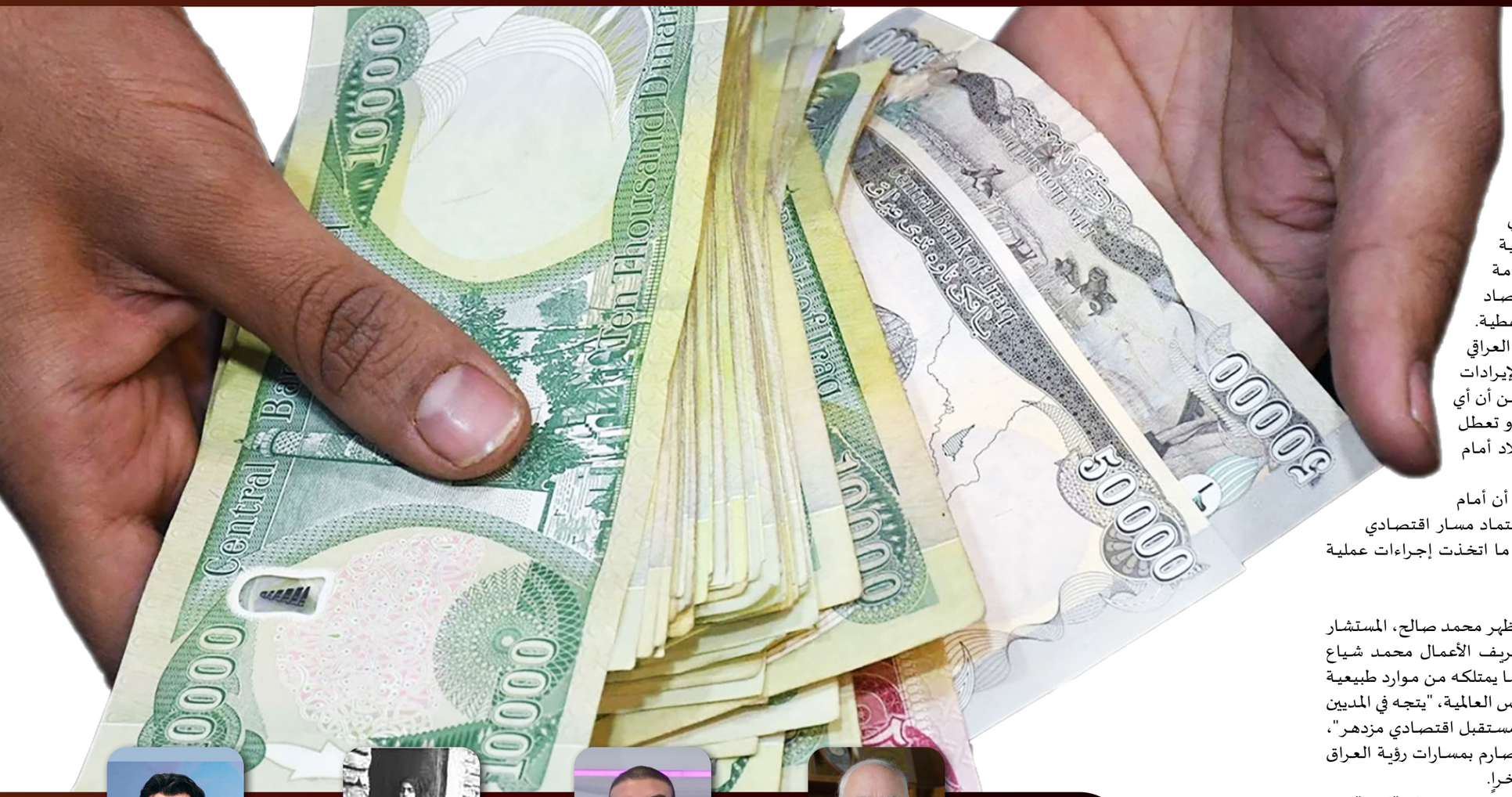

فـيلي

يتفق أربعة خبراء اقتصاديون على أن العراق يقف اليوم أمام فرصة مهمة لإعادة صياغة سياساته الاقتصادية مع الدخول في مرحلة انتقالية بعد انتهاء ولاية حكومة محمد شياع السوداني وتحولها إلى "تصريف الأعمال" بقرار من المحكمة الاتحادية.

وتسلط هذه المرحلة الضوء على ضرورة أن تسرع الحكومة المقبلة في اعتماد إصلاحات جدية تعزز استقرار المالية العامة وتقلل هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات الأسواق النفطية.

وفي ظل اعتماد الاقتصاد العراقي شبه الكامل على الإيرادات النفطية، يحذر الخبراء من أن أي تراجع في أسعار النفط أو تعطل الصادرات قد يضع البلاد أمام أزمة مالية واسعة.

لذلك يرى الاقتصاديون أن أمام صانعي القرار فرصة لاعتماد مسار اقتصادي أكثر أماناً واستدامة إذا ما اتخذت إجراءات عملية وعاجلة.

اقتصاد متقلب

وفي هذا السياق، يؤكد مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس حكومة تصريف الأعمال محمد شياع السوداني، أن العراق، بما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية كبرى وفق المقاييس العالمية، "يتجه في المديين المتوسط والطويل نحو مستقبل اقتصادي مزدهر"، خاصة إذا تم الالتزام الصارم بمسارات رؤية العراق 2050 التي أُعلن عنها مؤخراً.

لكن صالح يشدد خلال حديثه مع مجلة "فيلي" على أن المشهد الاقتصادي في المدى القصير يبقى مرهوناً بعاملين خارجيين رئيسيين، الأول يتمثل بتأثيرات الجغرافيا السياسية وتشمل الحروب الصلبة والناعمة حول أحزمة الطاقة وأسواقها، وما ينعكس عن ذلك على استقرار الطلب العالمي على النفط

المستشار المالي لرئيس حكومة تصريف الأعمال مظهر محمد صالح

الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج

الخبير الاقتصادي أحمد عبد ربه

الباحث الاقتصادي أحمد عيد

صدمات مالية تنتظر الحكومة الجديدة..

والطاقة.
أما العامل الثاني فهو ما يتعلق باتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي، حيث تتراوح مرونة الطلب العالمي على النفط الخام عادة بين 0.3% و0.7% لكل 1% نمو في الناتج العالمي، تبعاً للأسعار والسياسات البيئية والتحول نحو الطاقة المتجددة، بحسب صالح.
ويرى أن هذه المؤشرات "ليست مجهولة لكنها شديدة التقلب"، ما يجعلها تلقي بظلال ثقيلة على استقرار الحساب الجاري والموازنة العامة في العراق، باعتبارها عوامل خارجية تفرض صدمات مباشرة على الاقتصاد الكلي.
ويبين أن اعتماد المالية العامة على إيرادات النفط في عالم سريع التحول يجعل أي هبوط في الأسعار قادراً على الضغط بقوة على الموازنة، خصوصاً وأن الإنفاق الحكومي يمثل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتجاوز تأثيراته 88% في النشاط الاقتصادي.
ويضيف أن العراق لا يواجه "كارثة وشيكة" بفضل احتياطياته الأجنبية المرتفعة وقدرته الإنتاجية، لكنه يبقى معرضاً لعدم اليقين ما لم يسارع في التحولً من اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد إنتاجي متنوع.
ويعتبر أن هذا التحول يستلزم إطلاق شراكة إستراتيجية عاجلة بين الدولة والقطاع الخاص باعتبارها خط الدفاع الأول أمام الصدمات الاقتصادية العالمية.

اعتماد نفطي متصاعد

من جهته، يؤكد الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج أن الاقتصاد العراقي يواجه "مخاطر متصاعدة" نتيجة تذبذب الأسعار العالمية واعتماده شبه الكلي على النفط، موضحاً أن أكثر من 90% من إيرادات الدولة تأتي من هذا المورد الوحيد، ما يجعل المالية العامة عرضة لتقلبات قد تهدد الاستقرار الاقتصادي.
ويشير الفرج خلال حديثه لمجلة "فيلي" إلى أن الحكومة المقبلة مطالبة بوضع أولويات اقتصادية واضحة، تتمثل في خفض الاعتماد على الإيرادات النفطية وتشجيع السياحة الدينية والثقافية وتفعيل القطاع المصرفي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الزراعة لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة فرص التصدير.
كما يدعو الخبير الاقتصادي إلى حزمة إصلاحات تشمل ضبط الإنفاق العام وإصلاح سلم الأجور وتحسين جباية الضرائب غير النفطية.
ويشدد الفرج على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة، أبرزها إنشاء صندوق استقرار/ سيادي لإدارة العوائد النفطية وإطلاق مشاريع استثمارية وسياحية وتنفيذ إصلاح شامل للقطاع المصرفي وتسريع الشراكات مع المؤسسات الدولية.
ويؤكد الخبير الاقتصادي أن هذه الإجراءات "ليست رفاهية بل ضرورة لتفادي أزمة مالية محتملة قد تتفاقم مع أي هبوط في أسعار النفط".

مفترق طرق

بدوره يحذر الخبير الاقتصادي أحمد عبد ربه من أن العراق "يقترب من مرحلة حساسة" إذا استمرت الأوضاع المالية دون إصلاحات جدية، مبيناً أن التذبذب الحاد في أسعار النفط وتأخر الإجراءات الإصلاحية يجعلان الاقتصاد معرضاً لأي صدمة خارجية، رغم امتلاك البلاد احتياطيات مالية جيدة.
ويؤكد عبد ربه لمجلة "فيلي" أن ضبط الإنفاق الحكومي وإزالة المصروفات غير الضرورية يمثلان الخطوة الأولى نحو الاستقرار، إضافة إلى وضع موازنة واقعية تعتمد سعراً محافظاً للنفط، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة تنمية الإيرادات غير النفطية وزيادة الجباية، باعتبارها "ضرورة لا يمكن تأجيلها".
ويضيف أن المدى المتوسط يتطلب إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل الدفع الإلكتروني وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار، فيما يحتاج المدى الطويل إلى تطوير قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة بالنفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب لخلق قوة عمل تدعم اقتصاداً متنوعاً ومستداماً.
ويرى أنّ "العراقً لا يسيرً نحو انهيار اقتصادي، لكنه يقف عند مفترق طرق، وأن تبني الإصلاحات قادر على تحويل المسار نحو الاستقرار.

حافة المجهول

أما الباحث الاقتصادي أحمد عيد فيقول إن العراق "يقف على حافة مصير اقتصادي مجهول" إذا استمر في إدارة اقتصاده بالنمط الريعي الحالي الذي يعتمد اعتماداً شبه كامل على النفط.
ويوضح عيد لمجلة "فيلي" أن التوجه العالمي نحو الطاقة النظيفة وتذبذب الأسعار يجعلان الاقتصاد العراقي مكشوفاً أمام أي اضطراب في الأسواق.
ويؤكد أنّ تجنب الأزمة يتطلب إصلاحاً حقيقياً للنفقات المتضخمة وربطً الإنفاق بخطط تنموية واضحة، إضافة إلى توسيع الإيرادات غير النفطية عبر ضبط الضرائب والكمارك ومكافحة الفساد.
كما يشدد على ضرورة تمكين القطاع الخاص وإصلاح النظام المصرفي وتقليل الاعتماد على الكاش، واستثمار الفوائض الحالية في البنى التحتية والزراعة والصناعة والطاقة المتجددة.
ويحذر عيد في نهاية حديثه من أن تجاهل هذه الإصلاحات قد يجعل العراق يدفع "ثمناً قاسياً" لأي هبوط مفاجئ في أسعار النفطً.

الخبير الاقتصادي أحمد عبد ربه:

«العراق يقترب من مرحلة حساسة إذا استمرت الأوضاع المالية دون إصلاحات جدية، وأن التذبذب الحاد في أسعار النفط وتأخر الإجراءات الإصلاحية يجعلان الاقتصاد معرضاً لأي صدمة خارجية ».

من مقهى الحي إلى دكان الجوار:

كيف يغير التبضع المشهد العمراني في بغداد؟

فيلي

في المدة الماضية بدأت تنتشر على نطاق واسع في العراق لاسيما في العاصمة بغداد ظاهرة فتح محال ودكاكين بيع البضائع والسلع المتنوعة حتى داخل الاحياء السكنية، بشكل استبعدت فيه المقاهي والمكتبات والمطاعم وغيرها.

إن ظاهرة انتشار المحال التجارية والبضائع المتنوعة في داخل الأحياء السكنية في بغداد وفي مناطق أخرى أصبحت ملحوظة فعلا، وتتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأخرى متعلقة بالتخطيط لتفسير تزايد هذه الظاهرة.

من الاسباب الاقتصادية تزايد معدلات البطالة وعدم توفر التعيينات الحكومية بخاصة بين الشباب وخريجي الجامعات وشحة عدد مصانع القطاع الخاص، مما يدفعهم للبحث عن فرص عمل عبر إنشاء مشاريع تجارية صغيرة كبديل للدخل؛

كما ان تدني الأجور في القطاع الخاص وعدم تواجد ضمان اجتماعي يدفع الأفراد "وحتى الموظفين أحيانا" لفتح محال لتأمين مصدر رزق أو تحسين المستوى المعيشي.

وكذلك فان حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وتقلبات سعر الدولار وانعدام الثقة بالمصارف شجعت البعض على الاستثمار في العقارات وتحويل جزء منها إلى محال تجارية، كما يلاحظ انه

كيف يغير التبضع المشهد العمراني في بغداد

تبرز لدينا ظاهرة التجاوز على الأرصفة والمساحات العامة، اذ ان كثيرا من المحال توسع نشاطها ليشمل الأرصفة وأجزاء من الشارع، مستغلة ضعف تطبيق القانون.

حتى المساحات الصغيرة للمنازل 50 . 100 متر مربع وبعضها أصغر من ذلك، فان كثيرا من الناس يجعلون جزءا منها محلا لبيع البضائع وقد يشغل الطابق الأرضي كمحل فيما يسكن هو واسرته في الطابق الثاني.

وتأتي الحاجة المجتمعية وسهولة الوصول لاسيما في ظل مشكلات المرور والازدحام، عاملا مشجعا على بحث الناس عن أماكن قريبة لتلبية الحاجات اليومية، فيحاول السكان تجنب الزحام المروري الكبير والتنقل إلى المراكز التجارية البعيدة بخاصة في مدينة مزدحمة مثل بغداد.

فهم بحاجة ماسة للحصول الى المواد الغذائية والضروريات بشكل يومي ويفضلون الوصول إليها سيرا على الأقدام بالقرب من منازلهم، مما يخلق طلبا على محلات الأحياء.

وفضلا عن ذلك، فان تزايد أعداد السكان في الأحياء يزيد من حاجة المنطقة للخدمات التجارية القريبة.

وفي الجانب التخطيطي والقانوني تغيب الرقابة أو تضعف فيجري التجاوز على استعمالات الأرض، وقد يجري تحويل استعمال الأراضي أو الدور السكنية إلى محال تجارية بشكل مخالف للتصاميم الأساسية للمدينة وضوابط البلديات، بسبب ضعف الرقابة أو التهاون في تطبيق القوانين.

وفي بعض الأحياء الجديدة أو حتى القديمة، هناك نقص في التخطيط العمراني الذي يخصص مناطق تجارية واضحة تلبي احتياجات السكان.

كما تبرز لدينا ظاهرة التجاوز على الأرصفة والمساحات العامة، اذ ان كثيرا من المحال توسع نشاطها ليشمل الأرصفة وأجزاء من الشارع، مستغلة ضعف تطبيق القانون.

وبرغم أن هذه المحال تخدم السكان وتخلق فرص عمل، إلا أن انتشارها بشكل عشوائي في داخل الأحياء السكنية له آثار سلبية تشمل، التسبب في زيادة الازدحام المروري، بسبب توقف السيارات أمام المحال وفي داخل الشوارع الفرعية، فيتسبب ذلك بالضوضاء والتلوث، لاسيما في داخل التجمعات السكانية فتتحول من أماكن للراحة إلى تجمعات تجارية صاخبة، كما تتضاعف المخاطر الأمنية، لاسيما في حالة المحال التي تستعمل مواد قابلة للاشتعال أو أفران.

لقد أصبح الوضع الاقتصادي الصعب دافعا للمبادرات الفردية، والحاجة المجتمعية عامل جذب، وضعف الإجراءات التنظيمية بيئة مسهلة لانتشار محال التبضع.

يتطلب تنظيم عمل المحال التجارية في المناطق السكنية الحصول على ترخيص تجاري من البلدية أو الجهات المختصة، ويشمل ذلك الالتزام بضوابط استغلال الأراضي ومساحة المحل ومتطلبات السلامة العامة، فضلا عن الالتزام بساعات عمل محددة من قبل الجهات المختصة، التي قد تختلف في أيام الأسبوع، وعطلات نهاية الأسبوع، والأعياد.

ومن متطلبات تأسيس المحال تقديم عقد إيجار أو صك ملكية للمحل، وتقديم بطاقة ضريبية وسجل تجاري، وصورة البطاقة الشخصية لصاحب الترخيص، وتقديم الرسومات الهندسية للمحل بالمواصفات المطلوبة.

ويجب أن تتوافق مساحة المحل مع الاشتراطات الفنية، مثلا ألا تقل المساحة عن 24 مترا مربعا في بعض الحالات، و تجنب استعمال مواد خطرة مثل "الأسبستوس" في محال المواد الانشائية التي انتشرت بين الأحياء، اذ ان استنشاق أليافها يزيد من خطر الإصابة بعدد من الأمراض الخطيرة، بما في ذلك داء الأسبستوس، وورم المتوسطة، وسرطان الرئة، بحسب الدراسات الطبية وقد منعت بعض الدول استعمال المادة، ومنها الولايات المتحدة، اذ حظرت في عام 2024 النوع الوحيد من الأسبستوس الذي لا زالت تستعمله، الذي يرتبط بأكثر من 40 ألف حالة وفاة في البلاد سنويا.

كما يجب توفير أدوات السلامة المطلوبة؛ ولذلك يتوجب الحصول على تقرير سلامة من الدفاع المدني إذا كان النشاط يتطلب ذلك وكان قريبا من المناطق السكنية او في داخلها.

وقد تمنح محال الصيدليات وبعض الأنشطة الأخرى تصريحا للعمل على مدار الساعة، وقد تتطلب بعض الأنشطة إغلاقا في أيام معينة أو في أوقات محددة.

ويجب التنسيق مع السكان والحرص على عدم إزعاج الناس، مثل عدم استعمال أبواق السيارات في المحال التي تعمل على مدار الساعة، وتختلف ضوابط الاستعمالات التجارية بناء على نوع المنطقة والشارع؛ ان عدم الحصول على ترخيص يفترض ان يعرض صاحب المحل للمخالفة والغرامات المالية.

فيما يتعلق بأمانة بغداد فإنها تضع ضوابط لفتح المحال في المناطق السكنية، منها أن يكون هناك ارتداد أمامي لا يقل عن 5 أمتار وتترك هذه المساحة لحركة المارة، وأن تكون الواجهة متناغمة مع المباني المجاورة، وضرورة الحصول على ترخيص خاص بالاستعمال التجاري.

ويجب ألا تقل مساحة المحل التجاري عن 12 مترا مربعا، ومساحة الشقة السكنية المرتبط بها لا تقل عن 75 مترا مربعا، ويجب أن يكون المبنى بحالة إنشائية جيدة، وأن تتناسب الواجهة مع الهيكل العمراني للمنطقة، ولا يسمح بإضافة بناء أو إجراء تعديلات غير مسموح بها، مثل تغيير الواجهة أو إحداث فتحات إضافية، وتنطبق هذه الضوابط عند تغيير مستأجر أو تغيير استغلال المبنى من سكني إلى تجاري او من نوع تجاري الى آخر.

وفي حال تواجد محال تجارية قائمة قبل تطبيق الضوابط، يجري جردها وتزويد أصحابها بتراخيص الاستعمال بشكل تدريجي، وتقوم الأمانة بدراسة وتقويم أي فعاليات أو استعمالات جديدة قد تظهر لدراسة إمكانية إدراجها ضمن الاستعمالات المسموحة؛ وطبعا فان جميع تلك القوانين والإجراءات بحاجة الى متابعة متواصلة ورقابة مستمرة.

أزمة السكن العمودي في بغداد

فشل الخدمات يدفع المالكين إلى بيع الشقق بخسارة

فيلي - خاص :

لقد أثبتت تجربة مجمع بسماية السكني، كمثال على التنفيذ من قبل شركة عالمية ملتزمة بالمعايير، أن البناء العمودي يمكن أن ينجح في العراق؛ لكن فشل الشركات المحلية في الالتزام بجودة البناء وتوفير الخدمات قد حول المشاريع السكنية الأخرى من حل لأزمة السكن إلى أزمة جديدة تعاني من ضعف الجودة وغياب القانون.

وشهدت المدة الماضية تزايد عروض بيع الشقق المبنية في عمارات مشاريع سكنية كانت قد بيعت للسكان في بغداد بأسعار كبيرة وصلت حتى إلى ٢٥٠ ألف دولار في بعض المجمعات.

والآن إحدى الشقق يعرضها صاحبها بـ ٣٥ مليون دينار فقط في مجمع الزهور قرب سريع بغداد مقابل بغداد الجديدة، وآخر طلب ٥٥ مليون دينار دفع منها ٤٤ قسطا والبقية على المشتري بواقع ٥١٢ الف شهريا.

وشقة من ٨٠ مترا للبيع في مجمع زهور بغداد السكني ايضا طابق ثاني مطلة على سريع محمد القاسم يعلن مالكها تشجيعا لشرائها، انه سيحولها باسم المشتري في اليوم الثاني من الشراء، وانه دفع لمصرف الرشيد المقدمة مع ثلاثة اشهر قسط، القسط الشهري ٤٧٠ ، الشقة مطلوبة تسعة اشهر فقط، وهي معروضة بسعر ٤٢ مليون دينار وبها مجال بحسب قوله، وشقة أخرى للبيع في الطابق السادس من مجمع الزهور دفعت عنها المقدمة بقيمة ١٦ مليون دينار وهي معروضة للبيع بسعر ٤٥ مليون، و شقة أخرى بمساحة ١٠٠ متر للبيع تستلم بداية عام 2026 جرى التسجيل عليها منذ ٢٠١٩ مقدمتها مدفوعة كاملة وسعرها ٤٠ مليون، وشقة في مجمع الزهور ايضا سعرها للبيع بمحفزات التحويل بالاسم 32 مليون التأمين مدفوع ومبالغ التسجيل ورسوم الشركة وبسند طابو ملك صرف وهي بمساحة ٨٠ م.

ربما كان عدم توفر الخدمات سببا رئيسا لتراجع الأسعار في المجمعات العمودية، فقد خرج عشرات من سكان مجمع دار السلام السكني على طريق مطار المثنى في بغداد في تظاهرة احتجاجية أمام بوابات المجمع، مطالبين الحكومة بالتدخل العاجل لوقف ما وصفوه بـ الانهيار التدريجي في المباني والخدمات، ومؤخرا ظهرت تشققات في الجدران والأرضيات وتسربات مياه في الأساسات، رافقها طفح متكرر في شبكات الصرف الصحي، وفقا لفيديوهات متداولة.

ان تراجع أسعار الشقق في بعض المجمعات السكنية ببغداد، بخاصة مع ظهور مشكلات في الخدمات والبنية التحتية، يسلط الضوء على أزمة ثقة كبيرة تجاه هذه المشاريع، وهي مشكلة تتجاوز أزمة السكن بحد ذاتها.

وفضلا عن الأسباب المتعلقة بجودة البناء وتردي الخدمات الأساسية (كشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء)، هناك عدة عوامل رئيسة أخرى اسهمت في انخفاض رغبة السكان في السكن بالمجمعات العمودية.

كان العراقيون يفضلون نمط السكن الأفقي أي البيت المستقل، بسبب الثقافة المحلية التي تميل بشكل كبير إلى امتلاك بيت منفرد ذي خصوصية وحديقة، على عكس نمط الشقة العمودي، ينظر إلى الشقة على أنها خيار مؤقت أو أقل راحة للعائلات الكبيرة، لاسيما فيما يتعلق بخصوصية العائلة وحرية الأطفال في اللعب.

ويرى كثيرون ان السكن في مبان متعددة الطوابق يقلل من الخصوصية، حيث تكون الأصوات والمسافات بين الجيران قريبة، وهو ما يتعارض مع التقاليد الاجتماعية في كثير من الأحيان، بحسب ما كان يصرح به بعض الناس.

كما أن التسعيرة المبالغ فيها شكلت سببا رئيسا لعدم التقديم على عروض الشقق إذ جرى بيع كثير من الشقق بأسعار باهظة (وصلت إلى 3800 دولار للمتر المربع في بعض الحالات)، وهي أسعار لا تتناسب مع دخول الطبقات المتوسطة والمحدودة، وتفوق أسعارا في مدن أخرى، مما جعلها حكرا على طبقة معينة أو للمضاربة في البداية، هذا التضخم في الأسعار أدى إلى انخفاض حاد عندما ظهرت العيوب.

وكثير من عمليات الشراء الأولية كانت بغرض المضاربة والربح السريع، وعندما تراجعت الثقة وظهرت المشكلات، بدأ هؤلاء المضاربون ببيع وحداتهم بأسعار منخفضة جدا لتجنب المزيد من الخسارة، مما أدى إلى هبوط حاد في الأسعار.

ويترتب على السكن في المجمعات العمودية دفع رسوم شهرية مرتفعة لصيانة المصاعد والمولدات والمساحات المشتركة والأمن، وهي تكاليف إضافية تمثل عبئا مستمرا على كاهل السكان، بخاصة مع عدم تقديم خدمات صيانة ذات جودة عالية في كثير من المجمعات.

وهناك ضعف في الرقابة الموحدة والمستمرة على الشركات الاستثمارية المنفذة؛ بعض المشاريع تخضع لهيئة الاستثمار، وأخرى لجهات بلدية متنوعة، وهذا التشتت يسمح للشركات بـ التلاعب بمعايير الجودة والتهرب من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالخدمات والبنية التحتية، ولم يجري الاستفادة من تجربة بسماية الناجحة التي أدت الى تغيير تقاليد الناس وتشجيعهم على التوجه الى السكن العمودي.

لقد جرى أيضا بناء بعض المجمعات على أراض كانت مخصصة لأغراض أخرى (مثلً الأراضي الزراعية) أو أراض تعاني من مشكلات قانونية أو نزاعات ملكيّة، مما يثير مخاوف المشترين بشأن مستقبل ملكيتهم القانونية.

ان تصميم مدينة بغداد الأصلي كان يخدم نمط السكن الأفقي، والتحول المفاجئ إلى البناء العمودي يضع ضغطا هائلا على البنية التحتية القديمة المحيطة (طرق، جسور، شبكات مياه رئيسة)، ما يؤدي إلى اختناقات مرورية وتفاقم لمشكلات الخدمات خارج أسوار المجمع، مما يزيد من عزلة الساكن.

وبالعودة الى احتجاجات السكان في مجمع المثنى ببغداد، يتحدث الأهالي عن شبهات فساد في عقود التنفيذ وعن تغييرات جرت في التصاميم الأصلية من دون علم دائرة الاستثمار أو الجهات الرقابية، ويؤكد عدد من الساكنين أن المشروع الذي يفترض أنه بإشراف مباشر من هيئة الاستثمار، تحول إلى انموذج للفوضى الإدارية.

ويشير سكان المجمع إلى أن الخدمات الأساسية شبه معدومة انقطاع متكرر في الماء والكهرباء، طفح المجاري، وانتشار الكلاب السائبة، فضلا عن غياب فرق الصيانة والإدارة الدائمة للمجمع، مشيرين بالقول هناك تصدعات ظاهرة في بعض الجدران الخارجية، وصوت التصدع يسمع ليلا في بعض البنايات، ما يجعلنا نعيش في خوف دائم من انهيار مفاجئ.

HAPPY NEW YEAR

فيلي

سنوات المحبة

واحد وعشرون عامًا تمضي، تحمل بين صفحاتها حكاية جهدٍ ومثابرة، وصوتًا ظلّ وفيًّا لشريحةٍ أصيلة من أبناء العراق، الكورد الفيليين. "فيلي" التي ولدت في بغداد، كانت جسراً يربط الماضي بالحاضر، وذاكرةً تحفظ التراث وتوثّق الهوية. في كل عددٍ منها، كان ينبض الحرف بالمسؤولية، ويزهر بالكلمة الصادقة التي تضيء الطريق أمام الأجيال. إنه عهدٌ جديد للاستمرار في خدمة الثقافة والإنسان، ولترسيخ الحضور في المشهد الوطني بروحٍ من الفخر بالانتماء.

مدير التحرير